حق العودة

Haq Al-Awda

العـــدد (٥٣)
السنة الحادية عشرة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة

أيار
٢٠١٣

ملف العـدد:

في مواجهة النكبة ٦٥:

العودة حق وإرادة شعب

ساهم في هذا العدد:

طارق دعنا- الخليل
عبد المجيد حمدان- رام الله
سيف دعنا- الولايات المتحدة الامريكية
أحمد أبو غوش- رام الله
أحمد بلال- مصر
أمير مخول- سجن جلبوع

تيري رميبل- كندا
تيسير محيسن- غزة
جنان عبده- حيفا
خالد الهبر- لبنان
رجا ديب – سوريا
رفعت قسيس- بيت ساحور

ريتشارد هوبر- المملكة المتحدة
عيسى قراقع- بيت لحم
سامي حواط- لبنان
سحر فرنسيس- رام الله
سيفان هلفي- فرنسا
شريف كناعنة- عرابة/ البطوف

عبد الفتاح القلقيلي- رام الله
عمر برغوثي- رام الله
فراس جابر- القدس
نصار ابراهيم- بيت لحم
نورما مصرية- بيت لحم
هشام البستاني- الأردن
وسام رفيدي- رام الله

الافتتاحية

في مواجهة النكبة المستمرة

ماذا يمكن لنا أن نقول في الذكرى الخامسة والستين للنكبة المستمرة؟ أما زال هناك ما يمكن قوله أو إضافته؟ الم يحن الوقت لترجمة الكلمات، الشعارات، البرامج أو قل بعضها إلى فعل؟

بمراجعة كلمات الأعداد السابقة من جريدة «حق العودة» الخاصة بذكرى النكبة في كل عام، يظهر أن مركز بديل تناول الكثير الكثير من المسائل ذات الصلة، حتى يخيّل للقارئ أن خطاب النكبة المستمرة صار تكرار ممجوجا لا جديد فيه، وربما لا جدوى منه. وبمراجعة محاور تلك الأعداد، وما تضمنته من مقالات، وتقارير، ووقفات نقدية وإرشادية، ونداءات وحتى خطابات حماسية، يبدو أن الأمر فاض عن حده!

فهناك أعداد ركزت على مظاهر النكبة المستمرة والمتجددة على جانبي الخط الأخضر كالتهجير، والمصادرة، والاستيلاء على المصادر، والتهجير المتجدد بسبب الجدار وهدم المنازل والمناطق المغلقة والعازلة وغيرها من محركات التهجير مما لا يزال يتسبب في تجديد النكبة الفلسطينية.

وهناك إعداد ركزت على فقدان الحماية الدولية الواجبة للاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي. يظهر ذلك جليا حيث لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين والتي تشكلت لتوفير الحماية الدولية بمفهومها الشامل ولتنفيذ القرار ١٩٤ لم تعد فاعلة منذ الخمسينيات بسبب انعدام الإرادة السياسية للدول والمجتمع الدولي عامة. ويلمس ذلك اللاجئون أنفسهم يوميا، حيث ان خدمات الانروا في تراجع مستمر وجسيم، بسبب اعتماد موازنتها على التبرعات الطوعية، وبسبب تبني الدول المانحة سياسة التبرعات المشروطة، والخلل الداخلي في الانروا، وبسبب تراجع دور وفعل وأداء منظمة التحرير الفلسطينية أيضا.

وهناك أعداد ركزت على عقم الفعل الرسمي سواء من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته، التي لم تعد تعرف غير رفع التقارير والتباكي على حال اللاجئين، او الرسمي الفلسطيني الذي لم يعد يتقن غير ترديد مصطلحات الشرعية الدولية، والإشارة إلى القرارات المعطلة في أروقة الأمم المتحدة في نداءات استجداء لا يعوزها الابتذال والتذلل، وكأن الحقوق الفلسطينية ما كانت بلا قرارات الشرعية، وبتسليم تام بانها لن تكون بدون تلك الشرعية المقيدة بمصالح الدول المتنفذة- الاستعمارية.

وهناك أعداد ركزت على التهجير المتجدد في دول اللجوء وتبني معظمها سياسة حرمان أو الانتقاص من حقوق اللاجئين الفلسطينيين بحجج مثل مقاومة مشاريع التوطين، دعم حقهم في العودة، الحفاظ على هويتهم الفلسطينية، أو بسبب سريان حالات الطوارئ بدعوى إدامة العداء لإسرائيل. وما ان استبشر الفلسطينيون بما سمي بالربيع العربي، باعتبار ان دول الربيع ستمنح اقله اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية، حتى اكتشفوا أن الربيع يستثنيهم وربما يستهدف قضيتهم برمتها. فليبيا بعد الربيع لم تعد تتسع للفلسطينيين. وتونس تحتجز من قدموا من ليبيا في مخيم الشوشة بانتظار موافقة دولة أخرى على استقبالهم لديها! والأردن، يستقبلهم «كضيوف أعزاء»؛ فيحتجز الفلسطينيين المهجرين من سوريا في مخيمات – مراكز احتجاز كمخيم الزعتري على الحدود لاعتبارات أمنية وديموغرافية. ولبنان، يغض الطرف عن دخولهم، ليس نأيا بالنفس، بل للتنصل من أي التزام تجاههم أولا، وبانتظار فرصة الإعلان عن عدم شرعية وجودهم على الأراضي اللبنانية فيما بعد. ومصر، تمنحهم خلافا للآخرين، تصاريح إقامة مؤقتة لا باعتبارهم لاجئين يستحقون الحماية والمساعدة؛ بل باعتبارهم مهاجرين قادمين من سوريا، الأمر الذي لا يشكل تنصلا من الالتزام تجاههم وحسب، بل ويعطل دور المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وكأن ربيع مصر يعلن أن تنصل السادات من سياسات المرحوم عبد الناصر تجاه الفلسطينيين، ومن ثم تقييدات حقبة مبارك، لا زالت مستمرة؛ بل ومطلوبة!

وهناك أعداد تناولت الفعل الشعبي ودور القوى والمؤسسات المدنية الوطنية والدولية في التأكيد على الحقوق، وإبقاء قضية اللاجئين حاضرة في كل المحافل، ورفع مستوى الوعي والمعرفة بمعاناتهم. وركزت على أهمية الفعل الشعبي والإبداعات النضالية فردية وجماعية في تطوير آليات ووسائل الدفع باتجاه ممارسة حق العودة فعليا. فكان شعار «العودة حق وإرادة شعب»...

ويبقى السؤال: ماذا يمكن لنا أن نقول في الذكرى الخامسة والستين للنكبة المستمرة؟ أما زال هناك ما يمكن قوله أو إضافته؟ الم يحن الوقت لترجمة الكلمات، الشعارات، البرامج أو قل بعضها إلى فعل؟

بلا موارية نقول نعم! فهناك الكثير مما لم يقل بعد، وما يلزم حتما، وهناك أكثر بكثير مما يلزم فعله ولم يلتفت إليه بعد. والسبب ببساطة لان الفعل الفلسطيني الرسمي سواء لمنظمة التحرير الفلسطينية او السلطة، أو ما صار يعرف بالقيادة الفلسطينية، ولان فعل القوى السياسية على تنوعها وعلى اختلاف مشاربها وارتباطاتها وتحالفاتها، ولان الفعل الأهلي – المدني بما يشمل ذلك من مؤسسات أهلية حقوقية أو قاعدية أو حملات شعبية، ما زال قاصرا عن ان يشكل حاضنة للطاقات والفعل التحرري بالمعنى الاستراتيجي.

هذا العدد يحتوي على أكثر من عشرين مقالا تسلط الضوء بموضوعية وبنقدية بناءة على جوانب غياب أو تغييب الإستراتيجية الفلسطينية الوطنية القادرة على استنهاض الطاقات وتوظيفها في فعل تحرر منظم يراكم الانجازات. المقالات على تنوعها، تؤكد أمرين: الأول أن الفعل الفلسطيني الراهن ما زال اعجز عن مواجهة النكبة المستمرة، الثاني أن لدى الشعب الفلسطيني من الإمكانيات والطاقات ما يكفي لمقاومة النكبة المستمرة وانجاز مرحلة التحرر الوطني.

هيئة تحرير حق العودة.

سامر الفلسطيني ينتصر الآن... وأبعد

بقلم: عيسى قراقع*

©وفا

بعد تسعة شهور وأكثر، وتحديدا بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٣، علق الأسير الفلسطيني سامر العيساوي إضرابه المفتوح عن الطعام في ملحمة إنسانية متميزة وفريدة دخلت بامتياز التاريخ النضالي الفلسطيني وتاريخ الإنسانية والكفاح من أجل العدالة والحرية.

على مدار أشهر الإضراب الأصعب والأكثر توترا وقلقا في مسيرة الإضرابات الجماعية أو الفردية المفتوحة عن الطعام، تحول الأسير سامر إلى رمز للضمير العالمي، وقصة هندستها إرادته وصبره وإيمانه العميق بالحرية والكرامة.

كان سامر يحمل تابوته هاربا من جنازته، ويحمل حياته هاربا من أسطورته، ليرشد العالم إلى مكانه والى صوته الخاص، متدفقا حليبا ساخنا من ثدي أمه، وصلاة جماعية مدوية في باحات القدس بعد قليل.

قال: الحرية أو الشهادة... لا أغنية لي في المنفى، وقطاع غزة ليس بديلا عن القدس، وكل شيء صار بيدي، قلب يدق بطيئا في هدوء تل أبيب، وشعبي يحمل الكلام عني، وفي كل مساء أرمم عظامي تارة غيمة، وتارة كوكبا اركبه إلى أغنيتي.

سامر الفلسطيني انتصر الآن وأبعد.. سقطوا أمام إصراره أن يبقى حيا، لم يمت كما اعتقد أطباؤهم وكما تمنى جهاز مخابراتهم... لم ينتحر أو يتعب دون أن يبلغ نهاية الوصول، تعطلت أجهزتهم الالكترونية وحسابات الموت في غرف عملياتهم، وظل قلبه ينبض ويهمس ويتجدد من غيبوبة إلى غيبوبة، صاحيا إلى غده، نجما خارجا عن مدار الجاذبية.

سامر الفلسطيني انتصر الآن وأبعد: انتصر على سياسة الإبعاد القسري، وانتصر على قوانينهم ومحاكمهم العسكرية التي أرادت أن تفرض عليه حكما ب ١٦ عاما بلا تهمة سوى انه تجول في فضاء القدس قليلا، حتى اقترب من رام الله الجالسة على ضريح ياسر عرفات.

سامر الفلسطيني انتصر الآن وأبعد: حرك قضية الأسرى بعظامه وجفاف جسمه وذوبانه في الكون الإنساني، حتى استفز الصامتين وأشعل في إسرائيل كل الأسئلة الأخلاقية والقانونية، واستدعى فيها جنون الضحية عندما كشف صدره وقال للقاضية في المحكمة: هكذا فعل بكم النازيون في زمن المحرقة.

سامر الفلسطيني انتصر للمكان ماضيا وحاضرا ومستقبلا، بقي يصرخ داخل السياج، رفض أن يصير المكان بعد حين مجرد حنين وذكريات، لأن الذاكرة إرادة فعل على الواقع، والواقع تكفيه جروح الغياب.

كان وجهه المتعب يشير إلى مئات القرى التي أبادها هذا الجلاد، وصوته المقدسي يدل على الآيات في البلدة القديمة ، ينادي على الطيور في جبل الزيتون، وهي تغني ضد إسكات التاريخ في الرواية.

أضلاعه الناشفات البارزات، كشفت للقضاة في قاعة المحكمة أنهم لم يسرقوا جسده فقط، بل سرقوا كارثته الإنسانية في أيام عبورهم إلى فلسطين باسم الرب في ذلك الزمن القديم، صارخا: لن اسمح لكم أن تستملكوا حالة الضحية، وتمنحوا أنفسكم الشرعية لتقتلوني.

في شهر نيسان قال لهم سامر العيساوي: انه ليس شهر الخلاص القومي لكم كما تدعون، بل شهر الخلاص لنا بالحرية المنشودة، لأني أراكم الآن دولة مطاردة بجوعي، دولة متعالية ومنعزلة، ولم تعد جزءا من أسرة الأمم، دولة تتجه نحو الانتحار الأخلاقي والقيمي.

سامر الفلسطيني انتصر الآن وأبعد: عندما تحول البطل الفلسطيني الفرد إلى بطل عالمي يرى كل شخص انه شقيقه في الإنسانية، فانهالت الانتقادات على دولة إسرائيل، وتفتحت العيون أكثر لترى ما يجري في أقبية السجون، وتكتشف أن هناك دولة تسمى إسرائيل قد حولت سجونها إلى مقبرة للأسرى وبديلا لحبل المشنقة.

سامر الفلسطيني انتصر الآن وأبعد: جوعه المتكبر اختصر الطريق إلى باب الحرية، وجوعه أضاء في الوعي الإنساني الشموع والأفكار، لم يخب ظن احد، سوى الجلادين الذين توقفت ساعاتهم وأعمالهم في تلك الليلة عندما قرأ على الناس نشيد الانتصار.

قال في رسالته: لا للمثول أمام محكمة غير قانونية تجثم على أرضنا المحتلة، لا أريد أن أزيد عدد اللاجئين ولو بشخص واحد، لهذا إما أن أكون في القدس أو في الأبدية مرتاحا، لأني خلقت حرا من جوعي وإرادتي.

سامر الفلسطيني كان يعلم أنه يسير وراء قلبه لبلوغ الهدى، وكان يعلم أنه ليس وحيدا في نشوته الصاعدة، قال أنا القوي، وموتي لا يتكرر، والسماء نافذتي وسيّد أمنيتي.

سامر الفلسطيني انتصر الآن وأبعد: أمهلهم حتى الساعة الثامنة مساءً... قنبلة بشرية موقوتة في قلب إسرائيل، الوقت ملكه وما عليهم سوى أن يأتوا إلى سريره بعد منتصف الليل، يفكون قيده، جميعهم جاءوا صاغرين: المخابرات والقضاة والحراس و الأطباء يطلبون الرحمة من سامر، كي لا يختنقوا أكثر، يفتحون النافذة ليرى البحر يمشي إليه يعانقه ويعلوا كثيرا كثيرا أمام ملاك يقبل يدي أمه الصابرة.

*عيسى قراقع: وزير شؤون الأسرى والمحررين، عضو الهيئة العامة لمركز بديل

السير مع حنظلة

بقلم: سيفان هلفي*

كنت قد اكتشفت حنظلة قبل عشر سنوات من يوم كتابة هذه السطور المتواضعة، وكان ذلك عبر رسومات فتاه تقطن في قرية فلسطينية تقع في الجنوب الغربي لمدينة نابلس. ومما لا شك فيه أن هذا الاكتشاف، له علاقة وثيقة بالتأثير على علاقتي بسكان تلك القرية، وخاصة عندما هجر سكانها بسبب عنف هجوم المستوطنين الإسرائيليين عليهم. وقد ساعد تواجد البعثات الدولية بشكل دائم في القرية، السكان بالعودة إلى قريتهم لاحقاً. أما أنا فكنت في ذلك الوقت، كفرنسي، جزءا من هذه البعثات في إطار الحملة المدنية العالمية لحماية الشعب الفلسطيني. منذ تلك اللحظات، لم أفكر في ذلك المكان المسمى فرنسا، التي تعبر بكل جلف عن دولة ومنظومة قوة، والتي حالها حال دول وأنظمة الهيمنة جميعاً، تتبع بالأساس منطق السيطرة الذي ترسمه، ومنطق أولئك الذين يتحكمون بمفاتيح الهيمنة، بدلا من أن يكون ذلك المنطق من إنتاجنا نحن كشعوب. وهذا كان أحد المداخل الأساسية لتجربتي الفلسطينية التي لا أريد لها أن تنتهي حتى الحرية لفلسطين شعباً وأرضاً.

أما عن توزيع وعرض وإبراز رسومات ناجي العلي والمشاركة فيما بعد في نشرها لأول مرة على المستوى الفرنسي، وعبر عدسة كاميرتي، فإني أتبادل وأناقش وأتعامل مع المعنى الذي يمثله حنظلة بالنسبة للفلسطينيين والفلسطينيات في كافة أنحاء الوطن التاريخي الفلسطيني.

أسير إذن مع حنظلة على طول العشر سنوات التي انقضت من زمننا، ولكن ماذا يعني السير مع حنظلة؟

ما يعني في طرح هذا التساؤل؛ أن حنظلة ليس موضوع دراسي بالنسبة لي، ولكنه شخص يثير تساؤلاتي. وأقدم هنا ما بادر صديق فلسطيني به من تعبير، حيث يقول: "السير مع حنظلة، مثل السير مع الآخرين، وعلى رأسهم غسان كنفاني، فعندما نريد أن نتحدث عن ناجي العلي نحن نلامس فكرة وثورة وقبل ذلك ترجمة ما نعني بإنسان". عندما اكتشفت حنظلة، كانت أولى ردود فعلي عدم فهم سبب عدم سماعي عنه أبداً من قبل، خاصة بين شبكات التضامن مع الشعب الفلسطيني التي كنت أتردد إليها وبينها. ومن هنا استنتجت أن هناك إشكال، فكيف يمكننا دعم شعب في نضاله المستمر دون ري إحدى الجذور العميقة لأشجاره التي تموت وهي منتصبة؟ وبمساعدة الوقت، أعدت النظر بهذا الاستنتاج وفكرت بأنه من الضروري أن يقوم كل منا باكتشاف هذا الجذر كما هو حقيقة وواقع، وكذلك التشديد على إلحاح الحاجة بأن ندوس تلك الأرض التي أبقته على قيد الحياة، والمجازفة في تجفيفها ونحن نحاول أن نزرعها من جديد في أرض تبدلت معالم خصوبتها.

فلا يجوز، من وجه نظر منحازة، أن تبقى رسومات ناجي العلي سجينة الأوراق اللامعة للكتب والألبومات الفنية، فهي لا تمثل أعمالا فنية معدة للعرض، ومن البؤس التعاطي معها انطلاقاً من هذا المركز. ومن هنا، يجب علينا نحن العاملين على نشر رسومات ناجي العلي خارج فلسطين، في المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا... الخ، أن نتوخى أشد الحذر مع جمالية ما نتعامل معه.

وعليه، وجدت أن حرص نجل ناجي العلي، صديقي خالد ناجي العلي، في منتهى الأهمية. فعندما التقيت به لأول مرة، أوضح لي بأن ناجي لم يكن شخصا سياسياً فقط وإنما رساماً أيضا. لذلك لا يحق لنا سجن رسوماته في إطار الأعمال الفنية، ونحن نجتثه أيضا من جذوره عندما نجعله موضوع خطاب سياسي فقط. تكمن ميزته في لغة خاصة مصنوعة من ملح الأرض وذات صدى صاخب. فكم من مرة نجح الخطاب السياسي في فلسطين، وفي تاريخ الشعوب المضطهدة الأخرى، في إخفاء الممارسات على أرض الواقع عبر السياسة الاستيطانية بشكل عام والإسرائيلية بالأخص؟

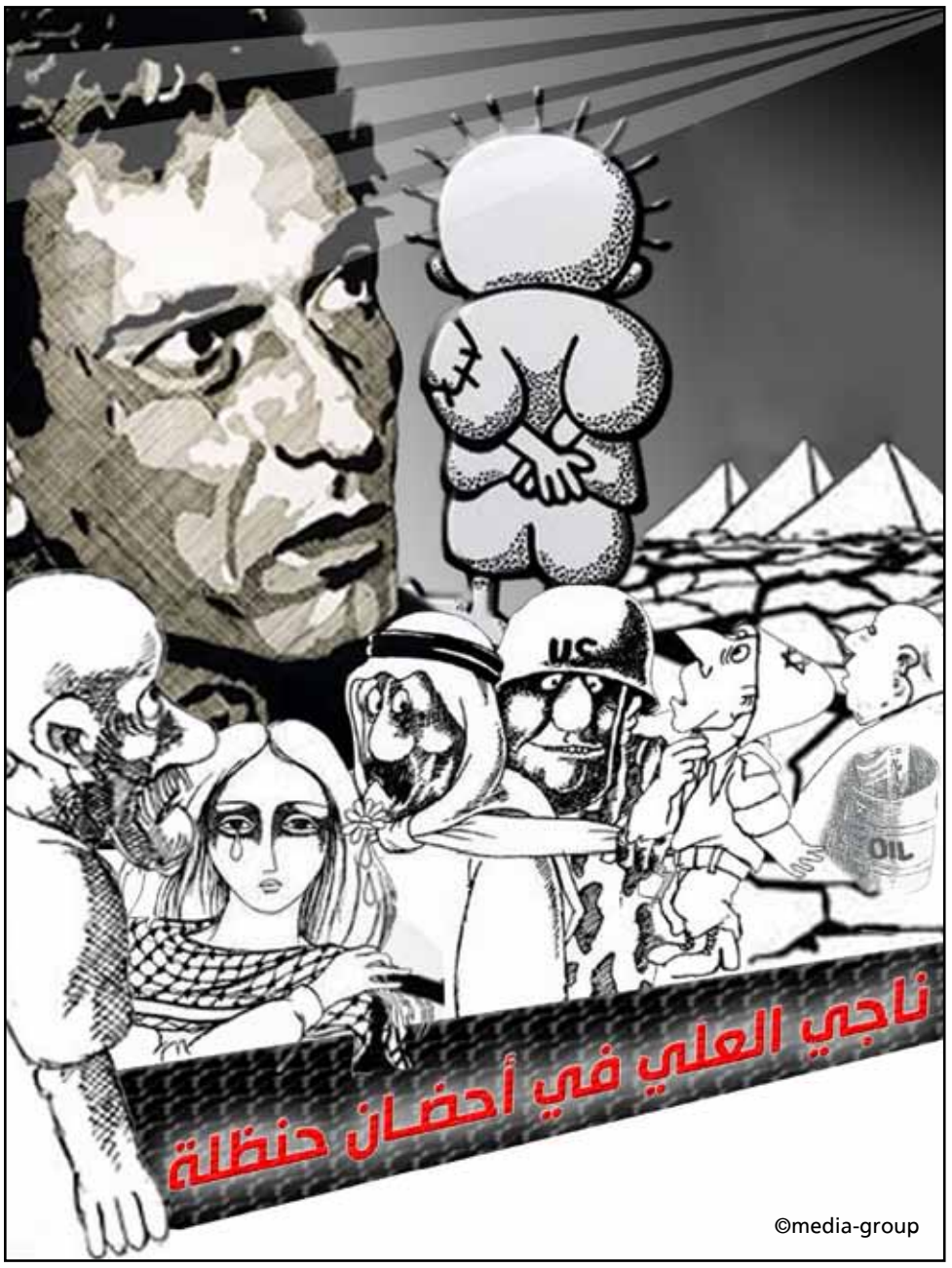

فماذا نفعل إن لم تولد جذورنا في فلسطين لنتمكن من السير مع حنظلة؟

يعتبر نشر هذا الرمز عبر حملة المقاطعة العالمية عملاً مساعداً وملتزماً بما أنه يحث على مواجهة الحقائق كحقيقة اكتشاف حنظلة في فلسطين. إنه بالفعل تحد لنا نحن الآخرين، ذوات وذوي البشرة البيضاء، المنتمين والمنتميات إلى الطبقة العالمية المهيمنة، والمرتبطين والمرتبطات بفكرة المبادئ العالمية التي تخدم تعتيم الظروف المعيشية المختلفة في العالم، والمقتلعون والمقتلعات من جذورنا بسبب النظام الرأسمالي/الليبرالي الذي ينتج حياة ظاهرية تعتمد على الاستهلاك. وفي هذا السياق يمكننا، وبسهولة أن نقع في فخ الاستيطان الإسرائيلي الذي نسب لذاته الزعتر والصبار. إذ لا يمكننا في ظروف كهذه، أي الهيمنة والرأسمالية، أن ننسب لذاتنا الصبار لكي لا نقتلعه من جذوره الفلسطينية.

حنظلة كالبوصلة لا يشير إلا لاتجاه واحد. ولهذا يجب علينا أن نعرف من أين نريد الانطلاق ومن أين نحن قادمون ومن نحن. حتى وان كنا اعجز من أن نستطيع تحقيق "استدارة" حنظلة بدون قصد، نستطيع أن نأخذ على عاتقنا خوض طريق آخر، وهو أن نجعل من حنظلة رؤية رومانسية حيث تتأرجح شمس ساطعة في غروبها مثل رأسه وشعرة.

وبهذا يجدر بنا التذكير بأن رسومات ناجي العلي الأساسية والتي نعرفها بعيدة عن تمثيل معظم تعابيره، ف "نحن" لا نفهم رسوماته التي تحتوي على كتابة باللغة العربية. وهكذا فالمشوار طويل للتقرب من حنظلة.

تراودني كل هذه الأفكار من حواري مع الأصدقاء والصديقات الفلسطينيين/ات خلال مسيرتي مع حنظلة.

كم مرة سمعت في فلسطين أن ناجي العلي كان ينتمي للجبهه الشعبية لتحرير فلسطين! وفي هذا محاولة حصر لحنظلة في الخطاب السياسي؟ وهنا يجب التأكيد على أن هذا الحصر يعود لأسباب تاريخية مرتبطة بمسيرة ناجي العلي مع حركة القوميين العرب، ومن ثم لقائه مع غسان كنفاني. ولكن هذا التصوير يأسر حنظلة في موروث حزبي، مع انه لا يمثل حزبا وإنما يمثل شعبا، أي الشعب الفلسطيني بأكمله وأينما كان، لأنه لاجئ يقطن في الشتات ويناضل لأجل عودته حتى أيامنا هذه.

كما أنني سمعت أيضا أن حنظلة شخصية تخص البالغين وأن جحا يخص الأطفال، والمفارقة أن حنظلة طفل بحد ذاته ويعتبر الرسم أداة يعبر بها الأطفال عن ذواتهم. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ بعض رسومات ناجي العلي قصة نصر الدين حجة، نظير جحا التركي، بحذافيرها.

وليس من الغريب أيضا مقارنة ناجي العلي بمحمود درويش، مع أن علاقتهم توترت عندما خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان مع محمود درويش الذي أصبح عضوا بارزا فيها. إذ اعتبر ناجي العلي خروج فتح وم. ت. ف من بيروت تخل وخيانة للقضية.

من فلسطين إلى العالم، السير مع حنظلة يعني اختيار طريق ملتزمة

ومع انتشار حنظلة خارج فلسطين، تظهر تفرعات جديدة على الطريق، حيث ولد حنظلة من رحم الاضطهاد، مثل مناضلي حركة الزاباسيتا للتحرير الوطني في المكسيك، فإن جذوره تبقى مع ذلك فلسطينية. بينما بالنسبة للدول المتعاقدة مع نظام السيطرة، يمكننا سماع صراخ غياب الجذور وشعور مهين بقدرة خلق جنة عدن جديدة.

يميل اقتلاع العالم من أصوله لإدخال فلسطين في النظام الرأسمالي والليبرالي والاستيطاني. ولكن، يستحوذ على القوة الاستيطانية الإسرائيلية وعلى القوة الامبريالية الاقتصادية للدول المسيطرة الأخرى بعد هزيمة حنظلة (وتبدله بعد حرب ١٩٧٣ واغتيال ناجي العلي)، لأنهم يفقدون قوتهم أمام الجذور التي لا تتوقف عن الازدهار مع كل ربيع.

فالوقت يمر والأماكن تطاف خلال السير مع حنظلة، إذ لن يستأنف نموه حيث توقف. فعند السير مع حنظلة، نحصد بذور أزهار الغد، فهذه قصة بلا نهاية، حالها حال التزامنا مهما حاول أعداؤنا، فحنظله عمره ٤٤ سنة فنياً، و٦٥ عام منذ فصله عن فلسطينه وقريته الشجرة، بالرغم من ان عمر جسده الفعلي (١٠ سنوات)!

خالد العلي يعرف محطات في تاريخ ناجي العلي:

ولد ناجي العلي في قرية الشجرة الواقعة بين مدينتي الناصرة وطبريا في الجليل، فلسطين، عام ١٩٣٦. وفي العام ١٩٤٨، عام النكبة، أجبرت عائلته على النزوح مثل معظم الشعب الفلسطيني حيث لجأوا الى لبنان واستقروا في مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان. بعد ذلك التحق بالقسم المهني في أحد المعاهد المهنية في مدينة طرابلس اللبنانية وتخرج منها عام ١٩٥٣، ومن بعدها زاول مهنا متفرقة لكسب خبزه. في تلك المرحلة بدأ التعبير عن نفسه بالرسم على الأرض وحيطان المخيم، بالإضافة إلى ذلك، كان يرتجل بعض العروض المسرحية ويقدمها مع زملائه في أحد مقاهي عين الحلوة. كانت تلك العروض المسرحية ناقدة وساخرة وصريحة وتتناول الأوضاع في المظاهرات التي كانت تقوم في المخيم، أصبح ناجي وبعض زملائه من حركة القوميين العرب وغيرهم يتعرضون باستمرار للاعتقال من قبل السلطات اللبنانية. وفي عام ١٩٥٧ غادر إلى جدة في السعودية حيث عمل هي مجال الخراطة حتى عام ١٩٥٩. وبعد عودته منها، قرر التوقف عن مزاولة مهنه الخراطة والتوجه لعمل ما يمكنه أن يرضي نزعاته وإمكانياته الفنية.

التحق بالأكاديمية اللبنانية للرسم في عام ١٩٦٠ لكنه لم يكمل دراسته بسبب المضايقات والاعتقالات المتكررة من قبل السلطات اللبنانية. لكن هذه التجربة، وان كانت قصيرة ساعدته على الالتحاق بالكلية الجعفرية في صور عام ١٩٦١ ليعمل مدرسا للفن لمدة سنتين. وفي ذلك العام، بعد زيارته لمخيم عين الحلوة، نشر الكاتب المرحوم غسان كنفاني أربع لوحات لناجي العلي في مجلة الحرية. وفي عام ١٩٦٣ انتقل إلى الكويت حيث عمل في مجلة الطليعة المعارضة ومن بعدها في جريدة السياسة حيث ولد حنظلة عام ١٩٦٩. من بعدها رجع إلى لبنان عام ١٩٧٤ ليعمل في جريدة السفير منذ صدورها وشهد بذلك الحرب الأهلية اللبنانية والغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢. فاز بالجائزة الأولى لرسامي الكاريكاتور العرب عن لوحته باص "التسوية" عام ١٩٧٩ وانتخب أمينا عاما لها. وكذلك فاز بالجائزة الأولى مناصفة عام ١٩٨٠. وفي العام ١٩٨٣، رجع إلى الكويت حيث عمل في صحيفة القبس حتى العام ١٩٨٥، حيث أبعد من بعدها. اختار الرحيل إلى لندن بعدما تبين انه من الصعب استقباله من قبل أي دولة عربية حيث عمل في صحيفة القبس الدولي. تم إطلاق (النار) عليه عند توجهه إلى مكاتب الصحيفة وسط لندن في يوم ١٩٨٧/٧/٢٢ توفي بعد خمسة أسابيع في يوم ١٩٨٧/٨/٢٩ ودفن هناك.

---

*سيفان هلفي: مخرج سينمائي فرنسي، أنتج سلسلة من الحلقات الوثائقية المصغرة حول حنظلة وناجي العلي، وأنتج مؤخرا فلم "السير مع حنظلة"/وثائقي طويل، حول نظرة الفلسطينيين في داخل فلسطين لحنظلة.

الأسرى السياسيون الفلسطينيون: ما بين القانون الدولي والواقع السياسي

بقلم: سحر فرنسيس*

©nakbah.org

إن الكيان الاستعماري الإسرائيلي ومنذ بداية احتلاله للأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧، اعتمد سياسة التكييف القانوني لرعاية مصالحه السياسية والأمنية، فقامت اسرائيل بسن الأوامر العسكرية لفرض السيطرة على حياة السكان الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال دون أدنى التزام بقواعد القانون الدولي الإنساني والتي كان من المفروض أن تشكل الإطار القانوني الأساسي الناظم لترتيب قواعد تعامل دولة الاحتلال مع السكان الفلسطينيين وواقع حياتهم تحت الاحتلال. وقد طالت هذه الأوامر العسكرية الصادرة عن قوات الاحتلال، والتي تجاوز عددها ١٦٨٠ أمرا عسكريا في الضفة الغربية وأكثر من ٩٠٠ أمر عسكري في قطاع غزة، كافة جوانب الحياة الفلسطينية المدنية والسياسية بشكل مخالف لما سمحت به قواعد القانون الدولي الإنساني وأجازته لدولة الاحتلال. أما مدينة القدس فأعلنت عن ضمها وإخضاعها للقانون المدني الإسرائيلي منذ العام ١٩٧٠.

تعد قضية الاعتقال والأسر من أكثر القضايا التي يمكنها أن تعكس سياسة الاحتلال في توظيف القانون لأغراض سياسية، فبعد الاحتلال عام ١٩٦٧ رفضت اسرائيل تطبيق اتفاقيات جنيف الأربع على الأرض المحتلة بحجة أنها لم تقم باحتلال هذه الأرض من دولة ذات سيادة، وإنما باشرت بإصدار أوامر عسكرية ترتب إجراءات الاعتقال والمحاكمة وتعريف المخالفات والجرائم وفقا للأوامر العسكرية، وكان ذلك بالأساس من خلال الأمر العسكري "الأمر بشأن تعليمات الأمن" رقم ٣٧٨ للعام ١٩٧٠. والأوامر الأخرى كأنظمة الدفاع، حالة الطوارئ ١٩٤٥، وغيرها العديد، التي عرفت كافة الأنشطة السياسية أعمالا محظورة وأعلنت عن كافة الفصائل والأحزاب الفلسطينية كخارجة على القانون، وكان هذا بهدف منع أي مظهر لأي حياة سياسية طبيعية تستجيب للسياق الذي يعيشه السكان الفلسطينيون داخل الأرض المحتلة.

طبعا اعتقلت قوات الاحتلال خلال العقود الماضية مئات الآلاف من السكان الفلسطينيين من كافة شرائح المجتمع، واستخدمت سياسة الاعتقالات واسعة النطاق لإحكام السيطرة والتأثير وتفتيت هذا المجتمع. ولكن في هذه الورقة لن نتطرق لأعداد المعتقلين وما واجهوه من تعذيب وقتل وانتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية، داخل مراكز التحقيق والمعسكرات والسجون، ولن نتطرق أيضا للخروقات التي ارتكبتها المحاكم العسكرية من جانب الصلاحية الموضوعية والجغرافية، أو عدم تطبيقها لمعايير المحاكمات العادلة والتي تتعارض مع التزامات دولة الاحتلال ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى التي وقعت عليها، والتي نعتقد انها كفيلة بإثبات أن المحاكم العسكرية التي مثل أمامها مئات الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين هي محاكمات سياسية غير نزيهة ومخالفة لقواعد القانون الدولي. بيد اننا سنركز على استخدام سياسة الاعتقالات كوسيلة للتأثير في الحياة السياسية الفلسطينية، وكذلك استغلال قضية الأسرى كورقة ضغط سياسية وقضية علاقات عامة عبر سنوات طويلة من المفاوضات العبثية، هدفت كسب الوقت وممارسة الضغط على الطرف الفلسطيني لتقديم التنازلات السياسية في قضية الأسرى وقضايا أخرى.

نعتقد أن مراجعة ما حصل في الماضي أمر في غاية الأهمية لمعالجة ما يحصل من تطورات على صعيد قضية الأسرى، خاصة في الآونة الأخيرة، وتداعيات الإضراب عن الطعام جماعياً كان أم فرديا. فلا بد من وضع إستراتيجية عمل تدمج بين الواقع القانوني والأفق السياسي، للنجاح في الوصول إلى حل عادل ودائم لقضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين. فللأسف ما حصل في الماضي لا يتعدى كونه مفاوضات حول أعداد الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم، دون ترسيخ استراتيجية وطنية لمواجهة سياسات الاحتلال فيما يتعلق بتجريم العمل السياسي الفلسطيني كافة، من خلال محاكم عسكرية وأوامر عسكرية تعرف حتى المؤسسات الإنسانية والأعمال الخيرية كدعم للإرهاب.

إنها حقيقة تاريخية ثابتة؛ مفادها أن الأسرى يلعبون دائما دورا مميزا ورياديا في أي عملية مفاوضات لإنهاء الصراع بين الأطراف المتنازعة، والدراسات المقارنة للتجربة الأيرلندية والجنوب أفريقية تثبت أهمية ومركزية الإفراج عن الأسرى كمفتاح للوصول لسلام شامل وعادل. فعلى سبيل المثال في جنوب أفريقيا وبعد الإفراج عن نلسون مانديلا في العام ١٩٩٠ شكلت لجنة حكومية برلمانية وطنية لتعريف ما يعتبر «مخالفة سياسية»، ولتقديم توصيات حول إطلاق سراح الأسرى. بالمقابل دولة الاحتلال الإسرائيلي ما زالت ترفض الاعتراف بالدوافع السياسية الفلسطينية وراء ما تسميه مخالفات «أمنية»، وهي مصرة على توصيف من يناضلون من أجل مستقبل عادل وحر بالإرهابيين وأصحاب الخطورة الأمنية. وبدلاً من تحديد صلاحيات الاعتقال بعد توقيع اتفاق أوسلو على سبيل المثال، قامت بإجراء تعديلات على الأوامر العسكرية لإعطاء الصلاحية للقائد العسكري باعتقال أي فلسطيني من مناطق A الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، إذا ما كان هناك شك أنه قام بارتكاب ما يهدد أمن دولة الاحتلال أو أمن المنطقة.

سوف نورد في هذه الورقة المقتضبة بعضا من النماذج التي تعكس سياسة تعديل الأوامر العسكرية بل والقوانين المدنية الإسرائيلية أحيانا، لتساند المواقف والأغراض السياسية والعسكرية للاحتلال وتأثيرها في الحياة السياسية الفلسطينية، كذلك عمليات إطلاق سراح الأسرى والتبادل خاصة بعد اتفاق اوسلو وفي الوقت الراهن وما رافقها من شروط ومعايير تؤكد على إخفاق كافة الأطراف الفلسطينية في ضمان حقوق الأسرى الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي الإنساني، عل هذا يكون درسا لنا في المستقبل للتعاطي مع قضية الأسرى بما يتناسب وحقوقهم الأساسية وحجم تضحياتهم.

اعتقال أعضاء المجلس التشريعي:

حاولت قوات الاحتلال التأثير على سير عملية الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ونتائجها المتوقعة خلال أشهر قبل إجراء الانتخابات، إذ قامت باعتقال أكثر من ٤٥٠ ناشط سياسي أو مرشح في أيلول من العام ٢٠٠٥، بعض منهم تم الإفراج عنه في يوم إجراء الانتخابات. لتقوم لاحقا باعتقال العشرات من أعضاء المجلس التشريعي خاصة ممن تم انتخابهم ضمن قائمة الإصلاح والتغيير، كرد فعل على أسر الجندي في قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٦. بعض من البرلمانيين تم تحويله للاعتقال الإداري مباشرة والبعض تم تقديم لائحة اتهام بحقه تضمنت غالبا مخالفتين، أولها الانتماء لحركة حماس والثانية تقديم المساعدة لتنظيم معاد كون قوات الاحتلال اعتبرت العمل البرلماني تحت إطار حركة الاصلاح والتغيير هو تقديم مساعدة لتنظيم محظور في شرعها، أي لحركة حماس.

لن نتطرق للتفاصيل القانونية في هذه القضية المهمة، ولكن من الضروري التأكيد على بعض القرارات والإجراءات التي اتخذت بعد اعتقال أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لتثبت أن القرار باعتقالهم ومحاكمتهم كان قرارا سياسيا أصلا وتم تعديل الأوامر العسكرية لتطابق هذا القرار.

يوم اعتقال أعضاء المجلس التشريعي لم تكن قائمة الإصلاح والتغيير معلنة كحزب أو حركة خارج إطار القانون وفقا للأوامر العسكرية، ولهذا ادعت النيابة العسكرية أن كل عضو في هذه القائمة هو تلقائيا عضو في حركة حماس، وهذا ما نفته المحكمة العسكرية في الدرجة الأولى في قضية كل من النائب وائل الحسيني وباسم الزعارير. وجرى الإعلان عن القائمة كتنظيم غير قانوني فقط في آذار من العام ٢٠٠٧، وقامت محكمة الاستئناف العسكرية بنقض قرار الدرجة الأولى وأدانت أعضاء المجلس التشريعي بالانتماء لحركة حماس فقط استنادا لحقيقة انتخابهم ضمن إطار قائمة الإصلاح والتغيير.

تجدر الإشارة أنه في مرحلة التوقيف صدر القرار الأول بإطلاق سراح أعضاء التشريعي لعدم قناعة القاضي بمدى الخطورة النابعة من حقيقة كونهم أعضاء برلمان باسم حركة الإصلاح والتغيير، بما يستوجب ضرورة احتجازهم حتى نهاية الإجراءات القانونية. ولكن محكمة الاستئناف العسكرية ألغت هذا القرار وأمرت بالاستمرار في احتجاز أعضاء المجلس التشريعي حتى نهاية الإجراءات القضائية بحقهم.

العديد منهم تعرضوا للاعتقال الإداري أكثر من مرة بعد إنهاء مدة عقوبتهم، وبعضهم تعرض للإبعاد عن مدينة القدس، كل هذا على الرغم من موافقة دولة الاحتلال في حينه على إجراء الانتخابات الفلسطينية في كافة الأرض المحتلة بما فيها مدينة القدس حيث سمحت أيضا باستخدام فروع البريد الإسرائيلي كمقرات لإجراء الانتخابات، ومعرفتها المسبقة أن حركة حماس سوف تشارك في الانتخابات حتما.

هناك العشرات، بل المئات من القضايا القانونية وحالات الاعتقال التي يمكن أن تدلل على سهولة تعديل الأوامر العسكرية والإجراءات لتتماشى ومصالح الاحتلال السياسية والعسكرية، لا يتسع المجال هنا لذكر تفاصيل التعديلات التي جرت على الأوامر العسكرية الخاصة بالاعتقال الإداري؛ منها مثلا في مرحلة الانتفاضة الأولى لتسهيل عملية المراجعة القضائية وإتاحة الفرصة لاعتقال آلاف المعتقلين لفترات طويلة خلال وقت زمني محدود. وهذا ما حصل أيضا في فترة إجتياح المدن الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية في شهر آذار من العام ٢٠٠٢، ما أتاح لقوات الاحتلال اعتقال أكثر من ١٥,٠٠٠ فلسطيني خلال شهر ونصف تقريبا.

وغني عن التأكيد كيف استخدمت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري لاستهداف القيادات السياسية الفلسطينية والحركة الطلابية وغيرهم، حتى في مرحلة اتفاق أوسلو، خاصة بحق من عارضوا هذا الاتفاق، وتكفي الإشارة أن عدد المعتقلين الإداريين بلغ أكثر من ٣٥٠ معتقل عام ١٩٩٨، ومنهم من قضى أكثر من ٥ سنوات رهن الاعتقال الإداري.

يتبع

اتفاقات السلام،

إطلاق سراح الأسرى والشروط السياسية:

ليس سرا أن اتفاق أوسلو (١) لم يتطرق أبدا لقضية الأسرى بشكل مباشر، ولكن الحكومة الإسرائيلية أعلنت في بيان صدر عنها أنها ستقوم بإطلاق سراح أسرى وحددت يوم ١٣,٩,١٩٩٣ كتاريخ فاصل لمن سيشمله القرار، وأعلنت أنها لن تشمل من عارضوا اتفاق أسلو، واشترطت على السلطة الفلسطينية أن تمنح العفو للعملاء وغيرها من شروط.

لاحقا تداركت السلطة الفلسطينية هذا الموضوع وخاصة بعد الاحتجاج المباشر من الأسرى لعدم طرح قضيتهم في اتفاق إعلان المبادئ، وتم إدراج قضية الأسرى في كل من اتفاق غزة أريحا ١٩٩٤، وأوسلو (٢) أو إتفاق طابا، اتفاق واي ريفر عام ١٩٩٨، اتفاق شرم الشيخ ١٩٩٩، ولكن للأسف في هذه الاتفاقات حددت اسرائيل المعايير والشروط لعمليات إطلاق السراح، وفرضت التوقيع على التعهد لدعم عملية السلام وهناك البعض ممن وقع ولم يتم إطلاق سراحه، وقامت بتقسيم الأسرى لفئات مختلفة جغرافية وموضوعية، أسرى القدس، مواطني ال ٤٨، كبار السن، النساء، المرضى، الأطفال، ومن لهم علاقة بالقتل أو الجرح لإسرائيلي أو عربي ليصبح لاحقا المصطلح الشائع من "لطخت أيديهم بالدماء". وطبعا حددت شروط لكل فئة وفئة، ولم تلتزم دولة الاحتلال أحيانا بالعدد المتفق عليه للأسرى أو تم إلغاء الإفراج تماما كما حدث للمرحلة الثالثة في اتفاق اوسلو ٢.

ارتفعت وتيرة الاعتقالات بشكل ملحوظ بعد فشل اجتماع كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية، ولاحقا لم تشمل اتفاقية خارطة الطريق أي حديث عن الأسرى، وإنما قامت اسرائيل بالإعلان عن إطلاق سراح ٥٤٠ أسير وقامت فعليا بإطلاق سراح ٣٣١ فقط، من بينهم أسرى جنائيون. كذلك فإن مؤتمر أنابوليس لم يتطرق لقضية الأسرى.

خلال هذه السنوات جرت عدة عمليات إطلاق سراح كانت تسميها دولة الاحتلال مبادرات حسن نيه إلا أنها جميعا كانت تشمل أسرى قد أنهوا تقريبا مدة حكمهم، وأحيانا أسرى جنائيين، واستثنت دائما أسرى مدينة القدس ومناطق ال ٤٨، وعادة ما كان يتم اعتقال العشرات بل المئات خلال فترات قصيرة جدا من عمليات إطلاق السراح، وهذا ما أطلق عليه سياسة الباب الدوار!

إن كافة هذه الاتفاقات لم تستند للأسف لاشتراطات القانون الدولي الإنساني خاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، فالمادة ٧٧ من الاتفاقية تنص أن بانسحاب المحتل عليه أن يقوم بتسليم كافة من اعتقل وأدين من الأشخاص المحميين لسلطات الإقليم المحرر، وطبعا دولة الاحتلال لم تعترف بهذا الشرط لا في اتفاق أوسلو ولا عندما انسحبت بشكل أحادي من قطاع غزة، رغم ادعائها على الأقل أن قطاع غزة أصبح محررا منذ العام ٢٠٠٥ ولكنها احتفظت بأكثر من ٧٥٠معتقل من القطاع داخل سجونها في حينه.

صفقة التبادل ٢٠١١ والإضرابات المستمرة عن الطعام:

تاريخ الحركة الأسيرة مليء بالنضالات والإضرابات عن الطعام، منها من كان نصراً وحقق الانجازات ومنها من فشل، ولكن سنتطرق هنا فقط لما حصل في العامين المنصرمين. أعلن بعض من الأسرى الفلسطينيين إضرابا مفتوحا عن الطعام يوم ٢٧,٩,٢٠١١، احتجاجا على سياسة العزل وحرمان معتقلي قطاع غزة من زيارات الأهل لأكثر من ٤ سنوات. ولكن توقف هذا الإضراب بعد ١٧ يوما دون تحقيق أي مطلب بسبب الإعلان عن صفقة التبادل.

يجب التأكيد أن المفاوضات بشأن عقد هذه الصفقة استمرت عدة سنوات ومنذ البدء أعلنت حركة حماس أنها ستغير من الشروط التي فرضتها دولة الاحتلال في الافراجات السابقة تحديدا خلال فترة اتفاق اوسلو، وخاصة في موضوع من شارك في عمليات عسكرية، أسرى القدس وال ٤٨. هذا الواقع يصبح مهما جدا حين ندرك أن دولة الاحتلال كانت تجري المفاوضات وتماطل وتخطط كيف لها أن تلتف مستقبلا على مثل هذه المعايير، وهذا ما يعكسه إجراء تعديل جوهري على الأمر العسكري ذات العلاقة بإعادة اعتقال من تم إطلاق سراحهم من خلال صفقة سياسية في مثل هذا الوقت تحديدا، ويطرح السؤال لماذا لم يتم هذا التعديل مثلا خلال أكثر من ١٨ عاما جرت بها العديد من عمليات إطلاق السراح؟

قامت قوات الاحتلال بتضمين الأمر العسكري ١٦٥١ والذي أصبح أمرا جامعا لمعظم إجراءات الاعتقال وأصول المحاكمات، المادة ١٨٦ والتي أقرت تشكيل لجنة عسكرية خاصة لها صلاحية أن تقرر إعادة اعتقال أي شخص تم إطلاق سراحه قبل إنهاء مدة حكمه، استنادا لمعلومات سرية بها ما يشير أن هذا الشخص أخل بأحد شروط إطلاق سراحه، دون الحاجة لإثبات هذا الأمر بموجب أصول البينات عادة في المحاكم العسكرية او المدنية، ودون الحاجة لإثبات أن الشخص ارتكب أي مخالفة جديدة. ومن صلاحية هذه اللجنة احتجاز الشخص حتى إصدار قرار بحقه دون إعطائه أي إمكانية للطعن في قرار الاحتجاز، ولها صلاحية أن تقر إعادة الحكم السابق المتبقي بحق المعتقل قبل الإفراج المبكر عنه، وهذا ما واجهه ما يقارب ١٤ أسيرا ممن أعيد اعتقالهم بعد صفقة التبادل كابراهيم ابو حجلة، ايمن شراونة وسامر العيساوي وغيرهم.

للأسف لم تكن هذه هي الثغرة الوحيدة في هذه الصفقة، أي عدم معرفة الطرف المفاوض بهذا التعديل على الأمر العسكري لمحاولة ضمان حقوق الأسرى بصورة أخرى، ولكن أيضا حقيقة فرض الشروط القاسية المنافية أصلا للقانون الدولي الإنساني كالإبعاد القسري، وهذا ليس بالأمر الجديد وكلنا يذكر اتفاق الإبعاد لمحاصري كنيسة المهد خلال الانتفاضة الثانية. وهذا ما يثبت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم وبشكل ممنهج دائما بخرق معايير القانون الدولي الإنساني لأغراض سياسية بحته.

قام الأسير خضر عدنان بإعلان إضرابه عن الطعام مع نهاية العام ٢٠١١ احتجاجا على سياسة الاعتقال الإداري وتبعه العديد من الأسرى الإداريين كهناء شلبي، ثائر حلاحلة بلال ذياب وغيرهم، ليدخل الأسرى الفلسطينيون إضرابا مفتوحا عن الطعام في ١٧ نيسان ٢٠١٢ استمر حتى ١٤,٥,٢٠١٢، حققوا من خلاله ضمان إخراج معظم الأسرى المعزولين لسنوات عديدة من أقسام العزل، وعودة زيارات الأهل للأسرى من قطاع غزة. ولاحقا استمر بعض من الأسرى في إضرابات فردية كان أطولها إضراب الأسير أيمن شراونة وسامر العيساوي.

خلال هذه المرحلة حاولت قوات الاحتلال فرض سياسة الإبعاد لقطاع غزة أو إلى خارج الأرض المحتلة بشكل منهجي وقاطع، وهذا ما حصل في العديد من القضايا، دون التطرق لكل قضية بمعزل عن الأخريات وتداعياتها المختلفة، نعتقد أن مبادرات الأسرى الفردية للخوض في إضرابات مفتوحة عن الطعام تعرض حياتهم بشكل مباشر لخطر الموت، ما هي إلا انعكاس لإحباط جماعي داخل الحركة الأسيرة من قدرة القيادة السياسية الفلسطينية على فرض حل شامل، عادل ودائم لقضية الأسرى يشمل كافة الأسرى السياسيين الفلسطينيين دون قيود أو شروط، مما دعا كلا منهم لاتخاذ قرار فردي بإدارة معركته الخاصة لتحقيق حريته.

خاتمة وتوصيات:

تعكس قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين واستغلال دولة الاحتلال لهذه القضية خلال عمليات المفاوضات وصفقات التبادل، إشكالية التنازل عن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كإطار شامل لأي مفاوضات سياسية. فتغييب هذا الإطار سمح لدولة الاحتلال بترسيخ سياسة فرض الأمر الواقع وارتكاب المخالفات الجسيمة على كافة الأصعدة دون مساءلة أو محاسبة، إن على مستوى الاستيطان، مصادرة الأرض، هدم المنازل، التهجير الداخلي القسري، السيطرة على الموارد الطبيعية، وغيرها الكثير الكثير.

أما الآن ومع حصول فلسطين على صفة عضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة، على منظمة التحرير الفلسطينية اعتماد إستراتيجية جديدة للمضي قدما في أي عملية سلام تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. هذه الإستراتيجية يجب أن تعتمد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كإطار أساسي تنطلق منه أي مفاوضات واتفاقات، لضمان عدم تكرار أخطاء الماضي والتنازل عن حقوق أساسية يكفلها القانون الدولي.

وعليه توصي مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان منظمة التحرير الفلسطينية وكافة القوى السياسية الفلسطينية للعمل على:

١. اعتبار قضية الإفراج عن الأسرى السياسيين الفلسطينيين التزام قانوني غير قابل للمساومة السياسية من قبل سلطات الاحتلال وفقا للقانون الدولي.
٢. إطلاق سراح كافة الأسرى المعتقلين قبل عام ١٩٩٤ بشكل فوري ومباشر.
٣. إطلاق سراح كافة الأسرى الفلسطينيين والعرب المعتقلين على خلفية مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، وإلغاء كافة الشروط والقيود والمعايير التي فرضت سابقا عبر مختلف الاتفاقات والتفاهمات.
٤. وضع حد لكافة أشكال الاعتقال مستقبلا بحق الفلسطينيين في كافة الأرض المحتلة، ونقلهم قسرا لداخل دولة الاحتلال، خاصة استهداف الأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان.
٥. التوقيع الفوري على اتفاقيات جنيف الأربع- ١٩٤٩ وكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة.

الضمير تعتقد أن المجتمع الدولي يتحمل كامل المسؤولية عن تقاعسه وعدم ضمانه التزام دولة الاحتلال بمسؤولياتها وفق القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وخاصة الدول الأطراف لمعاهدات جنيف الأربع.

ومن هنا على المؤسسات الحقوقية الفلسطينية العمل بكافة السبل لإلزام الأطراف السامية الموقعة لاتفاقيات جنيف باحترام وتطبيق التزاماتها.

* للإطلاع على الهوامش، الرجاء تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل: http://www.badil.org/haq-alawda

*سحر فرنسيس: محامية وناشطة حقوقية فلسطينية، مديرة مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

لجنة لاجئي خان يونس ومركز بديل يطلقان بدء فعاليات النكبة ٦٥

غزة – رافت طومان - انطلقت مساء الثلاثاء، فعاليات إحياء ذكرى النكبة ٦٥ الذي تنظمها اللجنة الشعبية للاجئين مخيم خان يونس والمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) بحضور مجموعة من الأصدقاء الفرنسيين الذين جاءوا للتضامن مع الشعب الفلسطيني من مقاطعة أيفري فلسطين. بدأ انطلاق الفعاليات بماراتون العودة الذي شارك فيه مئة متسابق من مختلف الاعمار حيث حمل كل متسابق منهم اسم قرية او مدينة فلسطينية تم تهجير اهلها عام ١٩٤٨ .

من جانبه قال السيد مازن ابو زيد رئيس اللجنة الشعبية للاجئين مخيم خان يونس :" على ان لجنة لاجئين خان يونس اعتادت في كل عام تنظيم عدة فعاليات هدفها التذكير بيوم النكبة و التاكيد على حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

و اضاف ان قضية اللاجئين تعتبر جوهر القضية الفلسطينية و يجمع عليها الكل الفلسطيني داعيا الجميع للمشاركة الفعالة لاحياء هذا اليوم و التذكير به ، مضيفا ان اللجنة على اتم الاستعداد لاستقبال أي نشاط او برنامج من مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذه في هذه الذكرى الاليمة .

وذكر منسق مركز بديل في قطاع غزة السيد نعيم مطر أن هذا العمل الرياضي ياتي للتاكيد على ان الكبار لا زالوا يورثون الصغار فلا يمكن لنا في يوم من الايام ان ننسى او نتناسى قضية اللاجئين الفسطينيين، قائلا :" ان مركز بديل يهدف كل عام الى التذكير بيوم النكبة من خلال تنفيذ عدد من المشاريع و الانشطة على مستوى الوطن و الشتات ".

واكد على ضرورة أن يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى أراضيهم التي هجّروا منها قسرًا، معيدًا إلى الذاكرة المجازر التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين قبل أكثر من ستة عقود ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا، مشيرًا في الوقت ذاته إلى معاناة الآلاف من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال . ومن جانبه, أوضح الرفيق عدنان العصار امين سر اللجنة الشعبية للاجئين مخيم خان يونس انه تم تجهيز و ترتيب جميع فعاليات النكبة لهذا العام داعيا جميع مؤسسات المجتمع المدني و جموع اللاجئين و المهتمين للمشاركة في هذه الفعاليات للتاكيد على حق العودة .

وقال : " ان فعاليات النكبة لهذا العام ستكون مميزة ومختلفة عن الاعوام السابقة حيث سيتم زيارة اماكن تجمع اللاجئين في محافظة خان يونس و تنفيذ مجموعة من النشاطات كل منطقة على حدة ".

©بديل

وشدد العصار على ان جموع اللاجئين الذين لا زالوا يعانون من ظنك الحياة متمسكون بحق العودة والتعويض حسب قرارات الشرعية الدولية مؤكدا على انه لا يمكن ان يكون هناك أي استقرار بالمنطقة الى بالعودة الى ديارنا التي هجرنا منها .

كما وشكر جميع المؤسسات التي شاركت في انجاح فعالية الماراتون الرياضي مثمنا جهودهم البناءة .

وكان قد بدا الماراثون الساعة الخامسة مساء من نادي شباب خان يونس حيث جرى المتسابقو ن حوالى ٥ كم٢ من خلال خط سير اتفقت عليه اللجنة المكلفة ، وقد تم توزيع الهدايا على عدد من الفائزين .

يوم الأرض، النكبة المستمرة والمواطنة: صراعنا مع الصهيونية على فلسطين وليس على طابع إسرائيل

بقلم: أمير مخول*

©بديل

إن جوهر صراع الفلسطينيين والشعوب العربية مع الصهيونية ومشروعها، هو فلسطين، وهو أبعد شأنًا من أن يكون على طابع إسرائيل. والأمران ليسا سيّان بأي حال. كما وليس مفروغًا منه الخطاب السياسي القائل بأن أحدهما يغذي الآخر أو يؤدي إلى الآخر، أو أن المسارين يتوافقان، بل إنهما كما أعتقد مختلفان جوهريًا.

إن معركة صمود الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وبقائهم في وطنهم بعد العام ١٩٤٨ واستعمار فلسطين ونكبتها، هي في المحصلة معركة على الوطن وعلى الحق الفلسطيني. وما حمى الحق وعزّز الوجود هو الكفاح الشعبي المتواصل وليس المواطنة الإسرائيلية التي فرضت قسرًا.

حين أعلنت جماهير الشعب في الداخل الفلسطيني بقياداتها الكفاحية المتمثلة بـ "اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية" الإضراب العام يوم ٣٠ آذار ١٩٧٦، كتصعيد نوعي هو الأكبر بعد ١٩٤٨، وذلك ضمن معركة التصدي لمشاريع التهجير ونهب الأرض وتهويد ما تبقى وتحويله لملكية المستعمِر ولأولئك الذين سوف يستقدمهم المستعمِر مستقبلاً من أنحاء العالم، فقد واجهت اسرائيل قرار الإضراب بقوّاتها العسكرية وليس حتى البوليسية، وذلك لأنها كيان قمعي استعماري، ولأنها أدركت القدرات الكفاحية الهائلة لهذه الجماهير، وأوهمت نفسها بأن جبروتها العسكري سيكسر إرادة هذه الجماهير!

بنظرة تاريخية، فقد شكّل يوم الأرض معركة على الجوهر، على الوطن، فلسطين، وعلى تحرير الإنسان لإحقاق الحق، وعلى الحق وليس على الحلّ. لأن أحد المعايير لتبنيّ الشعب الضحية لقيم المستعمر وطغيانه، هو أن تقوم الضحية بتقديم "الحلول" والصيغ إلى مائدة المستعمر، كي يخفف من وطأة سياسته. إن الحق هو كما أسمه ولا حلّ الإ بإحقاقه. فلا يوجد نصف حق كما لا يوجد نصف غبن أو نصف قهر أو نصف استعمار! ولذلك كان من الأهمية ضمن موقف وسلوك لجنة الدفاع عن الأراضي بأنها لم تقدّم الحلول للمستعمر بقيادة حكومة رابين-بيرس الأولى، بل طرحت الحق بالدفاع عن الأرض وحمايتها من المصادرة وتمسّكت بهذا الموقف. وعندها، وجدت جماهير شعب بكاملها تتجنّد وتحمي الحق، وذلك رغم الثمن الباهظ المقدم بـأرواح الشهداء والجرحى والطرد من العمل والملاحقات. لقد شعرت الناس بكرامتها الوطنية والإنسانية في أقوى تجلياتها، وعـزّزت حضورها في وطنها.

صحيح أن الجماهير الشعبية صانعة يوم الأرض، لم تقصد أن تحمّل على إضرابها أبعادا كبرى، سوى المعركة لوقف مصادرة الأراضي وحماية وجودها في وطنها. لكن وبما أن هدفها العيني وقع في صميم الحق الفلسطيني، فقد تضاعف مع الوقت أثر فعل الجماهير سواء فلسطينياً أم عربياً أم عالمياً، دون شك تضاعف مقابل اسرائيل، إذ كبح بشكل ملموس جماح سياسة نهب الأرض والوطن والإنسان والتي تضمنتها "وثيقة كيننغ"، مسؤول لواء الشمال في حينه.

إن قوة القهر لا تحترم إلاّ قوة الشعب، لأنها في لحظة ما تهابُها، وتبطل مفعول قوة القهر أمام الإرادة الشعبية. صحيح أن إسرائيل قد أثبتت أنها لا تتورّع عن شيء... لكن الأهم بالنسبة لنا، هو أنها لا تستطيع كل شيء... أي بالإمكان ردعها، وهذا يعود لقرار الشعب وكفاح الشعب الفلسطيني أولاً، وبناء عليه من الضرورة الكفّ فلسطينيا وعربيا على مستوى النخب الحاكمة، "السجود" لقوة اسرائيل. وعلى صعيد السياسة المحلية، ليس صحيحًا تهويل الناس بـ "قوة اليمين الفاشي" أو "الترانسفير". فإسرائيل غير قادرة على هذا حتى ولو ملكت آلة التهجير. والتهويل من خطر اليمين هو للاستهلاك السياسي، لكنه مطبّ خطير، لأن الخطر الأكبر والذي مورس ويمارس مصدره التيار المركزي الحاكم الذي يرسم السياسات ويطبّقها على أرض الواقع. اسرائيل لا يمكن أن تكون غير ما هي من حيث الجوهر. ولو نظرنا إلى ستة عقود ونصف من نجاح مشروعها الاستعماري، فإن اسرائيل لم تصبح في يوم من الأيـام أكثر عنصرية أو أكثر استعمارية ولا أقل، لا بعد ١٩٤٨ ولا بعد ١٩٦٧ ولا في العام ٢٠١٣. وهناك حقيقة أن القوانين العنصرية التي يجري التهويل لها، قد تمّ تطبيقها فعليا قبل تشريعها، وحتّى حين تمّ في حالات معينة منع تشريع قانون ما، فقد تمّ تطبيقه أيضا كسياسة، من خلال إجراء التفافي لذات الجوهر. أما بخصوص تلك الشخصيات من رموز العنصرية والإرهاب الإسرائيلي فهم جميعهم ودون أي استثناء، ليسوا مصدر العنصرية والتصعيد، بل هم الأبناء الشرعيون لإسرائيل والصهيونية، وممارسات الدولة أقسى وأكثر عنصرية من كل أقوالهم واستفزازاتهم. وحين نردعهم، علينا أن نذكر أنهم اسرائيل وليسوا استثناء. إن الموروث الكفاحي ليوم الأرض يؤكد قدرتنا كجماهير وكشعب على ردعهم وإسقاط مخططاتهم.

إن شعبًا اكتوى ويكتوي بنار النكبة والاستعمار والعنصرية مطالب أن تبقى بوصلة كفاحه نحو الجوهر. نحن شعب تاريخه الحديث هو تاريخ كفاحه ضد الاستعمار والصهيونية. نحن شعب لا نيأس من إحقاق الحق، حتى حين يبدو بعيدًا عن المنال، ولا حين يطغى منظور الهيمنة وتوازن القوى المضلّل، وإلا فلن نستعيد الحقّ يومًا. وشعبنا قادر على استعادته بكفاحه التحرري وبمساندة الشعوب العربية وقوى الحرية في العالم. كما أن أي مسعى لاختزال طريق الكفاح ومساراته، أو التخلي عنه، سيقودنا إلى المتاهات وليس إلى الحق.

لا نبالغ إذا حدّدنا يوم الأرض بأنه الحدث الأكثر أثراً لدى فلسطيني الـ ٤٨ وكفاحهم بعد النكبة. وهو يلتقي ببعده التاريخي مع أحداث كبرى سبقته أو تزامنت معه، ومنها انطلاقة حركة التحرر الوطني الفلسطيني ومشروع التحرير وسطوع نجم الكفاح الفلسطيني، والذي شكل كفاحًا عالميا من أجل فلسطين ومن أجل الحق والحرية في العالم، ليستلهم من ثورات التحرر الوطني العربية وفي العالم.

كما شكّل يوم الأرض نقطة تحوّل كبرى على مستوى الناس والقيادات. وليس صحيحا القول أن القيادات قد خافت من قوة الجماهير، فهذا الحديث لم يكن عفويا، بل أن يوم الأرض ١٩٧٦ كان حدثا منظما على مستوى قطري وعلى مستوى محلي ومناطقي وعلى مستوى أصحاب أراضٍ... الخ. بل أن مسار اتخاذ القرار بالإضراب رغم محاولات السلطة وأعوانها بمنعه بكل الوسائل قد شكلت أساسا لإنجاح الإضـراب... الناس انطلقت والقيادات والمؤسسات القيادية انطلقت أيضا وقد جرى تحوّل كبير ونوعي في تبني فلسطينيي الـ ٤٨ بجموعهم "قواعد لعبة" خارج الهيمنة الإسرائيلية، بل في مواجهة هذه الهيمنة والتحرر من أسرها. وازداد التوتّر المنطقي بين قواعد لعبة قائمة على المواطنة كمحور وأخرى قائمة على أصحاب الوطن كمحور.

المواطنة والتجزيء

يـزداد وزن "المواطنة" الإسرائيلية لفلسطينيي الـ ٤٨ حين تتعامل مع القضية الفلسطينية بمنظار تجزيئي، كما لـو كـانـت مجموعة قضايا منفردة، اللاجئين في المنفى، وفلسطينيي الـ ٤٨ وفلسطينيي الضفة والقطاع. كما أن تجزيء الرؤية الفلسطينية هو إستراتيجية استعمارية للهيمنة ولتشتيت الشعب الفلسطيني وكفاحه واستنزاف قدراته على تفاصيل كثير منها غير جوهري، ولصالح إلغاء الحق الفلسطيني الأساس بالوطن وعلى الوطن.

بيد أن هـذا التجزيء والـشـدّ على التركيز على "المواطنة" يتغذى أيضا من النخب الفلسطينية المهيمنة على الـقـرار السياسي الفلسطيني، كما ويتغذى من أنظمة العجز العربي، التي ليس فقط أنها لا تحمي الشعب الفلسطيني وحقه، بل تريد أن تحتمي بمواطنة فلسطينيي الـ ٤٨ من سطوة حكام اسرائيل، وتتعامل مع هذا الجزء من الشعب الفلسطيني كما لو كان دوره التاريخي وكيلاً لهذه الأنظمة للتطبيع مع اسرائيل.

وهو ما ترفضه هذه الجماهير قطعيًا. وما حدث في انتخابات كنيست اسرائيل ٢٠١٣ هو خير دليل على ذلك، فقد قامت الجامعة العربية بالإلحاح والاستغاثة بفلسطينيي الـ ٤٨ أن يشاركوا بجموعهم في الاقتراع للكنيست الإسرائيلي. ولم يحدث أن وجّهت جامعة الدول العربية يوما، نداءً كهذا إلى أي شعب أو جمهور في العالم العربي، وما حدث لا يمكن اعتباره غيرةً على فلسطيني الـ ٤٨، بل هروباً من تحمل الجامعة العربية مسؤولياتها. فالنظام العربي الذي لا يحترم شعبه لن يحترم شعب فلسطين. إن هذه النخب وهذه الأنظمة تريدنا أن نكون "مواطنين إسرائيليين" وليس "شعب فلسطين" كما كل فلسطيني آخر في الوطن والشتات.

وفي هذا السياق وعشية الانتخابات الإسرائيلية المذكورة وبالتزامن، بالصدفة أو بغير الصدفة، مع الجامعة العربية، دعت الصحيفة العبرية وباللغة العربية لأول مرة فلسطينيي الـ ٤٨ بنداء "أخرجوا وصوّتوا" وبلغة استعلائية لا تتحدث الصحيفة بمثلها مع أي قطاع من الجمهور الإسرائيلي، وقد فعلت الصحيفة ذلك حرصاً على الصهيونية وشرعية إسرائيل.

إن يوم الأرض قد انتصر. وما زرعه فلسطينيو الـ ٤٨ في هذا الحدث، أصبح ثقافة مقاومة وملهماً للكفاح في مواجهة ثقافة العجز الحاكمة في النظام العربي. وقد أحسنت منظمة التحرير الفلسطينية قراراً في حينه عندما أعلنت أن يوم الأرض هو يوم الشعب الفلسطيني.

لم يكن يوم الأرض بداية الطريق الكفاحي لا للشعب الفلسطيني ولا للداخل الفلسطيني، فالكفاح ضد المشروع الصهيوني لم يتوقف يوما منذ وضع أسس استعماره في فلسطين، لكن يوم الأرض بالتأكيد هو حدث مؤسّس لمرحلة ما بعد يوم الأرض ولجيل يوم الأرض والأجيال القادمة. ولا نذكره من باب الحنين والتغنّي بالبطولات، بل أن أجيالا كاملة استلهمت منه في الوطن والشتات وفي العالم العربي والعالم. وبشكل خاص الأجيال الصاعدة وهذا ضمانة للمستقبل بأن ثقافة الكفاح ومشروع الكفاح هو الأقصر لإحقاق الحق.

كما أن قيام لجنة المتابعة العليا في الداخل الفلسطيني بإحياء هذا اليوم سنويا وبالاستلهام منه في معركة البقاء والصمود والدفاع عن الأرض والبيت والوطن، ليست أمرًا مفروغا منه، بل هي نتاج قرار كفاحي وثقافة كفاحية متراكمة. والتفاف الناس الهائل حول يوم الأرض هو دلالـة على قوة وتنظيم وصلابة هذا الجمهور وهذا الشعب وعلى القدرة العظيمة حين تحلّ إرادة الشعب أصحاب الوطن.

وليس مبدئيا النقاش حول شكل إحياء فعاليات يوم الأرض، وإنما المبدئي هو مواصلة إحيائه في الثلاثين من آذار وفي كل يوم والقناعة الذاتية بأن هذا الشعب لا يعرف المستحيل.

---

*أمير مخول: أسير فلسطيني، ومدير جمعية اتحاد الجمعيات الأهلية "إتجاه"، ورئيس لجنة الحريات المنبثقة عن لجنة متابعة شؤون فلسطيني ١٩٤٨ العليا.

هل نحن بحاجة إلى استراتيجيات جديدة أم إلى التأكيد عليها؟

بقلم: أحمد أبو غوش*

©بديل

لو تفحصنا التعريفات الكثيرة للإستراتيجية لأمكن الاستنتاج بأنها "خطة شاملة للوصول إلى هدف بعيد المدى"، بينما التكتيك خطة قصيرة المدى، أو سلوك "علم الترتيبات". المهم هنا أنه لا يجوز أن يتعارض التكتيك أو يتناقض مع الإستراتيجية أو أن يستبدل بها، لأنه يجب أن يخدمها ويمكن من إنجازها. ففي المجال العسكري "التكتيك يهدف إلى تحقيق الانتصار في معركة، بينما تعنى الإستراتيجية بكيفية الإنتصار في الحرب". والإستراتيجية تهتم ب (ماذا) والتكتيك يهتم ب (كيف).

وبشكل عام ومعمم، الإستراتيجية تتصف ببعد المدى، والثبات والشمولية، والعمومية، وهي سياسية أو عسكرية أو اجتماعية أو اقتصادية. والأهداف والبرامج والخطط والقرارات قد تكون إستراتيجية أو تكتيكية، بينما تتناول السياسات والأساليب تعبئة الموارد وتأطيرها وتحقيق تقدم على طريق الإستراتيجية. وهذا هو التكتيك المتغير والمتجدد.

على ضوء ما سبق يمكن التأكيد على أن الإستراتيجيات في الواقع الفلسطيني والعربي كان يجب أن تكون، منذ عقود، ولا بد أن تظل الآن، وفي المستقبل البعيد نسبياً، هي نفسها. فالواقع العربي لم يتغير، لأن السيطرة الاستعمارية المباشرة – باستثناء فلسطين- انتهت لتحل محلها الهيمنة الإستعمارية، وذلك لتحقيق هدف الدول الاستعمارية الإستراتيجي وهو، نهب خيرات الأمة العربية. وفي مواجهة هذا الهدف لا بد أن يكون التحرر هو إستراتيجية قوى التحرر العربي بشتى توجهاتها وفلسفاتها وتياراتها وأطيافها السياسية. فإذا كان أسلوب السيطرة هو الغزو العسكري، وأساليب الهيمنة؛ أيديولوجية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية وقيمية، وتكتيكاتها التجزيء، و "التخليف"، و "التتبيع"، فلا بد أن يكون التحرر من السيطرة بالمقاومة، والتحرر من الهيمنة بالتنمية الوطنية والقومية، وبفك الارتباط مع القوى الاستعمارية وبالعمل على تحقيق الاستقلال والوحدة والتقدم. ولا بد أيضا من ترسيخ الثقافة الوطنية والقومية لتكون درعا في مواجهة التغريب الذي يساهم في خلق البنى التابعة.

ما طرح سابقاً ليس مجرد رغبات ذاتية، ولا تحديد ذاتي منفصم عن الواقع. فالأساس في تحديد الأهداف والإستراتيجيات والبرامج والسياسات والأساليب في أي واقع هو دراسته موضوعيا، وتلمس مصالح القوى التي من مصلحتها تغيير الواقع نحو الأفضل، وهذا ما تعنيه الثورة بجوهرها. إن تحليل الواقع موضوعيا "أي بعيدا عن رغباتنا" ومعرفة مساق التطور وفرصه يساهم في وضع إستراتيجيات صحيحة. وهنا يجب أن نشير إلى أن الأفق الإستراتيجي ليس ملموسا، والأهداف الإستراتيجية قد تبدو بعيدة المنال. لذلك، وجدت المراحل (التكتيك) حيث لا يمكن تجنيد وتأطير القوى الاجتماعية إلا انطلاقا من مصالحها المباشرة والملموسة. والنخبة، أي الإطار الثوري المعني بالتغيير هو، القادر على تحديد الإستراتيجيات، ونصب السلالم؛ أي الخطوات المرحلية المتلاحقة للوصول لإنجازها. لذلك، أخطر خلل هو استبدال الاستراتيجي بالتكتيكي. مما سبق يلاحظ أن أطر الثورة تطرح تحسين واقع الجماهير، ومحاربة الفساد وتنمية واقع المهمشين دون أن تنسى ربط القضايا المطلبية بالإستراتيجية الاقتصادية، ودون أن تنسى ربط الاجتماعي والاقتصادي بالسياسي.

قد تحدث متغيرات في الواقع، وهي إما كمية أو نوعية، وهذه المتغيرات تدفع الأطر المناضلة من أجل تغيير واقعها إلى تغيير تكتيكها لا إستراتيجيتها. ومن جهة أخرى قد يتطلب الواقع عدم إبراز الاستراتيجيات، لكن إلغاءها في كل الحالات خاطئ ومدمر.

وإذا كان الصراع والتناقض يعني وجود طرفين رئيسيين في كل مرحلة، قوى الثورة والقوى المدافعة عن الواقع والمستفيدة منه، والأعداء والأصدقاء، فإنه لا بد أن يكون لكل طرف استراتيجياته وتكتيكاته. وإذا كنا نتحدث عن قوى الثورة فيتوجب التأكيد على أنها لن تضع إستراتيجيات وتكتيكات ملائمة للتغيير في واقعها دون أن تحلل هذا الواقع واستراتيجيات وتكتيكات الأعداء بعلمية وموضوعية.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تغيرت إستراتيجيات أعداء الشعوب العربية؟ وماذا عن أهدافها التكتيكية؟ والجواب القاطع هو، لا، فاستراتيجيات الأعداء ثابتة ونابعة من تكوينها ومصالحها التي لم تتغير، أما تكتيكاتها فيمكن أن تتغير وتتطور. إن استعمار الشعوب أو الهيمنة عليها ليسا مجرد نزوة، ولا هما تعبير عن مصالح فئات محدودة في النظم الاستعمارية، بل كل الفئات المسيطرة. والاختلاف بين فئات النظام الاستعماري وقواه السياسية يتجسد في تكتيكاتها لا في استراتيجياتها. فالسيطرة والهيمنة، والأخيرة إستراتيجية لمرحلة أرقى من التطور الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للنظم الاستعمارية وهي أصيلة في تكوينها، وهي استعمار حديث وغير مباشر، هما شرط أساسي لنمو القوى الرأسمالية، والذي بدونه كانت ستزول. لقد أثبت تاريخ التطور الرأسمالي ودوله، واستنادا إلى كل منظريه، أن سقوط النظام الرأسمالي حتمي، إلا إذا حقق نموا متواصلاً. وكان الاستعمار المباشر (السيطرة) ونهب خيرات الأمم والشعوب بشكل واضح وسافر باستخدام القوة العسكرية أحد أهم أساليب تحقيق هذا النمو. ولم تبدأ النظم الاستعمارية الرأسمالية بإتباع إستراتيجية الهيمنة إلا بعد إنجاز تطور حقق نموا غير متكافئ في ظل تبادل حر بينها وبين بقية دول العالم. ومع ذلك ظلت إمكانية العودة إلى الإستراتيجية القديمة (النهب المباشر) ممكنة حتى في أرقى حالات تطور هذه الأنظمة، وذلك، في حالة لم تُجدِ الهيمنة في تحقيق نفس الأهداف (حالة العراق).

يدعي البعض أن دعم الدول الغنية للدول الفقيرة والمتخلفة، والدعوة إلى تبني الديمقراطية يعبر عن تطور مختلف للدول الاستعمارية. لكن الواقع يؤكد أن الدعوات إلى تنمية الدول والأمم والشعوب المتخلفة بالتركيز على قدرتها على تطوير بعض قدراتها الاقتصادية يشترط تبلورها البنيوي التابع وخضوعها للهيمنة. كما أن الهدف الأوضح لدعوات التنمية ومحاربة الفقر، والدعوة إلى الشفافية وبناء النظام الصالح تخفي أهدافا مستترة، فهذه الدعوات مع ما يرافقها من بناء أيديولوجية لنظم الحرية، وخاصة الحرية التجارية، تهدف إلى تحقيق مزيد من النهب بالتمكين من القدرة الاستهلاكية لتحقيق هدف إستراتيجي هو: استمرار النمو للدول الرأسمالية الاستعمارية من خلال تحقيقها فائض تجاري عبر التبادل التجاري غير المتكافئ بينها وبين الدول الممحوطة.

الدليل الواضح على صحة ما ذكرناه سابقا هو وجود خطوط حمراء لنمو الدول في عالم المحيط، فارتقاء أية دولة تنمويا بحيث يشكل ارتقاؤها خطرا على المصالح الاستعمارية يدفع الدول الاستعمارية إلى شن حرب عسكرية ضدها. وتبني إستراتيجيات التنمية المستقلة وبناء القدرة الذاتية المحمية بالقوة يضع من يتبناها في صفوف "محور الشر".

بقي أن نذكر أن الحركة الصهيونية، نشأةً وتطوراً، ولاحقاً إسرائيل، التي أقيمت على الأرض الفلسطينية جاءت في سياق تطور مصالح الدول الاستعمارية، واحتلت موقعا مهما في استراتيجياتها. لذلك، نلاحظ أن إسرائيل "الدولة المدللة"، ترتكب كل الجرائم ولا تحرك الدول "الديمقراطية" ساكناً لمواجهتها، فهي مرتكز أساسي في الدفاع عن مصالحه لإبقاء الوطن العربي مجزأ ومتخلفا وتابعا وعاجزا.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن تحرير فلسطين يجب أن يظل إستراتيجية ثابتة في نضال كل القوى العربية الثورية الساعية إلى التحرر العربي من السيطرة والهيمنة والتخلف والتبعية، فإسرائيل عقبة كأداء أمام تطور وتقدم ووحدة الأمة العربية.

والديمقراطية نظام سياسي اجتماعي اقتصادي ضروري يمكن من تطور الأفراد والقوى الاجتماعية، ولكنها إن لم تكن محمية بدرع الثقافة الوطنية والقومية ستكون أهم أداة في بلورة البنى التابعة لدول المركز.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامل الأهم في بناء قدرة الأفراد والشعوب والأمم، ولكنها إن بنيت على أساس التبعية للمركز ستخلق حتما البنى التابعة التي تخلد التجزئة والتخلف والتبعية.

التعليم والثقافة مهمان لأنهما من أهم أدوات بناء القدرة للإفراد والمجتمعات والشعوب والأمم والدول، لكنهما إن لم يبنيا على أساس حق الأمم في تقرير مصيرها، والديمقراطية بين الدول والأمم، وعلى أساس وطني وقومي إنساني، ستكون أيضا أدوات هدم لا بناء على المدى الاستراتيجي.

ما ذكر سابقا يصب في استراتيجيات التحرر، والبناء التنموي المستقل وحق كل الأمم والشعوب في الحياة على هذه الأرض بحرية وديمقراطية وعدالة وإنسانية والتمتع بسيادتها واستقلاليتها.

إن أهم متغير في هذه المرحلة هو كسر الجماهير لحاجز الخوف والتمرد على الواقع السيئ الذي عاشته لعقود. هذا المتغير لم يلغ أياً من الاستراتيجيات السابقة للثورة، بل أكدت أحداث الانتفاضات وتطورها في الأقطار العربية على أهم استراتيجياتها، وهي أن بناء الأطر المنظمة أحزابا كانت أو جبهات أو حركات شرط مهم لنجاح الثورات وتحقيق أهدافها. فتأطير الجماهير شرط مهم لاستمرار النضال وتحقيق أهدافه، فالحركات الجماهيرية العفوية لا تحصد ثمار تضحياتها ونضالاتها، وهذا ما أثبتته مجددا الهبات الجماهيرية في تونس ومصر. والمتغير هنا يمكن ملاحظته في الجانب التكتيكي، خاصة الدعوي والتحريضي المهم في تثوير الجماهير، حيث استخدام أدوات الاتصال الحديثة مكن من تسريع الحشد وتوجيه النشاط الجماهيري. لكن ذلك لم يعوض عن أو يلغ دور البناء التنظيمي في الثورة.

من يقوم بالثورة ولصالح من أمران أساسيان لتحديد بوصلتها وفرص نجاحها أو فشلها. ومسألة التغيير وثمنه غاية في الأهمية أيضا. وكلاهما ضمان خلق تراكمات في فعل وقدرة الجماهير كشرط من شروط النجاح والانتصار.

---

*أحمد أبو غوش: كاتب وباحث فلسطيني مهجر من اللطرون، مقيم في رام الله.

في الطريق إلى بلورة إستراتيجية وطنية فلسطينية: جدل الإرادة والقدرة واللزوم!

بقلم: تيسير محيسن*

تلوح في أفق الإقليم بوادر صفقة سياسية كبرى. تشير المعطيات الأولية إلى أن إسرائيل ربما تكون غير راضية، حتى الآن، عن البعد الفلسطيني فيها. الصفقة تشترط حضور الفلسطينيين وانخراطهم موحدين، لكنها لا تعدهم بالكثير. ثمة من يرى إن اندراج الفلسطينيين ضمن التحالف الإقليمي الجديد يأتي بوصفه مساراً إجبارياً، وهو بهذا المعنى أقل كثيراً من «إستراتيجية وطنية» طال انتظار بلورتها وتبنيها، لكنه بالضرورة أكثر قليلاً من مجرد موقف سياسي عابر. سيترتب على ولوج الفلسطينيين هذا المسار تداعيات هائلة على قضيتهم ومشروعهم ومؤسساتهم الجامعة.

بين الاحتواء والاحتماء: استدارات مرتبكة!

حسمت حركة «حماس» موقفها أخيراً حين عقدت اجتماع مكتبها السياسي في الدوحة، إحدى عواصم التحالف، لكنها لن تنجو من التداعيات على وحدتها وتماسكها ومصداقيتها بعد أن غادرت محور الممانعة. بالمقابل تراهن الحركة على أن انصياعها وتكيفها مع الاتجاه العام في المنطقة سيمكنها أولاً من البقاء ضمن المشهد السياسي، وثانياً إتاحة الفرصة لها للصراع على جبهة التمثيل الفلسطيني من موقع أفضل.

بإعلانه عن بدء مشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطني، يراهن الرئيس محمود عباس على العودة للمفاوضات من موقع أفضل نسبياً، فمن ناحية لديه التفويض الكامل، ومن ناحية أخرى لديه دعم دول التحالف، وخصوصاً تركيا. والواقع، إذا ما صح هذا الرأي، تكون كل الدعوات إلى بلورة إستراتيجية وطنية موحدة، تبدأ بالمصالحة وتعزيز الشراكة الوطنية وتنتهي بتوسيع جبهة الصدام مع الاحتلال بالمقاومة الشعبية والبناء على قرار الاعتراف بدولة فلسطين، ذهبت أدراج الرياح. وهو ما يستدعي الإجابة على سؤال: هل بمقدور الفلسطينيين أن يتبنوا إستراتيجية نابعة من تقديرهم لأوضاعهم وتعبيراً عن رؤيتهم لأنفسهم وما يرغبون فيه حقاً، أم إن ذلك كله يقع في باب الأمنيات أو المنازلات السياسية الفارغة؟

الانضواء تحت لواء التحالف الجديد ليس إستراتيجية حقيقية، والتوافق الظاهري بين الحركتين حول ذلك لم يأتِ تعبيراً عن رؤية وطنية مشتركة، وإنما تعبيراً عن رهانات إما فئوية قاصرة وإما طوباوية حالمة، فليس في جعبة التحالف سوى احتواء الورقة الفلسطينية، وتوظيفها، مقابل الفتات السياسي والاقتصادي على حد سواء. واللافت أن مسعى الذاهبين إلى التحالف يأتي في ظل «هراء» سياسي حول ضرورة تبني إستراتيجية وطنية واضحة. بينما يصور البعض دعوة الرئيس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة بوصفه «أحد الخيارات البديلة» لفشل المفاوضات، وصفعة في وجه الإسرائيليين، تعلن حماس إنها ستبذل جهداً مع الفصائل الفلسطينية كافة لبلورة إستراتيجية وطنية تكون ناظماً للعمل الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

ربما تقتضي الحكمة، في ظل عواصف الإقليم وتقلباته، أن يتم الاحتماء بمظلة التحالف الجديد، لا الإنضواء تحت لوائه، وألا تكون هذه الخطوة التكتيكية بديلاً عن إستراتيجية سياسية شاملة. إن تأجيل بلورة هذه الاستراتيجية لا يعني الوقوف متفرجين أو منتظرين حتى تتضح صورة الإقليم؛ إذ يمكن الانشغال في غضون ذلك بإعادة ترتيب الأوضاع المتردية وتمتين الجبهة الداخلية وقطع الطريق على محاولات الاستدراج إلى فخ الأزمة المتفجرة. وفي كل الأحوال، يقتضي ذلك عدم تمكين إسرائيل من استكمال مخططاتها الجهنمية في مواصلة التبديد والإجهاز باستغلال وضع الإقليم أو بتغطية من بعض سلوكياتنا.

إستراتيجية أم تفكير إستراتيجي؟

في الواقع ثمة رأي يقول أن الظروف التي تستدعي تأجيل وضع إستراتيجية فلسطينية اليوم هي ظروف دائمة تقريباً، من حيث البيئة الداخلية غير المهيأة، والبيئة الخارجية شديدة الاضطراب. وفي مثل هذه الأحوال يستعاض عن الاستراتيجيات المحددة بما يسمى بالتفكير الاستراتيجي، أو بلغة البعض اللا-إستراتيجية!

لا يعزى ضعف البيئة الداخلية إلى الانقسام السياسي فحسب، وإنما إلى أسباب ترتبط بطبيعة المجتمع الفلسطيني مجهض الحداثة والخاضع لجدل التفكك بتأثير احتلال إحلالي واستيطاني، حتى إن البعض يرى الانقسام السياسي ذاته أحد تجليات هذا الجدل. وعليه، ليس غريباً أن تستمر الدعوة إلى تبني إستراتيجية موحدة، بينما يستمر السلوك السياسي القبلي/الفئوي، في تباينه وتناقضه وارتجاله، موسوماً برد الفعل الانفعالي أو الارتباك العملي ودائماً بضعف قدرته على إنجاز أهدافه والوصول إلى غاياته. إن التقارب على مستوى الخطاب والبرامج لم يقابله دائماً ذات التقارب على مستوى الفعل والسلوك والأداء. والعكس صحيح أيضاً، فالتماثل أحياناً في السلوك لا يعني أنه يصدر أو يعبر عن رؤية سياسية موحدة. وهذا بالتأكيد يقلل من فرص نجاح صياغة إستراتيجيات مشتركة.

يقول علم الاستراتيجيات أنه في حال صعب وضع إستراتيجية بسبب من ضعف عناصر البيئة الداخلية أو اضطراب البيئة الخارجية أو كليهما معاً، فإن البديل يكون إما الاستعاضة عن ذلك بالتفكير الاستراتيجي وتدابير تكتيكية ذكية، أو انبثاق قيادة جديدة برؤية مغايرة ينصاع لها المجموع، وإما غرق السفينة أو فقدان القدرة على الوصول وتحقيق الأهداف.

أسئلة البداهة:

لما كانت أسئلة الإستراتيجية، والتفكير الاستراتيجي، هي أسئلة البداهة ذاتها، فإن البعض يتحرج من طرحها ناهيك عن محاولة الإجابة عليها. فلسطينياً، إعادة طرح هذه الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها وبناء الإجماع حولها، يشكل بداية الطريق للخروج من المأزق:

السؤال الأول: من نحن؟

نحن الشعب الفلسطيني بقوة الواقع والتاريخ والفعل. إذن لماذا ينزاح مشروع الوطنية الفلسطينية باتجاهين متعاكسين؛ انزياح «فوق وطني» بالاندماج في مشروع الإسلام السياسي في المنطقة، وإنزياح «تحت وطني» يكرس الخصوصيات المناطقية أو اهتراء الجامع بين المكونات المختلفة للشعب الفلسطيني. التحدي يكمن في وقف عملية التمزيق الذاتي التي نمارسها فنغّيب مفهوم «الجماعة السياسية» ونضعف عملية الاندماج السياسي. وفي ظل تحولات الإقليم، ثمة ضرورة لإعادة تعريف الفلسطينيين لأنفسهم بوصفهم جماعة قومية واحدة، ورفض أي حل لأي مكون من مكونات هذا الشعب يضرب حقوق وتطلعات المكونات الأخرى. وعدم السماح بتكريس اتجاه تغليب «المحليات والخصوصيات» على خطابهم وسلوكهم السياسي.

السؤال الثاني: أين نقف اليوم؟ كيف وصلنا إلى ذلك؟

ثمة من يرى أن الفلسطينيين يقفون اليوم على أعتاب نكبة جديدة. وعلى ما ينطوي عليه هذا الرأي من مغالاة وقسوة، إلا إنه ليس بعيداً عن الواقع. فالشتات يعاد تشتيته في إقليم دخل أتون حرب الكل ضد الكل، والضفة الغربية تهود بالكامل، وقطاع غزة يزاح تدريجياً باتجاه الجنوب، ما دفع أحد قيادات الاتجاه الإسلامي في مصر، حازم أبو صلاح، أن يقترح على القيادة المصرية اعتبار قطاع غزة محافظة مصرية!

وإذا كنا لم نصل إلى هذا الوضع بمحض إرادتنا أو برغبتنا، إلا إننا بالتأكيد نتحمل بعض المسؤولية. لدينا أزمة قيادة، لم تولد تعبيراً عن تطور شعبها ومجتمعها، فكان من الطبيعي، على سبيل المثال، أن يُنظر للانقسام بوصفه مصلحة وطنية باعتبار ان الفئة المجسدة لهذا النظرة تمثل المصلحة الوطنية، وأن تفشل هذه القيادة بأطيافها في تأمين مقومات بناء الإجماع وضمان قبول الفلسطينيين جميعهم باجتهاداتها وسياساتها، إما لفقدان الكريزما أو ضعف الحجة أو قصر النظر.

ولدينا أداء سياسي جبان أحياناً، وانفعالي أحياناً أخرى. الجبن والانفعال أسهما في موت السياسة. ومع «موت السياسة» من المنطقي ليس فقط أن نفشل في تحقيق الأهداف، بل أن نسهل على الأعداء تحقيق أهدافهم. ومع موت السياسة أيضاً جرت عملية تحييد شاملة عن الاشتباك الحقيقي ضد الاحتلال وسياساته وممارساته.

جنوب لبنان ٢٠١٢ (المصدر: الأيام)

السؤال الثالث: ماذا نريد؟ وماذا بمقدورنا أن نفعل؟

ثمة إجماع اليوم على حقي العودة وتقرير المصير وعلى أن هدف النضال الوطني هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس. غير أننا لا زلنا نصدر في سلوكنا وفعلنا ليس انطلاقاً من هذه الرؤية وإنما تحكم سلوكنا اعتبارات أخرى. نريد وفاقاً وطنياً في الطريق إلى الدولة وإحقاق الحقوق الوطنية المشروعة، أي مواصلة مسيرة الكفاح على أساس ميثاق وطني يحدد ضوابط العمل السياسي والعسكري والنشاط الجمعوي وشروطها والاتفاق على القواسم المشتركة، تسهم في صياغته كل الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية. كما نريد بناء أسس ومقومات الدولة، أي البناء والإصلاح المؤسساتي على طريق تحول السلطة إلى دولة، بالمعنى السياسي والكياني، انسجاماً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. فإذا ما أردنا ذلك حقاً، نستطيع أن نحافظ على وجودنا فوق هذه الأرض ونعزز صمودنا ونبني مقوماته كما نستطيع خوض مفاوضات جادة ومتوازنة وأن نعيد الاعتبار للمقاومة بوصفها تعبيراً عن إرادة شعب يتطلع للحرية وينشد العدالة في إطار شرعة حقوق الإنسان ومنظومة الشرعية الدولية.

شروط تعجيل انبثاق الإستراتيجية المنشودة:

(١) نحتاج إلى نقد الذات ومراجعة التجربة السابقة والتحلل من أوزارها وأثقالها وقيودها، كنقطة بداية لبناء هذه الإستراتيجية وضمان الإجماع حولها، كعملية ارتقائية وبنائية من أسفل. ما يعني إفساح المجال أمام تنامي الذاتية السياسية الجديدة، أبرز تعبيراتها، حشود اللاجئين على الحدود، انتفاضة الضفة، مهرجان الانطلاقة في غزة، التواصل الشبابي عبر الفضاء الإلكتروني. وكشرط أولي أيضاً، يأتي إنجاز ملف المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية وخصوصاً على مستوى المنظمة لتعود عنواناً موحداً ووحيداً لكل الفلسطينيين، تعبر عن طموحاتهم الوطنية وتقود كفاحهم المشروع نحو الاستقلال والعودة وبناء الدولة. وتعيد تعريف الفلسطينيين لأنفسهم بوصفهم جماعة وطنية واحدة لها حقوق وتطلعات لا يتعارض بعضها مع بعض، أي استعادة تحكمنا في سرد حكايتنا واستعادة روايتنا التاريخية، كما يقول جميل هلال.

(٢) التخلي عن نبرة الخجل والحياد والمجاملة تجاه ما يحدث في الإقليم. بمقدور منظمة التحرير الموحدة أن تتبنى نبرة جديدة، مفادها أن الشعب الفلسطيني ليس طرفاً ضعيفاً في معادلة الصراع، ولا يمكن لأي كان توظيف قضيته لصالحه دون مراعاة المصالح العليا لهذا الشعب. يمكن للمنظمة أن تفتح حوارات إستراتيجية مع القوى العربية الجديدة وبناء توقعات مشتركة معها وفي نفس الوقت تُشعر الأنظمة، القديم منها والجديد، أنها لا تستطيع أن تتخلى عن دورها ومسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية، حتى مع الانشغالات الداخلية. المهم ألا يتحدث الفلسطينيون بلسانين وأن يحددوا بالضبط ما الذي يريدونه وما الذي لن يسمحوا به في كل الأحوال.

(٣) مواصلة الضغط على إسرائيل من خلال المجتمع الدولي، ومن خلال إعطاء الإقليم فرصة البناء والنهوض وبناء تحالفات تعوض الفجوة في ميزان القوى مع إسرائيل. الحصافة تفترض تجنب العمل العنفي في ظل هذه الشروط؛ بما يسهم في فضح الاحتلال، ويشجع المجتمع الدولي على القيام بمبادرات، وبما لا يوفر الذرائع له للتخلص من وجودنا، ولا يورط الإقليم في حروب يصعب تصور إمكانية تحقيق نصر قريب فيها.

(٤) توسيع دائرة الاشتباك الشعبي والحقوقي في "حروب مواقع" تربك المخططات الإسرائيلية، وتعرض قادة الاحتلال للمساءلة والملاحقة القانونية، تحرم إسرائيل من قدرتها على إعادة إنتاج إجماعها الوطني بإدعاء الخطر الوجودي "الوهمي". وفي كل ذلك، عدم التسبب في جروح نرجسية غير حاسمة، تستفز طاقة العنف والإرهاب الكامنة في المجتمع الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية.

(٥) التعاطي مع تحريفات الخطاب الفلسطيني، حسب جميل هلال، بجدية لا تصل حد الانقلاب على الواقع بوهم تجاوزه. قد تكون إستراتيجية حل الدولتين غير قابلة للتطبيق للأسباب التي يعددها هلال وغيره، ولكنها أسباب تصلح أيضاً لافتراض استحالة تبني إستراتيجية الدولة الواحدة. العالم يجمع على حل الدولتين ومن غير المتوقع أن يحدث اختراق كبير في هذا الإجماع قريباً، إذ يحتاج الأمر إلى تحولات كبرى تغير من معادلات القوة

يتبع

في هذا العالم. كما إن رفض هذا الحل اليوم يعني رفض قيام دولة فلسطينية، لأن الدولة الثانية "إسرائيل" قائمة فعلاً ومعترف بها. وأخيراً، يجب ألا نغفل حقيقة أن إسرائيل وممارساتها هي التي تستهدف تقويض هذا الحل. وبدلاً من الإسراع في التكيف مع هذا الهدف، وقبل أن يصبح حقيقة واقعة، علينا إتباع سياسة فضحها والضغط عليها ومواصلة الإصرار على مطلب الدولة المستقلة. إن أي أطروحات أخرى اليوم من شأنها أن تهدد الانجاز التراكمي والبطيء الذي حققه الفلسطينيون بنضالاتهم وتضحياتهم، وقد يجدوا أنفسهم "خارج الإجماع العربي والدولي" ما يوفر للجميع حججاً إضافية للتخلي عنهم وعن مساندتهم.

(٦) الحاجة إلى قيادة موحَدة وموحِدة وتتمتع بالشرعية الكفاحية والديمقراطية. قيادة سياسية جديدة تملك القدرة والجرأة على استنفار القوة الذاتية الكامنة في الوطنية الفلسطينية ببعدها العربي والإنساني. هذا إلى جانب بناء مؤسسة وطنية لتشكل المركز القيادي الفعلي الذي يتمتع بشرعية وصدقية من جانب مواقع الشعب الفلسطيني المختلفة حتى يكون لهذا الشعب مرجعيته السياسية في حال جرى حل السلطة أو هي انهارت تحت الضغط الإسرائيلي والأميركي والإهمال العربي الرسمي. ولأن المؤسسات الفلسطينية التمثيلية غائبة حالياً بعد أن تقادمت أو فقدت شرعيتها، فلا مناص من إعادة بناء م. ت. ف. بمشاركة كل القوى الفاعلة في الحقل الوطني، وإيجاد التدابير الكفيلة بإشراك ممثلين عن كل مكونات الشعب الفلسطيني.

السؤال الأخير: ما الذي يتوجب علينا فعله؟

يقول علم الاستراتيجيات أنه لا يجوز التخطيط لفعل لا يقع في حيز تقاطع ثلاث دوائر: الرغبة والإرادة، القدرة والاستطاعة، اللزوم والواجب. أنت لا تستطيع أن تنجح في عمل شيء لمجرد الرغبة فيه، وكذلك لن يكون النجاح من نصيب فعل يقوم على القدرة فحسب، وهكذا. وإذا ما طبقنا هذا المنظور على المصالحة، يمكن الاستنتاج إنه لم ننجح فيها حتى تاريخه إما لأننا لا نريدها، أو بعضنا لا يريدها، وإما إننا لا نقدر على اتخاذ القرار بشأنها، وإما إننا لا نعتبرها ضرورية أو ذات أولوية أو واجب وطني. ومع ذلك، فما يجب أن نفعله هو هذا على وجه التحديد: أن نذهب إلى مصالحة تدشن بداية مسار جديد للنضال الوطني، يفرض حضور «الرقم الفلسطيني» بالقوة في معادلة الإقليم الجديدة وليس من موقع التوظيف والاستعمال. الأولوية هنا ليست إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة بالمعنى الإجرائي، وإنما لتدشين مسار وطني جديد ينطلق من وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيله والتمسك بحقوقه الوطنية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية. من المشكوك فيه أن تشكل حماس وفتح وحدهما ودون إجراء مراجعة نقدية لمواقفهما، رافعة وحاملاً لهذا المسار. الأحرى، أنه وفي ظل التحولات الكبرى الواعدة في الإقليم رغم الصعوبات والعراقيل، لابد من تطوير ذاتية سياسية فلسطينية جديدة، تمنح أفقاً للتحرك الهادف إلى دفع المشروع الوطني التحرري والمجتمعي قدماً، بولادة تخيلية سياسية تتجاوز ما سبقها من ديناميات التعبئة والحشد، وتشتمل على تفعيل دور الشباب ومشاركتهم، دفع الإسلاميين إلى تغليب اعتبارات السياسة على انحيازات الأيديولوجيا، والانتماء الوطني على أي ولاءات أخرى، المطالبة بتوسيع المشاركة السياسية والمساواة، منح مضمون جديد لفكرة المواطن والمواطنة، توسيع ساحة الاشتباك مع الاحتلال في الفضاءات المتاحة في عالم اليوم بكل الوسائل الممكنة. وفيما يتعلق بالمصالحة تعبر هذه الذاتية عن نفسها بالضغط الشعبي المتواصل وبالانخراط الفاعل في إقرار الخطوات والسياسات اللاحقة.

*تيسير محيسن: كاتب فلسطيني، وعضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

دون الميثاق وبرنامج المقاومة ما حاجتنا لإعادة بناء المنظمة؟

بقلم: وسام رفيدي*

كليشيه جديد أضيف للكليشيهات المعروفة في الخطاب اليومي الفلسطيني، هو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، فقد غدا لازمة تتردد في البيانات والتصريحات والبرامج المعلنة والمؤتمرات والتقارير الصحفية، والأهم أنه يقدّم كما لو كان الدواء الشافي للأزمة المركبة للنضال الوطني الفلسطيني، أزمة الانقسام وأزمة عدم إنجاز المهام، لا بل أزمة وضع المشروع الوطني برمته في مهب الريح.

أما ماذا يعنون بإعادة بناء منظمة التحرير، فبالأساس هو إجراء عملية انتخابية، حقيقية، للمجلس الوطني الفلسطيني، ولا أعرف متى يمكن لأي انتخابات أن تكون حقيقية، أصلاً، بضم ممثلي حماس والجهاد إليها وتفعيل مؤسساتها، أي مدخل تقني أساسا. وعادة ما يتم إلحاق هذا الشرح بالتأكيد على ضرورة بنائها على قاعدة البرنامج الوطني، أي برنامج تقرير المصير والعودة والدولة الفلسطينية المستقلة، الكليشيه الأساس لكل الكليشيهات الدارجة!

أما أن منظمة التحرير فقدت الاهتمام الشعبي بوجودها ودورها وبرنامجها، على الأقل داخل الوطن، فتلك مسألة لا نعتقدها تحتاج لكثير من البراهين. فهنا، في الداخل الفلسطيني، سيد الموقف هو سلطة أوسلو لا المنظمة. وحتى في الخارج تراجع الالتفاف حولها بعد توقيع اتفاقية أوسلو بدليل الشروع بمبادرات لتشكيل هياكل تمثيلية مثل لجان حق العودة، ولجان ومؤتمرات تمثيلية للجاليات، وذلك ما كان ليتم لولا الشعور أن المنظمة، الممثل الشرعي والوحيد المعترف به، ما عاد أصلاً يقوم بدوره التمثيلي ولو بحده الأدنى والمرتكز على: التمسك بالحقوق الوطنية التاريخية والنضال من أجلها. إن تأكيد تلك الهياكل على اعتبار المنظمة ممثلا شرعيا لا يعني بالضرورة انتفاء ممكنات الاستنتاج ما لتشكيلها من موقف من خط قيادة المنظمة وما آلت إليه.

منهجية الاستبدالية

يصعب بتقديرنا فهم ما آل إليه النضال الوطني دون فهم تلك المنهجية التي نعتقدها كانت الأساس في خلق ميكانيزمات التغيير، غير الإيجابي على أية حال، ونعني منهجية الاستبدالية: برامج وآليات وهياكل تستبدل برامج وهياكل وآليات. وما قد يبدو سياقاً موضوعياً للنضال الوطني قاد بالضرورة، رغما عن إرادتنا، لهذه الاستبدالية، هو في الحقيقة نتاج قرار سياسي/ طبقي اتخذ شكل الحلف بين قيادة منظمة التحرير البيروقراطية والرأسمال الفلسطيني المقيم في الخارج. هذا الحلف جرى تدعيمه باندراج الهياكل التنظيمية الفصائلية بنسب متفاوتة ما بين فصيل وآخر، في الداخل في التحالف الجدي لتحقيق الوظيفة الأمنية الأساس لنشوء السلطة (او ما يحلو للبعض تسميته الالتزام بالاشتراطات الأمنية): إنهاء المقاومة المسلحة والحفاظ على وتيرة مضبوطة أمنياً للإحتجاج الفلسطيني بحيث لا يصل لمستوى المقاومة الفاعلة، حتى لو كانت مجرد اشتباك شعبي عند الحواجز. ذلك كان السياق وتلك كانت التحالفات، وهي بقرار فلسطيني ومدعوم من الرجعية العربية (ما اصطلح على تسميته بمحور الاعتدال) ، وبقيادة مصر تحديداً، ومباركة الصهاينة والإمبرياليين. وذلك السياق توج سلسلة الاستبدالات التي كان بعضها، كما سنلحظ، قد شُرع به من ذي قبل تهيئة للنتائج المرجوة: مصالحة الاستعمار الصهيوني في فلسطين.

الاستبدال الأول

وقد شُرع به، وبتوجه واعٍ، منذ العام ١٩٧٤، عام طرح البرنامج المرحلي وبرنامج السلطة الوطنية، كبديل فعلي لا كلامي، لبرنامج تحرير فلسطين. ليس من نقاش، من حيث المبدأ، في منطقية وعملية مرحلة العملية النضالية، ولكن الإشكالية تكمن في قيام قيادة تلك العملية من قوى اليمين السياسي بتحويل المرحلية لإستراتيجية، ومن ثم مرحلة المرحلية، حتى بات فتح شارع هنا أو هناك أقصى انجازاته «النضالية». كانت الإشكالية هنا بالذات، خاصة عندما تبرع اليسار بتقديم التخريجات النظرية للبرنامج الجديد، لا بل تفاخر بواقعية برنامجه الذي صار برنامج الحركة الوطنية!

لقد تسلسل الفكر السياسي من تحرير فلسطين مروراً بسلطة وطنية ودولة مستقلة حتى دولتين لشعبين بما يتضمنه من اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، وفي كل الحالات كان برنامج/ شعار التحرير هو الضحية، والأهم من ذلك أن الطرف الفلسطيني قام، واستجابة للمطلب الصهيوني والامبريالي، بشطب الميثاق، في «حفلة» تنازلية صاخبة اسمها اجتماع المجلس الوطني في العام ١٩٩٦. إن شطب الميثاق كان يعني برنامجيا شطب فلسطين التاريخية لإحلال فلسطين جديدة أوسلوية إسمها الضفة والقطاع، بما يعنيه ذلك من اعتراف بكيان الصهاينة، وأيضا شطب الكفاح المسلح. إن شطب الميثاق شطب للرؤية الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني كشعب.

الاستبدال الثاني

وقد أُعلن عنه صراحة بإهالة التراب على برنامج المقاومة واستبداله ببرامج المفاوضات. كانت رسالة أبو عمار لرابين في العام ٩٣ وكجزء مكمل لاتفاقيات أوسلو صريحة: إدانة أعمال العنف والإرهاب! كانت بمثابة صفعة لتاريخ الكفاح المسلح الفلسطيني وإعلاناً بأن المفاوضات والصفقات التسووية هي الطريق. ومع أن الراحل أبو عمار ظل يلجأ للمقاومة المسلحة، واهماً بأنه يحسن أوراقه التفاوضية، إلا أن القيادة المتنفذة حاليا أعلنت تبرؤها من المقاومة المسلحة متعهدة صراحة بلجم إمكانية قيام انتفاضة ثالثة بدعوى رفض الفلتان الأمني.

ويخطئ من يعتقد أن الاستبدالية طالت الكفاح المسلح فقط؛ بل وكل أشكال المقاومة الشعبية بما فيها الاشتباك الشعبي مع المحتلين على الحواجز. لقد تم رفع شعار المقاومة السلمية من قيادات عديدة ومعظم أوساط المنظمات غير الحكومية، ولما قوبل، على أقله، بالاستهزاء، لجأت تلك الأوساط للشعار المضلل: المقاومة الشعبية. لم يكن شعار المقاومة الشعبية، كمفهوم، ليضيف شيئاً جديدا لتاريخ المقاومة الفلسطينية، فظاهرة الكفاح المسلح بالالتفاف الشعبي الساحق حولها كانت مقاومة شعبية، والانتفاضة الأولى، انتفاضة المسيرات والحجارة والمولوتوف، وبعض الرصاص كانت مقاومة شعبية، باختصار: إن كل مقاومة تحقق الالتفاف الشعبي في لحظة ما وتخدم النضال الوطني هي بالضرورة مقاومة شعبية، ولكن كان المقصود من هذا الشعار في اللحظة المحددة للفعل السياسي لفريق أوسلو هو رفض المقاومة المسلحة، والعنفية بكل أشكالها، وأي حالة اشتباك فعلي مع قوات الاحتلال بدعاوى كثيرة مثل عدم الجدوى، وتقليل الخسائر، أو تجنيب شعبنا الويلات، او حفاظا على المصلحة الوطنية العليا؛ أي رفض المقاومة كمقاومة! وعليه، صار منذ زمن لزاما علينا ان نتفحص بدقة الداعمين للمقاومة الشعبية بتصريحاتهم وأموالهم؛ اذ علينا أن نتساءل: عن أي «مقاومة» يتحدثون؟ وما الذي يريدونه من دعمهم بالضبط؟

أما الاستبدالية الثالثة

فقد كانت نتاج طبيعي لكل مسار التشكيل الطبقي والسياسي الجديد الذي وقف خلف القرار السياسي في أوسلو، ولاحقاً على رأس النظام السياسي الجديد. كانت المنظمة أصلا قد تم تهميشها لصالح ما صار يعرف بالقياد الفلسطينية، وهو اصطلاح مطاط لا شرعية له، قد يعني أفرادا بعينهم، او تشكيلا يجمع ما بين رجال السلطة والمنظمة، أو ما بين الأخيرة وفصيل معين، او ربما فرد ما لا تدري من اين استمد تمثيله في الصف القيادي المتبدل بحسب القدرة على التنازل. لذلك لا غرابة أن لا كامل اللجنة المركزية لحركة فتح ولا كامل اللجنة التنفيذية كانت على علم بطبخة أوسلو. أمام هذا الواقع ليس من الغريب أن يتم استبدال منظمة التحرير بجهاز الحكم الإداري الذاتي المسمى لاحقا بالسلطة الوطنية، في تتويج تاريخي لواقع سياسي وطبقي جديد يميز الحقل السياسي الفلسطيني الناشئ. ولا غرابة أيضا، أن يضيع التمثيل خارجيا ما بين المنظمة والسلطة، مع طغيان كفة الأخيرة بالطبع، ولا غرابة ان يضعف الحزبي مقابل السلطة- المفترض أنها سلطة إدارية وحسب- عند تقدير موازين قوة القرار ونفوذه.

دولة الضفة والقطاع بدلاً من فلسطين، المفاوضات والاستسلام بدلاً من المقاومة، وسلطة الحكم الإداري الذاتي تحت الاحتلال بدلاً من منظمة التحرير. بذاك يكون مشهد الأزمة البنيوية للنضال الوطني الفلسطيني قد أكتمل، ولا مندوحة، إن رغبنا بالخروج من هذا المأزق/ الأزمة من معالجة تلك الاستبداليات الثلاث.

أداة وطنية وبرنامج وطني للمقاومة

عود على بدء! لكل ما سبق نعتقد أن كليشيه إعادة بناء منظمة التحرير وفق الصيغة اليومية للخطاب الفلسطيني، الفصائلي أو الشبابي المبادر، رغم صدق نوايا الثاني، لا تعدو كونها صيغة تقنية تتلهى بموضوعة الديمقراطية والانتخابات وكأنها الكفيلة بخروج النضال من مأزقه الحالي. لا يصعب، أمام هذا الاندلاق الليبرالي باتجاه شعارات الديمقراطية والانتخابات وصناديق الاقتراع إلا ملاحظة اللغة الجديدة التي تطبع لغة الخطاب الفلسطيني بيمينه ويساره بديلاً لخطاب التحرر الوطني. فالخطاب الحالي، بمجمله، لا يقيم وزنا مثلاً لإعادة الاعتبار للميثاق وشعار تحرير فلسطين ومنظمة التحرير كحركة تحرر وطني تمثل التعبير لتنظيمي الكياني عن الهوية المجسدة بالميثاق، بقدر ما يتلهى، إرضاء للغرب الإمبريالي واستجلابا لرضا الليبرالية الجديدة، بالحديث عن الانتخابات والصناديق والديمقراطية، فيما لم تكن تلك في يوم ما هي أزمة الشعب الفلسطيني، في الجوهر. كانت الديموقراطية الفلسطينية تاريخياً تتجسد أساسا في المشاركة الشعبية الواسعة في العمل المسلح والانتفاضة الشعبية الأولى، ومع أنها، في المحطتين، لم تكن ديمقراطية الصناديق إلا أنها وفرت، بالنضال، لا منَّة من أحد، بيئة ديموقراطية تعددية للعمل السياسي والنضال، فرضها النضال ذاته. فالديمقراطية أولاً وأخيرا المشاركة الشعبية، بغض النظر عن الآليات التي تتجسد عبرها تلك المشاركة، لجان شعبية، قواعد فدائية، ميادين تحرير، مسيرات وتظاهرات ضخمة، برلمان منتخب، ولكن بالمطلق ليست الصيغة الليبرالية الأخيرة هي الأكثر ديموقراطية بل وليست صيغة ديموقراطية أصلا من حيث الجوهر، إذ أنها تستبدل المشاركة الشعبية بوكلاء فرضهم توازن قوى طبقي وسياسي وفصائلي محدد.

لذلك فإن شعار إعادة بناء منظمة التحرير إن لم يعنِ إعادة الاعتبار للميثاق الوطني وبرنامج التحرير والمقاومة بكافة أشكالها، وبناء المنظمة كجهاز تنظيمي لتحقيق تلك الأهداف وحمل تلك المهام، فلن يكون سوى إعادة إنتاج للأزمة وفي أسوأ الأحوال سيلعب دوراً في امتصاص كل القوى في جهاز للتسوية السياسية بدلا من تعبئتها في جهاز للمقاومة.

*وسام رفيدي: كاتب فلسطيني وناقد أدبي، أستاذ علم الاجتماع في جامعتي بير زيت وبيت لحم.

"الربيع العربي": حضور فلسطين رافعة وغيابها كارثة!

بقلم نصار إبراهيم*

يرتبط مفهوم الربيع بكل ما هو جميل، كما يرتبط بالتجدد والخير القادم ومواسم الحصاد المقبلة. وبذات المعنى يتم استخدام المفهوم عند الحديث عن ربيع الشعوب، أي أن الشعب الذي يخطو نحو ربيعه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، معناه أنه يغادر حالة الترهل والانحطاط والتبعية والبؤس نحو التفاعل والنهوض والحرية على كل المستويات.

والشعب الفلسطيني الذي يقاوم منذ عقود من أجل حريته واستقلاله هو أول المنتظرين لربيع الأمة والشعوب العربية، التي يبدو وكأنها قد استقالت من التاريخ والجغرافية بحكم سياسات ومواقف ملوكها ورؤسائها وشيوخها وسلاطينها، أولئك الحكام الذين جعلوا من أمة بمستوى الأمة العربية، عريقة وعظيمة بشعوبها وتنوعها وإمكاناتها الهائلة بشريا وحضاريا وإقتصاديا، أمة تتسكع في ذيل الأحداث وتقف على هوامش الأمم الأخرى.

الفلسطينيون كانوا ولا زالوا يقاومون وينتظرون طير الوعد العربي، عقود من المقاومات والشهداء والمعاناة، لكنهم لم ييأسوا من أمتهم... ولهذا عندما بدأ الحراك في أكثر من بلد عربي ابتهج الفلسطينيون: أخيرا تحركت الشعوب العربية، هدرت الميادين واشتعلت عواصم عربية غابت كثيرا عن ساحة الفعل وصياغة المصائر.

فرحة الفلسطينيين تلك لم تكن صدفة أو عاطفية، بل هي تعبير عن فرحة من ينتظر لحظة استعادة التوازن وعودة الحاضنة الأساس لكي تعتدل المجابهة ضد المشروع الصهيوني وفق أنساقها الطبيعية.

الآن، وبعد مرور أكثر من عامين على بداية ما يسمى الربيع العربي، هل جاءت الأحداث والحقائق لتبرر فرحة الفلسطينيين، أم أنها كانت مخيبة لآمالهم؟ وإذا كانت كذلك، فما هي الأسباب وما هو جذر الخلل؟

في البداية، إن مقاربة أو محاكمة "الربيع العربي" إنطلاقا من فلسطين لا يعني النرجسية أو الإنغلاق الفلسطيني على الذات، وإنما يعني في العمق إعادة وعي طبيعة التحديات والتناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تواجهها الشعوب العربية باعتبارها شرطاً للنهوض ومغادرة دوائر التخلف والفشل والإحباط على المستويات المختلفة، فالقضية الفلسطينية هي قضية العرب بامتياز، والمشروع الصهيوني، منذ اللحظة الأولى، هو مكون عضوي في المشروع الاستعماري الذي تبلور قبيل الحرب العالمية الأولى واتخذ ملامحه الواضحة في إطار الحاضنة الاستعمارية آنذاك، بريطانيا وفرنسا، وهو ما وجد ترجماته عمليا في اتفاقيات سايكس - بيكو عام ١٩١٦ ولاحقا وعد بلفور، ومن ثم الإنتداب البريطاني على فلسطين، وصولا إلى فرض المشروع بقوة السلاح عام ١٩٤٨ وإقامة دولة إسرائيل، التي لا تزال تقوم بدورها ووظيفتها الاستعمارية في قلب العالم العربي بدعم واحتضان الدول الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة.

إذن، حالة الانحباس والتخلف التي تعيشها الدول العربية، وإخفاقها على صعيد التنمية الشاملة والدائمة، واستلابها وتبعيتها لدوائر القرار الاستعمارية، وتخلف أنظمتها السياسية وفقدان دولها القطرية لمعنى السيادة الوطنية بمكوناتها المختلفة، وحالة الاستلاب الثقافي التي تعيشها أمام الهيمنة الثقافية الاستعمارية، مرورا بتدمير وتشويه مفهوم المواطنة والكرامة الوطنية، بما في ذلك افتقاد المواطن العربي للحد الأدنى من الحرية والحقوق المدنية، وتحويل وظيفة الدولة من دولة وطنية إلى دولة الأسر الحاكمة، واستباحة ثروات الأمة العربية الطبيعية والبشرية، والإمعان في تمزيق وتشويه الوعي القومي عبر تدمير النسيج الاجتماعي العربي وإغراقه في وحول الطائفية والمذهبية والتخلف الفكري، كل ذلك يجعل من مجابهة المشروع الصهيوني شأنا عربيا بامتياز. بدون وعي هذه المهمة يستحيل الحديث عن نهوض أو ربيع عربي حقيقي، ذلك لأن أحد ركائز التغيير السياسي والاجتماعي الجذري يتمثل في مجابهة سياسات التبعية والتدخلات الخارجية التي تحاول السيطرة على عملية التحول وإبقائها تحت سقف وشروط الهيمنة الاستعمارية بشروطها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.

إذن، قضية الشعب الفلسطيني هي قضية عربية داخلية من الدرجة الأولى، وبالتالي لا يمكن عزلها موضوعيا عن التحديات المختلفة التي تواجهها الشعوب العربية في سياق محاولاتها للنهوض والتغيير الشامل.

هذا الواقع، يفرض مقاربة ما يجري في العالم العربي من منظور أبعاده المتنوعة من جانب، وأيضا إنعكاساته وتشابكه مع القضية الفلسطينية من جانب آخر، وعليه فإن الحكم على مدى عمق وجدية وجدوى التغيير في المجتمعات العربية يرتبط بتفاعل وتكامل ثلاثة محددات أساسية:

الأول: تأمين حقوق المواطنين الأساسية في كل دولة من الدول العربية؛ وهذا يشمل الحريات الفردية والجماعية والحريات السياسية وحرية التعبير واحترام التنوع وحرية المعتقد وفصل السلطات، كما يشمل تكافؤ الفرص وتلبية الحقوق الأساسية للمواطنين على صعد التعليم والعمل والصحة، بما في ذلك حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في مختلف المجالات واحترام حقوق الطفل والبيئة، أي بكلمة، كل ما تنص عليه معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان في كافة المجالات، وهنا تلتقي المجتمعات العربية مع غيرها من الأمم والمجتمعات والشعوب من حيث ضرورة تأمين تلك الحقوق والنضال لتطويرها وفق طاقات وإمكانات المجتمع المحدد.

غير أن تأمين هذه الحقوق والحاجات الضرورية يعني توفير الشروط اللازمة للنهضة السياسية والاقتصادية والثقافية في داخل المجتمع، وهذا مشروط بتوفر الحرية السياسية والاجتماعية بهدف امتلاك الحرية في تحديد أولويات المجتمع المعني في مختلف المجالات، بمعنى أن تأمين الحقوق الاقتصادية يتطلب القدرة على تحديد إطار ومضمون العملية التنموية التي تستجيب لتطلعات المجتمع، وأيضا القدرة على الاستفادة القصوى من الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة، إذن نحن أمام عملية معقدة ومتداخلة، ومن يعتقد أن تحقيق الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هو مجرد نقاش نظري ومجموعة إجراءات سطحية أو انتقائية إنما يؤسس لعملية مشوهة، مما يفقد تلك العملية البنيوية أساسها وشروطها الاجتماعية والمادية، وبالتالي يفقدها مرجعيتها الأصيلة، أي الواقع الاجتماعي بمكوناته المتنوعة.

إدراك هذه النقطة تحديدا أمر في غاية الأهمية، لأن وعيها بصورة عميقة يقطع الطريق على محاولات فرض الديمقراطية أو الحرية من الخارج، كما يؤشر في كثير من الحالات إلى السبب وراء إخفاق تصدير الديمقراطية والحرية عبر التدخلات الخارجية، وإلى إخفاق عملية فرض نماذج تنموية على العالم الثالث عموما وفي الواقع العربي خصوصا تحت اشتراطات وضغوط البنك الدولي أو التبعية والاعتماد على التمويل الخارجي.

إذن، عملية الديمقراطية والحرية هما بالأصل خيار وفعل اجتماعي – سياسي داخلي بامتياز يشتق من ذات المجتمع ويستند إلى تاريخه وثقافته وإمكاناته المادية والبشرية، وهي عملية تحتاج أيضا إلى التنظيم وصياغة برامج التغيير ومشاركة أوسع القطاعات الشعبية لتحقيقها، ولكن ما نلاحظه في حالة ما يسمى بالربيع العربي هو شراسة وثقل التدخلات الخارجية في الحراك الشعبي بحيث أصبحت عملية التغيير وكأنها مجرد عملية بروباغاندا إعلامية، وفرصة لفرض النموذج الغربي للديمقراطية بهدف حماية المصالح الجيوستراتيجية للدول والقوى الخارجية التي تتناقض مع جوهر ومكونات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان كما تراها الشعوب العربية لذاتها.

تونس ٢٠١٣، ©بديل

هذا هو المحدد الأول لمفهوم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، غير أن هذا الجانب في الواقع العربي القائم لا يمكن فصله أو تحقيقه بعيدا عن تأمين وتحقيق محدد آخر لا يقل أهمية، والذي بدونه يستحيل تحقيق الجانب الأول أو على أقل تقدير سيجري تشويهه.

الثاني: تحقيق مبدأ استقلال وسيادة الدولة القومية أو الوطنية؛ الدولة القادرة على حماية ذاتها وقرارها المستقل، وحماية المصالح والثروات القومية والاستراتيجية العليا واستخدامها لصالح عموم شعبها بما في ذلك ضمان حقوق الأجيال القادمة، وحماية وحدة الشعب والأرض.

الدور الواضح والمستقل للدولة القومية هو شرط ابتدائي لتأمين الإطار الذي تجري في سياقاته عملية التغيير الديمقراطي، فعملية التنمية الشاملة للمجتمع تحتاج لقوة الدولة ومركزيتها عند التخطيط وتحديد الأولويات وتنظيم استخدام الموارد المادية والبشرية، وضمان سيادة القانون، بمعنى أن التغيير الديمقراطي وتلبية حقوق الناس والعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يستدعي ترسيخ مفهوم المواطنة وتعزيز المجتمع المدني الذي ينتظم على أساس معادلة الحقوق والواجبات وسيادة القانون في الدولة القومية.

يشكل المبدأ المشار إليه عامل اختبار حاسم لجدية ومضامين عملية التغيير الديمقراطي في المجتمعات العربية، فالهدف ليس الديمقراطية كعملية إجرائية وشكلية، بل الديمقراطية التي تعيد صياغة العلاقات في المجتمع بناء على خصوصية الواقع بما يضمن تلبية حقوق المواطنين من جانب، ومنع توحش الدولة أو مصادرة دورها لصالح الحاكم أو النظام أو العائلة من جانب آخر، من هنا يكتسب التركيز على مفهوم الدولة الوطنية المستقلة ذات السيادة قيمته، ذلك أن الوعي العربي لا زال مثقلا بكوارث الهيمنة والاستعمار، وبالتالي فإن محورا أساسيا من حقوق ومطالب المواطن العربي يتجلى في بناء الدولة القومية والتصدي لسياسات التبعية والهيمنة والتدخلات الخارجية، التي تؤكد التجربة التاريخية أنها شكلت أحد العوامل الأساسية التي تقف وراء استمرار التخلف وإعادة إنتاجه، كما تقف وراء نهب ثروات الشعوب العربية وتعطيل ديناميات التطور الديمقراطي فيها.

هذه المسألة تحديدا هي التي شكلت نقطة افتراق الخصوصية السورية عن بقية تجارب ما يسمى دول "الربيع العربي"، حيث ظهر الفارق الجوهري وبوضوح ما بين دور ومواقف وسياسات الدولة الوطنية السورية والرئيس بشار الأسد وأدوار وسياسات الدول الأخرى وحكامها (تونس، مصر، ليبيا، واليمن)، فتلك الدول وأنظمتها السياسية ورؤساؤها كانت مصنفة كدول تابعة للولايات المتحدة، وبالتالي فهي فاقدة للشرعية الوطنية سواء على مستوى السياسة الداخلية أو على مستوى السياسة الخارجية، أما في الحالة السورية فبقدر ما أن هناك حاجة للتغيير على مستوى السياسات الداخلية، فإن غالبية الشعب السوري تناهض المساس بمكانة ودور الدولة الوطنية السورية واستقلالها وسيادتها.

هذا الواقع أو التحدي هو الذي وضع ما يسمى "الربيع العربي" في سوريا أمام مأزق جدي وأسئلة مصيرية، يتجه خط سير حسمها في النهاية، رغم الأثمان الباهظة التي دفعها الشعب السوري من دمائه ومنجزاته، لصالح الخيار الحر والأصيل لغالبية شعب سوريا، مقابل إنسداد الأفق أمام مشاريع ومخططات إسقاط سورية عبر فرض الديمقراطية الاستعمارية عليها، وتحطيم دورها كدولة مركزية في العالم العربي وفي الشرق الأوسط إن لم يكن على المستوى العالمي، ذلك أن الكثير من المعادلات والعلاقات والخيارات الإقليمية والدولية قد تغيرت أو أنها في طور التغير منذ الآن، والسبب الرئيس في ذلك هو صمود الحلقة السورية الحديدي أمام محاولات كسرها وإخضاعها لتلتحق ببقية حلقات "الربيع العربي" الأخرى.

الثالث: الموقف من الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الصهيوني؛ فالموقف من هذا الاحتلال يشكل ثابتا في الوعي العربي الجمعي، وعليه فإن جدية أي عملية تغيير في أي دولة عربية والموقف الشعبي منها مشروط بعمق الموقف والممارسة اللذان ستتخذهما القوى التي تقود عملية التغيير في تلك البلدان في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فقضية فلسطين ليست قضية عابرة في الوعي العربي، بل هي قضية العرب القومية الأولى، وهي بمثابة المقدس الذي يعني تجاهله المساس بكرامة المواطن العربي في العمق، وبالتالي فإن أي تردد أو غموض تجاه هذه القضية يعني الحكم فورا على عملية التغيير باعتبارها عملية قاصرة ومشوهة بحكم تخليها عن قضية فلسطين والشعب الفلسطيني التي تعتبر بالنسبة لكل مواطن عربي شأنا شخصيا مباشرا.

أهمية توضيح الموقف تجاه هذا الموضوع المحوري لا تعود إلى الأسباب المعنوية المتعلقة بالكرامة والحقوق القومية العربية فقط، أو لمساندة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية والاستقلال على أهمية

يتبع

ذلك، بل لأن الاحتلال الإسرائيلي شكل على مدار عقود الصراع ولا يزال قوة إعاقة في مواجهة أي عملية تغيير ديمقراطي وتقدمي في العالم العربي، فالصراع المديد والمتواصل مع المشروع الصهيوني كان بمثابة الثقب الأسود الذي يستنزف الثروات والموارد وتبديد فرص التطور ودفع المنطقة باستمرار نحو الحروب بما تحمله من كوارث إنسانية ومادية، بهذا المعنى يمكن القول ان الاحتلال الإسرائيلي يتناقض مع مفهوم التنمية والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي بصورة حاسمة، بل ويلعب دورا مباشرا في استمرار التخلف وتشجيع الانقسامات والتحالف بصورة معلنة أو مضمرة مع أكثر الأنظمة العربية رجعية ودكتاتورية.

لكل هذا، يعتبر النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي مكونا أصيلا من مكونات النضال من أجل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في العالم العربي عموما وفي فلسطين على وجه الخصوص.

استنادا لما تقدم، فإن حصر عملية التغيير في الجانب الأول من هذا المفهوم فقط، أي الديمقراطية بشكلها الإنتخابي الإحتفالي، وتجاهل أو تهميش المحددين الثاني والثالث، أي تحقيق السيادة القومية ومجابهة الاحتلال الإسرائيلي، يعني بالضرورة السقوط في وهم الحرية والديمقراطية، بحيث يبدو المجتمع وكأنه ديمقراطي ويحتفل بصناديق الاقتراع بينما هو في الواقع دولة تابعة ولا يملك من الحرية أو الديمقراطية شيئا.

انطلاقا من هذه المقاربة، يمكن وضع اليد على جوهر مأزق أو إشكالية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان التي تعاني منها دول "الربيع العربي"، حيث قاد هذا المأزق إلى حالة من الفوضى العارمة، حالة من عدم الثقة والشك بالمستقبل ومن جدوى كل هذا الحراك، مأزق فتح باب المجتمعات العربية على مصراعيه لمختلف أشكال وأنماط التدخلات الخارجية، وهو ما أدى في النهاية إلى حمامات من الدم الثمين الذي لا يزال يسيل حتى اليوم.

لهذا ألقت الولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي وحلفائهما بكل ثقلهم السياسي والإعلامي والاستخباراتي والاقتصادي والعسكري بهدف فرض نموذج الديمقراطية الإستعماري الذي يكرس هيمنة تلك الدول وسيطرتها على الشعوب العربية وثرواتها.

هنا يمكن القول أن ما انتهى إليه الحراك الشعبي في هذه الدول (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين) يشير إلى استمرار التناقض واستمرار المأزق، حيث لا تزال بنى الأنظمة السابقة هي السائدة في الواقع، في حين أن الشعوب العربية لم تنتفض في تلك الدول من أجل مجرد الاحتفال بالانتخابات، إنها انتفضت من أجل حرية وديمقراطية حقيقيتين، حيث العدالة واحترام حقوق الإنسان وتأمين المتطلبات الأساسية للمواطن العربي على مختلف الصعد: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأيضا لكي تتحرر الدول العربية من التبعية والهيمنة الإمبريالية وشروط البنك الدولي، لتصبح فعلا دولا حقيقية مستقلة ذات سيادة وطنية كاملة، دولا قادرة على مجابهة التدخلات الخارجية وحماية الثروات القومية إلى جانب التصدي لسياسات إسرائيل العدوانية واحتلالها المتواصل للشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية. وبالتالي ما لم يتوفر التناغم بين هذه الأبعاد سيستمر التناقض بالدفع نحو تجذير عملية التغيير في المجتمعات العربية حتى تستقيم المعادلة.

إنطلاقا من هذه الرؤية، فإن تحديد موقع ومكانة القضية الفلسطينية في سياق ما يجري في العالم العربي، يستدعي تحديد مستويات المواجهة الإستراتيجية الجارية في المنطقة والعالم، والتي في ضوء نتائجها ستتخذ معادلات الواقع ومحدداتها شكلها في المستقبل القريب، في هذا الإطار يمكن لحظ ثلاثة مستويات استراتيجية متشابكة ومتداخلة للمجابهة الدائرة في المنطقة العربية في هذه المرحلة: المستوى الأول: المجابهة بين قوى المقاومة والممانعة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية وكلية وجودها الاجتماعي من جانب، والمشروع الصهيوني بكل أبعاده وأهدافه من جانب آخر. هنا بالتحديد يبذل الحلف الأمريكي – الإسرائيلي– الرجعي العربي جهودا مركزة بهدف تبريد القضية الفلسطينية ومشاغلة القوى الفلسطينية بالوعود أحيانا وبالضغوط السياسية والمالية والحروب العدوانية في كثير من الأحيان، وذلك بانتظار نتائج المواجهة في سورية التي في حال أدت إلى إسقاط الدولة الوطنية السورية، كما يحلم الحلف المعادي، سيجري عندها التحرك لتصفية القضية الفلسطينية بضربة نهائية وفق الشروط الإسرائيلية، بكل ما يترتب على ذلك من تصفية للحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وفي هذا السياق أيضا تأتي محاولات جذب حركة حماس وإبعادها عن محور المقاومة التقليدي في المنطقة ودفعها للإصطفاف مع المحور القطري التركي الإخواني بكل ما يترتب على ذلك من تبدل في المواقف والمواقع تجاه أولويات القضية الفلسطينية والمجابهات الكبرى في المنطقة، وفي الإطار ذاته تأتي المصالحة التركية الإسرائيلية برعاية أمريكية تحت عنوان توحيد الجهود لمواجهة استحقاقات الصراع الدائر في سورية وفق الأجندة والأولويات الأمريكية.

نتائج الصراع على هذا المستوى ستقرر مستقبل ومصير القضية الفلسطينية، فإما أن يتقدم محور المقاومة والممانعة، وبهذا تتخطى القضية الفلسطينية المأزق الذي ترتب على مشروع أوسلو باعتباره مشروع الانحطاط العربي وانكفاء المقاومة، الأمر الذي يعني استعادة المبادرة والحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية ودحر المشروع الصهيوني بالمعنى الاستراتيجي تمهيدا لهزيمته، وإما أن ينكفئ محور المقاومة الأمر الذي يعني انتصار المشروع الصهيوني وشطب القضية والحقوق الفلسطينية. المستوى الثاني: المجابهة ببعدها العالمي بين المحور الإستعماري الأمريكي – الأوروبي الذي يستهدف الهيمنة على المنطقة مدعوما بقوى الرجعية العربية وتركيا كرأس حربة تنفيذية، يواجهه المحور الروسي الصيني المدعوم من القوى الدولية الصاعدة في العالم، مثل إيران ودول بريكس ومعظم دول أمريكا اللاتينية.

تجري مجابهة هذا الاستحقاق عبر محاولات فرض إستراتيجية الحلف الأمريكي – الإسرائيلي - الرجعي العربي والإقليمي التي تقوم على أن الأولوية في المنطقة هي مواجهة التهديد النووي الإيراني، وفي هذا السياق يأتي تظهير الصراع الطائفي والمذهبي، بتمظهره السني– الشيعي، ليتقدم على الصراع مع المشروع الصهيوني، بكل ما يرافق ذلك من تشويه للتناقضات وبناء للتحالفات لمواجهة محور المقاومة والممانعة في المنطقة ومن يدعمه من قوى سياسية وثقافية وإجتماعية إقليميا وعالميا. والمؤشر الواضح على هذه المعادلة هو التقارب والتقاطع بين الولايات المتحدة وقوى الإسلام السياسي التي وصلت إلى السلطة في كل من تونس ومصر وليبيا، من خلال التأكيد على الإلتزام بمعاهدة كامب ديفيد ومواجهة أي تهديد قد يضر بالسلام مع دولة الاحتلال إضافة إلى الإلتزام بمواصلة تزويد إسرائيل بالغاز المصري.

هذا المستوى من المجابهة سيحدد معالم التوازنات الدولية الجديدة، بمعنى توفر الفرصة لاستعادة التوازن وكسر حلقة الهيمنة الأمريكية واستعادة الدور الروسي-الصيني الوازن بكل ما يترتب على ذلك من إعادة صياغة للعلاقات الدولية بما في ذلك دور مؤسسات الأمم المتحدة التي بدت عاجزة ومصادرة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في العقدين الماضيين، أو أن الولايات المتحدة ستنجح من جديد في فرض الهيمنة السياسية والإقتصادية على الأنظمة الجديدة في دول «الربيع العربي» وكسر الحلقة السورية، الأمر الذي سيعني إعادة ترتيب المنطقة وفق مصالحها واستراتيجياتها. المستوى الثالث: المجابهة على المستوى السياسي الاجتماعي الثقافي بين مشروع القوى الدينية الرجعية والسلفية بمختلف تشابكاته وحوامله الاجتماعية والمشروع القومي العروبي التقدمي العلماني الديمقراطي بكل تشابكاته وحوامله الاجتماعية. في هذا السياق يتجلى انكشاف سقف وطبيعة التغيير الذي مثلته تجربة الإخوان المسلمين في مصر وتونس بصورة رئيسية: التقارب مع الحلف الرجعي القطري-السعودي، التنسيق والتقارب مع الولايات المتحدة والدول الغربية، الإلتزام بالمعاهدات مع إسرائيل وتمرير سياسة وثقافة التطبيع معها، والأهم تحول الأنظمة الصاعدة إلى قوة لجم للمقاومة الفلسطينية وتطمين إسرائيل، التحالف مع حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا على حساب المصالح العربية، المشاركة في الحرب الإستعمارية والإرهابية الكونية التي تستهدف إسقاط الدولة الوطنية السورية. أما على المستوى الاقتصادي: فإن واقع تجربة الإخوان يشير إلى استمرار ربط الإقتصاد المصري بشروط البنك الدولي، والخضوع لشروط الهبات القطرية. وعلى الصعيد الإجتماعي اتجهت تجربة الإخوان إلى تشديد قبضتهم وهيمنتهم على مفاصل الدولة والمجتمع في عملية تؤشر إلى حالة من الإرتداد الإجتماعي بما يمس أساسيات الحقوق المدنية والإجتماعية والحريات الفردية والجماعية. نتائج المجابهة على هذا المستوى ستحدد مضمون عملية التغيير في المنطقة وفي المجتمعات العربية على أكثر من صعيد، فإما أن تتجه عملية التغيير نحو حالة من التراجع مما يقود إلى قيام نظم رجعية جديدة تحكم باسم الدين أو قيام أنظمة تابعة وخاضعة لإرادة الدول الإستعمارية، الأمر الذي سيضع حدا حاسما لعملية التغيير الديمقراطي بمضامينها وتجلياتها القومية التقدمية، وبهذا يكون الحلف الإستعماري الرجعي قد تمكن من احتواء حالة الحراك العربي وإعادة ترميم المشروع الديمقراطي الإستعماري الغربي من جديد، بعد أن بدأ يتفكك مع بداية التحول في تونس ومصر، وإما أن يشكل نموذج التغيير والصمود الوطني في سوريا قوة دافعة جديدة مما يمهد لإطلاق عملية تحول ديمقراطي إجتماعي سياسي أصيلة في المجتمعات العربية، إلى جانب استعادة الإمساك بزمام المبادرة في التغيير من قبل القوى السياسية والإجتماعية القومية والتقدمية في مصر وتونس وغيرهما من الدول العربية بما يعنيه هذا الخيار من إتساع الأفق لخروج الأمة العربية من حالة التبعية والتمزق لكي تأخذ مكانتها اللائقة على المستوى العالمي.

في إطار هذه التفاعلات والمواجهات الكبرى يقف الشعب الفلسطيني أمام أسئلة حاسمة وأساسية، لقد تأمل الفلسطينيون أن تشكل حالة الحراك في المجتمعات العربية فرصة لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية على المستوى العربي، بما يعنيه ذلك من إعادة بناء الحاضنة القومية التي افتقدها الشعب الفلسطيني طويلا في السنوات الماضية، ولهذا كان الشعب الفلسطيني في حالة نشوة سياسية ومعنوية وهو يتابع حالة النهوض العربي في مصر وتونس وغيرهما، لكنه شيئا فشيئا بدأ يشعر بحالة من الإحباط وهو يرى حدود ومستوى عملية التغيير تسير نحو تكريس ما هو قائم عربيا، وصولا إلى فقدان الثقة في ضوء ترنح تجربة الإسلام السياسي وتموضعها في سياقات الحلف الأمريكي.

غير أن الرهان الفلسطيني القائم على انتظار ما ستأتي به رياح الحراك في العالم العربي، لا يعفي القوى السياسية الفلسطينية من مهمة إعادة تقييم المرحلة السابقة والواقع الناشئ وقراءة التحولات الجارية بهدف إعادة بناء الإستراتيجية الوطنية والانتقال بالقضية الفلسطينية ونضالات الشعب الفلسطيني من موقع الإنتظار السلبي أو حالة الانفعال إلى موقع المبادرة الفاعلة. التصدي لهذا التحدي أو الإستحقاق الهام ليس ترفا وإنما إستجابة موضوعية لحالة الوعي والفعل المتصاعد الذي يعكس فاعلية الشارع الفلسطيني تجاه ما يجري في المحيط العربي، حيث يلاحظ وبوضوح تغير في مواقف الشارع الفلسطيني وخاصة تجاه ما يجري في سورية، حيث انتقل من حالة الإنتظار أو التعاطف مع بدايات الحراك الشعبي فيها نحو التعاطف مع مواقف الدولة الوطنية السورية في سياق مواجهتها للعصابات الإرهابية والحلف الأمريكي الغربي – الإسرائيلي – الخليجي الرجعي الذي يدعمها. حيث بات واضحا وبديهيا في وعي الشعب الفلسطيني الجمعي أن انتصار هذا الحلف سيعني الانقضاض على القضية الفلسطينية تمهيدا لتصفيتها.

في ضوء هذا الواقع، باتت القوى السياسية الفلسطينية والقوى الفاعلة في المجتمع الفلسطيني في الوطن والشتات، أمام استحقاقات حاسمة لا تفيد معها سياسة النأي بالنفس، أو الاستمرار في دائرة المواقف الضبابية أو التمترس في المساحات الرمادية، فحالة الإنحباس التي يعيشها الوضع الفلسطيني تعكس الإخفاق الإستراتيجي في إدارة الصراع مع المشروع الصهيوني، وأهم دروس العقدين الأخيرين تمثل في فشل استرتيجية الحل السياسي التي كانت تستند إلى الرهان على حسن نية الراعي الأمريكي والحوار مع الإحتلال دون الإستناد إلى موازين قوى تبرر هذا الخيار.

لقد كشفت تجربة أوسلو الإختلالات الكبرى في الممارسة السياسية الفلسطينية، سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا، ولهذا فإن المهمة المباشرة للقوى السياسية الفلسطينية بكافة مكوناتها وأطيافها تتمثل في إعادة بناء الإستراتيجية الوطنية إنطلاقا من استعادة التوازن بين مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وهذا يشمل إعادة تموضع الحركة التحررية الفلسطينية في إطار محور المقاومة والممانعة العربي – الإقليمي – الدولي بكل ما يترتب على ذلك من خيارات سياسية ونضالية. في سياق هذه العملية الحيوية تستعيد القضية الفلسطينية مكانتها في الوعي الجمعي العربي كمقدمة لاستعادة مكانتها السياسية والإجتماعية والثقافية عند القوى السياسية العربية الفاعلة في هذه المرحلة. وبهذا تتخطى القضية الفلسطينية مصيدة «تحرير» العرب من فلسطين التي تم تمريرها في مرحلة الهبوط والإنحطاط العربي التي ساعدت عليها المقاربة الخاطئة لشعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل» ذلك الشعار الذي كان الهدف الحقيقي من ورائه التأكيد على الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة السياسات والمشاريع الصهيونية، ولم يكن المقصود به بأي حال من الأحوال عزل القضية الفلسطينية عن حاضنتها ومحيطها العربي.

خلاصة القول: إن أي حديث عن ربيع عربي لا تصل نتائجه إلى شعب فلسطين ولا يزهر في فلسطين هو ربيع كاذب ولا معنى له.

*نصار ابراهيم: كاتب فلسطيني، مدير مركز المعلومات البديلة، ومنسق مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان OPGAI.

عناصر الإستراتيجية الفلسطينية المطلوبة اليوم

حقوق غير منقوصة، قيادة عصرية وثورية، مقاومة شعبية فعالة، وحركة تضامن دولية مؤثرة

بقلم: عمر البرغوثي*

«عندما يكون لدي أسبوع واحد من أجل حل مشكلة تبدو مستحيلة، أقضي ستة أيام في تحديد المشكلة. ثم يصبح الحل واضحًا." (ألبرت أينشتاين)

"ما فائدة الركض إن لم تكن على الطريق الصحيح؟"
(مثل شعبي ألماني)

"الإدراك قوي والبصر ضعيف. في الإستراتيجية من المهم أن نرى الأشياء البعيدة كما لو كانت قريبة وأن نلقي نظرة أبعد على الأشياء القريبة. "
ميامونتو موساشي (محارب أسطوري ياباني، ١٥٨٤-١٦٤٥)

طاقم الموظفين والعاملين في جامعة متشيغن، أمريكا ٢٠١٢.

إذا تبنينا تعريف الإستراتيجية السياسية، على أنها خطة العمل الضرورية للوصول إلى تحقيق الرؤية ضمن تحليل شمولي للسياق السياسي، المشاكل والحلول، القوى الحليفة وتلك المعادية، التكتيكات، الخطة الزمنية، والموارد، وإمكانات التغيير في السياق، عربية لمواجهة المرحلة الحالية المتقدمة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، ودور هذا المشروع في كبح إمكانيات تحقيق وحدة عربية،[1] لا بد أن تنطلق لا من تحليل الأهداف والرؤية العربية، خاصة الفلسطينية، وحسب، بل أيضاً من دراسة الإستراتيجية المتبعة من جهة إسرائيل وحلفائها ومدى النجاح الذي حققوه في خضم التغيير الجذري الذي طرأ على موازين القوى وخارطة التحالفات السياسية خلال العقدين السابقين.

ولكن قبل كل شيء، وكون الإستراتيجية أداة للوصول إلى الهدف، لا بد من طرح أهداف النضال الوطني الفلسطيني، ونقاش ما إذا كان هناك إجماع عليها، أو ما يقاربه. لقد تغيرت هذه الأهداف، كما عبّرت عنها القيادة السياسية المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية، م.ت.ف، تدريجياً منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة على عدة مراحل. فمن تحرير كامل التراب الوطني، إلى دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب، إلى الحل «المرحلي» الذي يدعو إلى تأسيس سلطة فلسطينية على أي شبر يتحرر من أرض فلسطين، إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمتها مع تأكيد حق العودة للاجئين، إلى دولتين لشعبين مع تبادل أراض لضمان احتفاظ إسرائيل بكل «الكتل الاستيطانية»، ومعظم القدس الشرقية معها، وأهم الأراضي الزراعية وموارد المياه، إلى التلميح بإمكانية التنازل عن حق العودة من خلال تبني صيغة «العودة إلى أي مكان في الوطن»، كما كشفت الأوراق السرية للـ«مفاوضات»، مما يؤشر للعودة إلى الضفة وغزة فقط، وصولاً إلى إبداء البعض استعداداً للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، أي لنسف المشروع الوطني الفلسطيني برمته.

سيحاول هذا المقال المساهمة في التفكير النقدي لملامح هذه الاستراتيجية من خلال تركيز الضوء على بعض العناصر التي يجب أن تشكل الأرضية المشتركة لأهداف النضال الفلسطيني وتحليل بعض توجهات الإستراتيجية الإسرائيلية وبعض سبل التصدي لها. لا يدعي المقال طرح إستراتيجية بديلة متكاملة، إذ أن الأخيرة تتطلب جهودا جماعية نقدية جبارة ومثابرة.

أهداف النضال الوطني الفلسطيني

رغم غياب الاتفاق بين الأحزاب السياسية الفلسطينية الأساسية حول أهداف النضال الوطني الفلسطيني، إلا أن بعض الحقوق ربما تُعدّ القاسم المشترك الأدنى في أوساط الشعب الفلسطيني وأهمها: حق تقرير المصير، حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها خلال النكبة وبعدها، والحق في التحرر الوطني من الاحتلال العسكري، عادة يشار للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في هذا السياق، وكلها حقوق كفلها القانون الدولي. إن كان صحيحاً أن القانون الدولي قد صاغته الدول المهيمنة لتنظيم علاقاتها، وإنه لا يضمن بحد ذاته احترام حقوقنا أو إرجاعها، إلا أنه بالتأكيد أفضل من قانون الغاب، أخلاقياً وسياسياً. فالأخير يعطي الدول الأقوى حق التحكم في مصائرنا ونهب ثرواتنا، بينما يعطي الأول أرضية نظرية وأخلاقية على الأقل للدفاع عن حقوقنا، إن استطعنا تملّك عناصر القوة والإرادة لتطبيقه وإلزام الآخرين باحترامه.

أما الجزء من شعبنا الذي تمكن من الصمود في أرضه خلال النكبة والذي يحمل الجنسية الإسرائيلية، فلسطينيو أراضي ٤٨، ويُعدّ اليوم ما نسبته ١٢٪ من مجموع الشعب الفلسطيني،[2] فقد أُسقطت حقوقه ودوره في تقرير المصير من برامج م.ت.ف وكل فصائل العمل الوطني والإسلامي تقريباً قبل حقبة أوسلو وخلالها، وكأن الصف القيادي الفلسطيني بات مدجناً لدرجة قبول سلخ فلسطينيي ٤٨ عن نسيج الشعب الفلسطيني وترك حقوقهم بيد دولة إسرائيل وكأنها شأن داخلي لها. عدا عن الإجحاف التاريخي والتنازل السياسي الذي لا يغتفر في هذا السلخ، فإنه ينمّ عن قصر نظر كبير، إذ أن عدم إدراك الدور النضالي الحالي وعدم تقدير الإمكانيات النضالية الكامنة لشعبنا في أراضي ٤٨ في معركة تقرير المصير وهزيمة المشروع الصهيوني يحرمان شعبنا من ذخر استراتيجي.

إذن، في الحد الأدنى لا بد من الإصرار على الحقوق الفردية والجماعية لشعبنا في أراضي ٤٨، بما يتضمن الحق في التخلص من نظام الأبارتهايد الصهيوني هناك، أي في التخلص من البنى والقوانين والسياسات العنصرية التي يقوم عليها نظام الاضطهاد والعنصرية الإسرائيلي، كما سبق لشعب جنوب أفريقيا أن تخلص من نظام الأبارتهايد. وهذا أيضاً كفله القانون الدولي.

كثيرون يصرون على الأهداف المؤسّسة لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، أي تحرير كامل التراب الوطني، ويرون في تقسيم الحقوق حسب مواقع نضال شعبنا المجزّأ والمشرذم يضعف نضالنا المشترك ويعد تنازلاً للمشروع الصهيوني. كما يذهب البعض إلى ادعاء أن كل التوجه القائم على الحقوق والقانون الدولي، لا على التحرير الكامل من خلال شكل وحيد للكفاح، هو إصلاحي متهادن مع الصهيونية. ولكن ما المعنى العملي لـ«تحرير كامل التراب» اليوم في ظل إجماع القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية والغالبية الساحقة من دول العالم تقريباً على الرضوخ لإملاءات الغرب وإسرائيل والقبول بأقل من ربع الوطن الفلسطيني، مع إهمال حقوق فلسطينيي ٤٨ بالكامل والاستعداد للتعاطي مع حلول ظالمة لقضية اللاجئين، وهي جوهر القضية الفلسطينية؟ وما هو دور كل الشعب، عدا عن النخبة النضالية القادرة على ممارسة الكفاح المسلح، في هذه المقاومة؟ وهل تقوم هذه المواقف على دراسة الواقع وفهم استراتيجي لكيف ننتقل من هنا إلى هناك، إلى حقوقنا غير المجتزأة؟ فمن السهل أن يرفع أي منا شعاراً عالياً، ولكن الأهم هو: كيف نحققه؟

إن العدمية السياسية، أي رفع شعار غير قابل للتحقيق وغير محفّز على النضال الفعّال على الأرض، هي الوجه الآخر لما يسمى بـ«الواقعية السياسية» المجردة من الرؤية والمبدئية، فهما يصبان في نفس خانة تكريس حالة اليأس والتقليل من الدور النضالي للشعوب العربية ودور حركة التضامن الدولي كركيزة رئيسية للنضال، بل والتخلي عن المقاومة الممكنة والمتطورة انتظاراً للفَرَج من السماء.. أو من واشنطن.

إن أساس أي استراتيجية هو خطة العمل التي تنبع من الطموح والحلم والرؤية وتدرس الواقع بعمق، دون إسقاط التمنيات، ودون التسليم به كقدر، فتطرح آليات عمل للمقاومة، بمفهومها الأوسع، والتحالفات والتضامن الدولي لتغيير هذا الواقع وصولاً إلى تحقيق الطموح والحقوق الوطنية. إن إسقاط الأهداف الأساسية لنضالنا الوطني تحت شعار الواقعية هو خيانة لنضالنا ولتضحيات شعبنا وأمتنا لعقود طويلة، كما إن الإصرار على رفع شعارات لا يستطيع من يرفعها مجرد تخيّل كيفية وضع خطة عمل لتحقيقها هو بيع للأوهام وإجهاض للمقاومة الواقعية والطموحة على الأرض ولحركة التضامن الدولي، وحركة المقاطعة في صميمها، التي كانت من الركائز الأربعة التي أدت إلى إنهاء نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.

وكوننا في وضع مقاومة لنظام الاضطهاد الإسرائيلي المركّب، فلا بد من فحص التوجهات الإستراتيجية لهذا النظام لتطوير استراتيجيتنا في مواجهته.

الاستراتيجية الإسرائيلية وملامح مواجهتها

خلال عقدين منذ توقيع اتفاقية أوسلو بين قيادة م.ت.ف والحكومة الإسرائيلية، عملت إسرائيل بنجاح نسبي وأكثر من أي وقت مضى على تحقيق عدة اختراقات إستراتيجية كادت تجهض الصراع العربي-الصهيوني، أهمها:

عزل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي؛

تحويل جزء من الطبقة السياسية الفلسطينية، من مختلف الفصائل ومن المستقلين، إلى "شريك" متواطئ - سواء أدرك ذلك أم لم يدركه- في "إدارة

يتبع

الأزمـة" والتغطية على استمرار مخطط الاستعمار الاستيطاني والإحلالي الصهيوني للوطن الفلسطيني مقابل مصالح ضيقة؛

سلخ فلسطينيي ٤٨ عن بقية الشعب الفلسطيني والتهميش المتصاعد لفلسطينيي الشتات في الأطر "القيادية" والتمثيلية للشعب، وفي التمثيل الفلسطيني الرسمي في الأمـم المتحدة، وحتى في التعريف "المقبول" و"المعتدل" للشعب الفلسطيني؛

كسر طوق المقاطعة العربية ومن قبل دول عدم الانحياز، وبدء مسيرة تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع دول الجنوب دخولاً من الباب الفلسطيني والعربي؛

استغلال هيمنة القطب الأوحـد الأمريكي لبسط نفوذ غير مسبوق على السياسة الأوروبية ولتحويل الأمم المتحدة وأجهزتها إلى شاهد زور في أحسن الأحوال؛

إضعاف كل أشكال التضامن الفعال مع حقوق الشعب الفلسطيني تحت شعار: "لا تكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم!".

إن استراتيجيتنا، إذن، لا بد أن تعيد الاعتبار لوحدة شعبنا، كل شعبنا، وضرورة تمثيله في الأطر التي تدعي تمثيل الشعب؛ وأن تؤكد على حقوقنا غير القابلة للتصرف؛ وأن تعيد اللّحمة مع عمقنا العربي وتفعيل دور الشعوب العربية في التصدي لإسرائيل ومخططاتها واحتلالاتها وعدوانها المتكرر؛ وأن تصعد المشاركة الشعبية الواسعة في المقاومة وتطوير حركة مقاطعة إسرائيل ومؤسساتها والشركات المتواطئة في جرائمها، محليا وعربيا ودولياً، بما يكفل كسب غالبية الرأي العام العالمي وكسر التواطؤ الفلسطيني والعربي والدولي في انتهاكات إسرائيل لحقوق شعبنا.

إن استمرار تقيّد المسؤولين الفلسطينيين باتفاقية أوسلو وتوابعها، بالذات التنسيق الأمني واتفاقية باريس التي تكرس التبعية الاقتصادية، من طرف واحد، رغم كل انتهاكات إسرائيل المتتالية والجسيمة، واسـتـمـرار سياستهم المتناغمة مـع عقلية أوسلو و"المفاوضات" الأزلية العقيمة والشراكة مع إسرائيل بدلاً من مواجهتها هي جوهر أزمتنا السياسية اليوم كشعب وأمة والتخلص منها هو مفتاح الحل.

فالموقف الرسمي الفلسطيني وتماهيه مع الإملاءات الإسرائيلية-الأمريكية-الأوروبية هو الذي يتيح المجال واسعاً للنظام الرسمي العربي للتنازل عن حقوقنا ومد جسور التطبيع الدبلوماسي والاقتصادي والسياسي والأمني مع دولة الاحتلال. وهو الذي يسمح لتراخي المواقف الرسمية الأوروبية ويعزز تواطئها المشين في الإستراتيجية الإسرائيلية. وهو الذي يسمح بفتح دول الجنوب أمام اتفاقيات التجارة الحرة مع إسرائيل والتعاون الدولي معها في كافة المجالات، بالذات الأمنية والعسكرية. وهو الذي يضعف حركة التضامن الدولية والتي غالباً ما تصطدم، لا بلوبي صهيوني منظم وفعال فقط بل ببعثات دبلوماسية فلسطينية متفرجة، وكأنها الصليب الأحمر، أو حتى متواطئة في خفض سقف المطالب المرفوعة من قبل حركات التضامن.

وفـي ظل غياب المحاسبة والمساءلة في الأطر السياسية الفلسطينية وشلل العملية الديمقراطية والتمثيلية في م.ت.ف، لا بديل عن إعـادة تشكيل م.ت.ف من الأسفل إلى الأعلى، أي عبر إعادة بناء قاعدة شعبية في كافة القطاعات، في الوطن والشتات، مع ترسيخ تقاليد الديمقراطية والتعددية السياسية وآليات المحاسبة، وعلى قاعدة حقوق شعبنا الأساسية وأهمها حق العودة إلى الديار. بدون تشكيل قيادة فلسطينية عصرية تمثل كل الشعب وتجمع بين المبدئية والقدرات السياسية والدبلوماسية وتقود مقاومة الاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلي، لا يمكننا الانتقال من المقاومة السلبية إلى أخذ زمام المبادرة وبداية حصار المشروع الصهيوني بجوانبه المختلفة: الاستيطان الاستعماري، التطهير العرقي، الأبارتهايد ومنع اللاجئين من العودة.

الربيع العربي وفلسطين

مع كل ما يواجهها من ثـورات مضادة وخيانات وفوضى وضياع البوصلة أحياناً، فإن الثورات الشعبية في عدة دول عربية تبشر بالخير في سيرورة تحرُّر الشعوب العربية من الأنظمة الدكتاتورية ومن نظام التبعية ومن الظلم الاجتماعي والاقتصادي وغياب التنمية ومن هيمنة القوى الظلامية التي تطمح في إعادة إنتاج الاستبداد «العلماني» مع إضافة القمع الاجتماعي والثقافي إليه. كما إنها بالضرورة تبشر بالخير في مسعى إعادة القضية الفلسطينية إلى سياقها العربي كأساس لاستكمال التحرر في كل الدول العربية.

فالشعوب العربية، وهي متعددة القوميات والأديان والثقافات، بغالبيتها الساحقة تقف بالسليقة مع حقوق الشعب الفلسطيني وتـدرك خطر إسرائيل كدولة استعمارية عدوانية عليها وعلى مستقبلها، ولكن توظيف الأنظمة القمعية لقضية فلسطين كغطاء لطغيانها مع انتشار الإعـلام الأصفر الممول من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، وكلها تمثل المصالح الأمريكية في المنطقة، فاقم من شعور الكثيرين بأن تحررهم والعدالة الاجتماعية في بلدانهم تتعارض مع دعم نضال الشعب الفلسطيني. لا بد هنا، مع تغيير القيادة الفلسطينية لتصبح أكثر تمثيلاً ومبدئية وذكاء، التوجه إلى الشعوب العربية وحركاتها الواسعة لإعـادة وصل نضالنا بنضالاتها، فنحن ضد كل اضطهاد، ونرى في الثورات الشعبية التي تجتاح منطقتنا العربية لا ربيعاً عربياً بالمفهوم الإثني أو القومي بل ربيعاً ضد كل ظلم وتمييز عنصري وقمع ومن أجل الحرية والكرامة والمساواة بين الجميع في هذه المنطقة، دون تمييز حسب اللون أو الجنس أو العرق أو الإثنية أو الدين. يجب أن يصاحب كل ارتفاع لمنسوب العدالة الاجتماعية والحريات في الدول العربية تطور في دعم الشعوب العربية للمقاومة الفلسطينية ولعزل إسرائيل دولياً. إن التحرك في هذين الخطين بشكل متزامن وعضويّ هو الذي يضمن انعتاق الشعوب العربية من الطغيان والتبعية ويبعث الأمل في تطور أمة عربية عصرية متقدمة تقوم على العدالة والحرية والديمقراطية بمفهومها الأشمل.

إعادة الاعتبار لحقوق الشعب الفلسطيني بكل أجزائه: حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها كمثال

لقد هيأ نداء مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، الصادر عن الغالبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني في ٢٠٠٥، الأرضية لتجاوز السياسة الفلسطينية الرسمية التي فشلت في حماية الأرض الفلسطينية من النهب المستمر وفي حماية الإنسان الفلسطيني في الأراضـي المحتلة عام ٦٧ من جرائم الاحتلال والمستعمرين، بل والتي اختزلت حقوق الشعب الفلسطيني في تحصيل بانتوستانات خاضعة للسيطرة الإسرائيلية العامة في بعض الأراضي المحتلة.

إن جذور حركة المقاطعة ضاربة في عقود من الكفاح الشعبي الفلسطيني منذ بداية الاستعمار الاستيطاني لفلسطين، مـروراً بثورة ١٩٣٦ ونضال شعبنا في ٤٨ ضد الأسرلة وسرقة الأرض والانتفاضة الأولى وغيرها. كما إنها تستحضر المبادئ العالمية للحرية والعدالة والمساواة في الحقوق التي رفعتها حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وغيرهما الكثير.

يـحدد نـداء المقاطعة الحقوق الأساسية الخاصة بالأجزاء الرئيسية الثلاثة المكونة للشعب الأصلاني في فلسطين. وعلى أساس القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، يحث النداء على إتباع أشكال مختلفة من مقاطعة إسرائيل حتى تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي عن طريق:

إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية [المحتلة عام ١٩٦٧] وتفكيك الجدار،

الاعـتـراف بالحق الأسـاسـي بـالـمـساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين،

احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

يُعبّر نداء المقاطعة، والذي يحمل توقيع أكثر من ١٧٠ منظمة وحزب سياسي واتحاد نقابي وحركة جماهيرية فلسطينية في الوطن والشتات، عن التطلعات الجماعية للشعب الفلسطيني من خلال التأكيد على أن تحقيق المطالب الأساسية الثلاثة التي يدعو لها النداء يشكّل الحد الأدنى من متطلبات الشعب الفلسطيني ليتمكن من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

يتجنب نداء المقاطعة تبني أي صيغة سياسية معينة، وإنما يُصِرّ على ضرورة أن يشتمل أي حل عادل وقانوني على الحقوق الأساسية الثلاثة غير القابلة للاختزال الواردة أعلاه. وهذا النداء هو بمثابة منبر يوحد الفلسطينيين في كل مكان في مواجهة التفتيت المتسارع ويناشد أصحاب الضمائر الحية حول العالم لتحمل المسؤولية الأخلاقية في وقف تواطؤ دولهم ومؤسساتهم وشركاتهم في الاضطهاد الإسرائيلي المركّب لشعبنا.

وبهذا تجرَّ حركة المقاطعة إسرائيل وجماعات الضغط التابعة لها، ذات القدرات المالية والإعلامية الهائلة، إلى ساحة قتال، إن صح التعبير، تُحيّد فيها قوة إسرائيل العسكرية والنووية وقدراتها المالية بالقوة الأخلاقية الذي يتسم به النضال الفلسطيني وبالتحالفات العريضة، مما يسهم في تعزيز احتمالات الانتصار بشكل حقيقيّ.

لقد قطعت هـذه الحركة العالمية ذات القيادة الفلسطينية، والمنبثقة استجابةً للنداء الفلسطيني الداعي للمقاطعة أشواطاً كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية على صعيد الوصول إلى التيار العام (main-stream) في المجتمع الغربي، وليس فقط في مجتمعات الجنوب الأكثر تأييداً لحقوقنا بطبيعة الحال. ومن خلال خطابها القائم على حقوق شعبنا بأجزائه، تفضح الحركة بشكل فعال ازدواجية المعايير والمعاملة الاستثنائية التي ما فتئت الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية تتبعها، بدرجات متفاوتة، في تعاملها مع إسرائيل منذ إقامتها من خلال حملة الطرد والتشريد القسري التي خُططت بعناية ونُفذت بطريقة منهجية ضد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني إبان النكبة في عام ١٩٤٨[٣].

المرجعية الفلسطينية الجماعية والمسؤولية الدولية

أوجد قيام اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها في عام ٢٠٠٨ مرجعيةً فلسطينيةً موحدة وقوة موجِّهة للحركة العالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. وتضم اللجنة الوطنية للمقاطعة ائتلافاً واسعاً من الأحـزاب السياسية والنقابات والتحالفات والشبكات الفلسطينية القيادية التي تمثل الشرائح الأساسية الثلاث المكونة للشعب الفلسطيني وهي شريحة اللاجئين الفلسطينيين؛ وشريحة الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية المحتلة (بما فيها القدس) وقطاع غزة؛ وشريحة فلسطينيي أراضي ٤٨[٤].

وكما هـي الـحـال فـي النضال ضـد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فإن حركات التضامن الحقيقية تعترف وتسترشد بقيادة المُضطَهَد[٥] من أجل إنهاء الاضطهاد، فهو ليس بكائن خامد وإنما فاعل راشد يؤكد على تطلعاته وحقوقه واستراتيجيته في سبيل بلوغ تلك التطلعات والحقوق.

يـقـوم نـداء الـمـقـاطـعـة وسـحـب الاسـتـثـمـارات وفرض العقوبات على ما أنجزته مبادرات فلسطينية ودولية عديدة تدعو إلى مقاطعة إسرائيل و/أو سحب الاستثمارات منها، ولا سيما تلك المبادرات المنبثقة بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية في ديربان بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١. وفي حين أن الاتّساق الأخلاقي والالتزام بحقوق الإنسان العالمية هما الأساسان الجوهريان للحركة العالمية الرامية لمقاطعة إسرائيل، فإن جهود المقاطعة تقوم من الناحية العملية على ثلاثة مبادئ أساسية هي: مراعاة الحساسية للسياق، والـتـدرج، والاستدامة. فالحركة تدرك بأن أصحاب الضمائر الحية من الأكاديميين/ات والمفكرين/ات والناشطين/ات في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في أي بلد هم الأعلم بكيفية تطبيق مبادرات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات بصورة أكثر فعالية في ظل الظروف الخاصة بهم، مع النظر بعين الاعتبار إلى واقعهم السياسي والقيود المفروضة عليهم والقدرات التي يمتلكونها.

يتحمل المجتمع المدني الغربي مسؤولية استثنائية من أجل محاسبة إسرائيل وفقاً للقانون الدولي نظراً لمستوى التواطؤ منقطع النظير الذي تمارسه الحكومات الغربية في إدامة نظام القهر الاستعماري والعنصري الإسـرائـيـلـي مـن خـلال مـقـدار الـدعـم الدبلوماسي والاقتصادي والأكاديمي والثقافي والسياسي الهائل الـذي تقدمه باسم المواطنين الغربيين وباستخدام الأمـوال المتأتية مما يدفعونه من ضرائب. فالتواطؤ الكبير يقتضي مسؤولية أخلاقية كبيرة. وفي حين أن العديد من الأنظمة العربية – بما فيها شرائح في السلطة الفلسطينية – تتواطأ أيضاً في تنفيذ الأجندة الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة، فإن تأثيرها، رغم أنها تفتح الباب للتواطؤ الأكبر، يقل أهمية إلى حد بعيد عن تأثير الدول الغربية في إدامة نظام القمع الإسرائيلي ذي الأبعاد الثلاثة.[٦]

وإذا ما وضعنا التواطؤ والواجب الأخلاقي جانباً، فإن مسؤولية تقديم الدعم لحملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها والترويج لهذه الحملة تنبع أيضاً من المصلحة المشتركة. ففي حين تموّل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية حروب إسرائيل التي لا تنتهي ونظامها القائم على الفصل العنصري بمليارات الـدولارات كل عام، لا يزال ملايين الأطفال في الغرب يقطنون مساكن غير لائقة ويتلقون رعاية صحية غير كافية أو معدومة وتعليم هزيل في ظل مؤسسة رسمية تحرمهم فعلياً إذا ما كبروا من المشاركة الفاعلة في العملية السياسية الديمقراطية. إن التحول التقدمي في أولويات الولايات المتحدة والاتـحـاد الاوروبـي من توجيه هـذه الموارد البشرية والمادية الوطنية الهائلة الموظفة حالياً لخدمة الحروب والهيمنة الإمبريالية على الساحة الدولية إلى الاستثمار في الرعاية الصحية الشاملة، ومشاريع السكن الكريم، وإرساء نظام تعليميّ يفضي إلى التطور والتعلم السياقيّ الناقد، وخلق وظائف لائقة، وعكس آثار الضرر المدمر الذي لحق بالبيئة، ليس بحد ذاته أمراً حسناً بالنسبة لشعوب الغرب وحسب وإنما بالنسبة للعالم أيضاً – للعراق وأفغانستان وباكستان وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وبالتأكيد لفلسطين.

إن المقاطعة تشكل أحد أشكال النضال الفلسطيني والتضامن العالمي التي تتكامل لتخلق واقعاً جديداً يميل فيه ميزان القوى لصالح حقوقنا.

* للإطلاع على الهوامش، الرجاء تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل: http://www.badil.org/haq-alawda

---

** عمر البرغوثي: محلل سياسي مستقل وعضو مؤسس في الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، وحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS). يعبر هذا المقال عن آرائه الخاصة، لا عن آراء ومواقف حركة مقاطعة إسرائيل. وهو من دعاة إقامة دولة ديمقراطية علمانية موحدة على أرض فلسطين التاريخية. نُشرت آراؤه في: الآداب، السفير، الأخبار، الأهرام بالإضافة إلى CNN, BBC, New York Daily News*

العلاقات الكولونيالية و«تأهيل» النخبة الاقتصادية الفلسطينية

بقلم: سيف دعنا*

في دراسة بعنوان « قطاع غزة: حالة تخلف اقتصادي»، تجادل سارة روي، الباحثة في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد أن «إقتصاد قطاع غزة هو نموذج ممتاز حول كيف يمكن لمستوى معين من الإزدهار أن يتحقق بقليل، أو بدون، أي تنمية إقتصادية.»[١] هذا الإستنتاج يعني بإختصار أن الإستعمار يكون عادة مربح لفئة من الشعب المستعمَر (بفتح الميم). بالتأكيد، لم تكن روي الأولى أو الوحيدة التي انتهت إلى هذه النتيجة التي تتطلب بالتأكيد الذهاب أبعد من مجرد التوصيف للبيانات الإقتصادية لتحليل ومحاولة إدراك معنى ذلك في سياق الصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني. سأجادل في هذه المحاولة أن الكيان الصهيوني اتبع إستراتيجية إقتصادية-سياسية- أمنية أفضت إلى سيادة العلاقات الكولونيالية وتأهيل النخبة الفلسطينية وربطها مصلحيا بالمشروع الإستعماري الصهيوني، وهو ما يفسر الخيارات السياسية للنخبة الفلسطينية.

تأهيل النخبة

السياسة الاقتصادية الصهيونية في الضفة والقطاع بين ١٩٦٧-١٩٩٠، كما تشير ليلى فرسخ،[٢] «قادت لتطورين متناقضين» كانا ضروريين، كما يمكن أن نرى اليوم، لتأهيل النخبة الاقتصادية الفلسطينية والتأسيس لشراكة بنيوية بينها وبين النخبة في المشروع الصهيوني. التطور الأول تمثل في تضاعف الدخل الفردي في تلك المرحلة بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٣، الذي وصل لحد ١٤٥٠$ في ١٩٩٣. والثاني هو تدمير القاعدة الاقتصادية المحلية الوطنية عبر إعادة تركيبها وربطها بالاقتصاد الصهيوني من موقع التبعية والاعتماد، وبسبب هجرها باتجاه العمل في الكيان بالنسبة لليد العاملة أو مع الكيان بالنسبة لرأس المال. ولهذا؛ فكلما كان الدخل الفردي يرتفع «كانت قدرة الإقتصاد (الوطني الفلسطيني) على الإنتاج والقدرة على استيعاب قوة العمل والتحديث التقني تتلاشى». في هذا الوقت، مثلا، هبطت حصة الزراعة من الناتج المحلي بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٣ من ٣٤٪ إلى ١٣٪، في حين لم تمثل الصناعة التي تعتبر عادة قاطرة تطوير الاقتصاد أكثر من ٨٪ فقط (مقارنة ب ٢٥٪ الأردن و٣٢٪ لإسرائيل)[٣]. أيضا، قاد هذان التطوران المتناقضان إلى تحسين مؤقت لمستوى دخل بعض الشرائح الدنيا، وبالتالي أنتج حالة من الخمول في مواجهة المشروع الصهيوني، لأن ارتفاع مستوى الدخل حدث في سياق كولونيالي أولا وقاد إلى مسخ وتدمير الاقتصاد المحلي الوطني ثانيا.

هذا التناقض ما بين ارتفاع الدخل الفردي من جهة وتفكيك ومسخ البنية الاقتصادية والتأسيس للتبعية والاعتماد على الاقتصاد الصهيوني من جهة ثانية، لم يكن سياسة اقتصادية صهيونية تهدف للربح، ولذلك لا يمكن التعاطي معها كبيانات وأرقام فقط. بل على العكس، بعد أكثر من أربعين عاماً من احتلال ١٩٦٧ يمكن القول أن النتيجة الأهم لهذه السياسة كانت في إعادة تشكيل الشرائح الاجتماعية وربط بعضها مصلحيا، أحيانا بالقوة، بالمشروع الصهيوني. لهذا فإن أهمية هذا التطور وخطورته على المشروع الوطني الفلسطيني لا تظهر إلا في تحليل بنيوي للحالة الاقتصادية عبر التركيز على العلاقات الكولونيالية، أو فهم الحالة الاستعمارية التي يمثلها الكيان الصهيوني كجملة من العلاقات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الخ.. لا الاكتفاء بعمل حسابي مكتبي قد يظهر ازدهار وانتعاش مؤقت على مستوى الدخل الفردي ويتجاهل خطورة سيادة العلاقات الكولونيالية الوجودية. حيث يغرقنا الفياضيون، والاخوان المسلمون المصريون كذلك في مرحلة ما بعد مبارك، بحلول تقنية استوردوا مصطلحاتها من أدبيات بنك الاستعمار الدولي والمنظمات الممولة حكوميا، بصرف النظر عن التسمية، فيزول الفارق بين قيادة مشروع وطني تحرري ضد الاستعمار وعمل المحاسب، مع حفظ الاحترام الشديد لكل محاسب لا يزعم أن تدريبه المهني وحده يؤهله قيادة عملية التحرير وبناء وقيادة دولة.

هذا التناقض كان ممكنا لأن العلاقات الكولونيالية في أعقاب الاحتلال بدت وكأنها تمكن الكثير من العمال الفلسطينيين من هَجر سوق العمل الفلسطيني المتدني الأجر والانتقال إلى سوق العمل الإسرائيلي حيث الأجور أعلى، إذ في عام ١٩٦٨ كانت الأجور أكثر بمقدار الضعف. وفي عام ١٩٧٢ كان ما يقارب الخمسين ألف عامل فلسطيني، من أصل ٢٠٠ ألف عامل هم قوام قوة العمل الفلسطيني حينها، قد دخلوا سوق العمل الصهيوني. لاحقا، كان ما يعادل ٤٠٪ من اليد العاملة في غزة و٣٠٪ من الضفة قد دخلوا سوق العمل الصهيوني.[٤] كان تدمير وإنتاج تخلف، لأنها عملية ممنهجة وتؤسس بنية تحدد مسار التطور المستقبلي، الإقتصاد الفلسطيني وإخضاع ناتج اليد العاملة الفلسطينية لبناء الاقتصاد والمشروع الصهيوني مربحا في المدى القصير، إذا ما قيس بارتفاع الدخل الفردي والوطني، اذ شكلت تحويلات العمال ما يعادل ٣٠٪ من الناتج المحلي العام في الضفة وأكثر من ذلك بكثير في غزة.

في هذه المرحلة خضعت بعض الشرائح الفلسطينية، وإن بدرجات مختلفة، لإعادة تشكيل وتكوين في سياق علاقات كولونيالية تحددت على أساسها مصالحها الجديدة وارتبطت آليات تراكم ثرواتها بالمشروع الصهيوني وبنيته الاقتصادية. في الجانب الآخر أيضاً، استطاعت شريحة من الطبقة الدنيا رفع مستوى معيشتها ومعدل دخلها عبر ارتباطها ببنية الاقتصاد الكولونيالي. النتيجة كانت إنتاج التخلف الاقتصادي الفلسطيني وتدمير منهجي لما يمكن أن يشكل البنية الحاضنة لحركة تحرر هدفها مقاومة العلاقات الكولونيالية والحالة الاستعمارية التي مثلها ويمثلها الكيان الصهيوني.

ارتفع معدل الدخل بشكل لافت وكذلك مقاييس الحياة، لكن الثمن كان أكبر من تدمير الاقتصاد الفلسطيني. النتيجة كانت حالة عميقة من التبعية والارتباط بالاقتصاد الصهيوني وقد أسست لنظام تجاري وتبادلي يخدم الاقتصاد الصهيوني بالدرجة الأولى، وقامت أوسلو لاحقا بتشريعه والتطبيع معه. الأخطر في هذه الحلقة، أن هذه الظروف أنتجت حالة من الخمول بفعل الرفاهية، فنعرف اليوم أن مشروع موشيه دايان الذي أسس لهذه السياسة كان يقصدها ويتوقعها. فهذه النتائج المتناقضة، كما تلخص فرسخ وروي، كانت نتاج إستراتيجية سياسية-اقتصادية إسرائيلية في المنطقة وقد تشكلت من العناصر التالية:

أولا: «سياسة الباب المفتوح» التي اقترحها موشيه دايان في ١٩٦٨، التي سمحت للفلسطينيين بحرية العمل داخل «إسرائيل» وسمحت بانتقال البضائع تحت سيطرتها وهو ما أغرق السوق الفلسطينية ببضائع إسرائيلية مدعّمة.

ثانيا: تفكيك الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعا كليا للاقتصاد الإسرائيلي عبر عزله عن الأسواق الخارجية، فقد كان التبادل الاقتصادي مسموحا فقط مع الكيان الصهيوني وبشكل محدود مع الأردن لبعض الصادرات الزراعية.

ثالثا: مصادرة الأراضي من أجل التأسيس لبنية تحتية لضم مناطق واسعة من المنطقة. فبحسب ما تصور واضعو خطة ألون، فإنه سيتم السيطرة على ما بين ٢٥-٤٠٪ من أراضي الضفة والقطاع، بما يشمل المناطق المحيطة بالقدس، اللطرون المحاذية «للخط

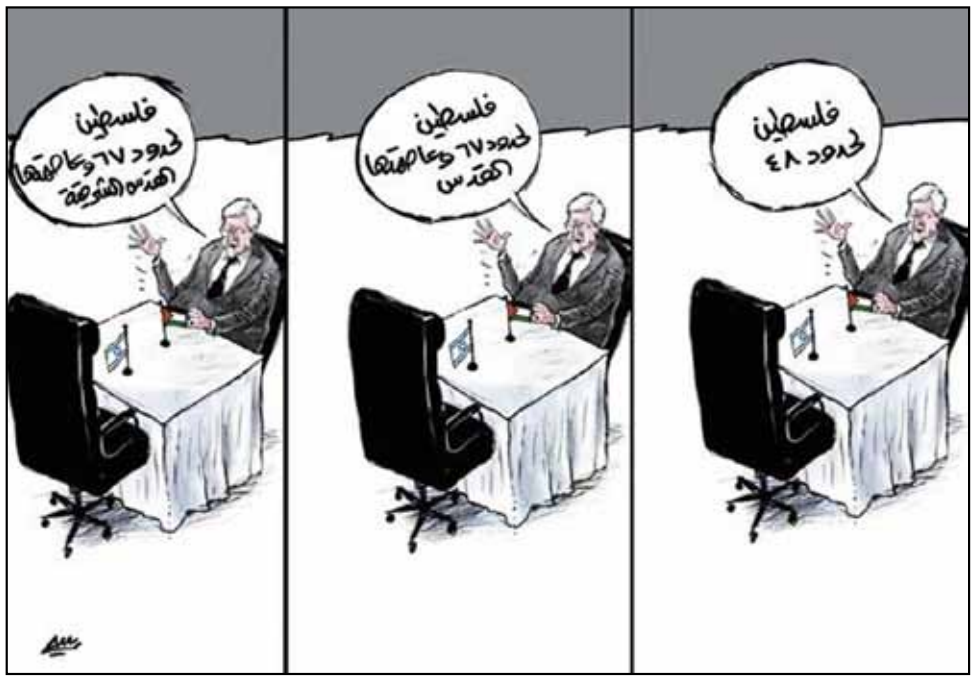

(المصدر: electronicintifada.org)

الأخضر»، وما بين ١٠-١٥٪ من منطقة غور الأردن.

رابعا: السيطرة على المصادر وتحويلها من الضفة والقطاع إلى «إسرائيل». ومن الأمثلة على هذه السياسة يمكن رؤيتها في السيطرة على الأرض، المياه، والضرائب. فإسرائيل تسيطر على المياه الجوفية وكانت تحول للفلسطينيين أقل من ثلثها. وفي نفس الوقت كان مقدار الاستهلاك الفردي الفلسطيني أقل من خمس المستوطنين الإسرائيليين. فيما يخص الضرائب، كان الفلسطينيون مجبرين على دفع ١٦-٤٨٪ من دخلهم كضرائب للسلطات الاستعمارية الإسرائيلية، وقدرت الضرائب التي دفعوها في عام ١٩٩١ بحوالي ٨٪ من الناتج المحلي للضفة وغزة. هذا طبعا ذهب مباشرة الى الخزينة الإسرائيلية، بدل استثماره في الضفة والقطاع.»[٥]

لكن برغم واقع ما يمكن تسميته بوحدة النظام الضريبي الذي فرضته «إسرائيل» واستفادت هي منه بشكل أساسي، وبرغم طابع التبعية الذي يشبه الى حد بعيد تبعية إقتصاديات دول الجنوب لإقتصاديات دول الشمال، وهي تبعية بنيوية الطابع تأسست وتشكلت تبعا لها بنية إقتصاديات دول الجنوب بما يخدم مصالح الشمال، لا مصالح الدول نفسها،[٦] إلاّ أن هذا لم يؤدِ الى دمج الإقتصادين؛ بل تم الحفاظ على نوع من الفصل بينهما بما يمنع التطور المستقل للإقتصاد الفلسطيني ويُبقيه تابعا للإقتصاد الإسرائيلي ومعتمدا عليه.[٧]

أهم ما ميز مرحلة ما قبل أوسلو (١٩٦٧-١٩٩٣)، وهي التي قادت لتأهيل النخبة الاقتصادية الفلسطينية، هو دخول الاقتصاد الصهيوني عشية حرب ١٩٦٧ مرحلة جديدة وبداية صعود الصهيونية النيوليبرالية كبديل لل«بنغوريونية» أو الصهيونية العمالية التي سادت منذ البداية. فبينما شكل انتصار ١٩٦٧ قمة النجاح للحكومة الصهيونية العمالية، كانت في ذات الوقت مؤشر وبداية أفولها واستبدالها بقوى اجتماعية-اقتصادية (نخبة) أخرى صاعدة بفعل التحولات العالمية. هذا يمكن ملاحظته في الجدل الذي ساد نخبة المؤسسة الصهيونية حول طبيعة العلاقة المستقبلية مع الضفة والقطاع المُحتلين حديثا. التقليديون كانوا مع الاستمرار في النموذج الصهيوني الاستعماري الأصلي، أي الاستعمار الاستيطاني النقي، الذي تميز عن أشكال الاستعمار الاستيطاني الأخرى بالسيطرة على الأرض والعمل، بمعنى أوضح سرقة الأرض وطرد العرب من الاقتصاد.[٨] فيما جادل الآخرون وعلى رأسهم موشيه دايان بضرورة دمج المناطق الفلسطينية واعتبارها فرصة لكسر المقاطعة العربية الأمر الذي قد يدعم الاقتصاد الصهيوني المتحول والمأزوم حينها. لكن رؤية دايان لم تكن تسعى لدمج كلي للاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد «إسرائيل»، بقدر ربطهما على مستويات مختلفة وغير متكافئة،[٩] بحيث تصبح الضفة والقطاع سوقا للبضائع الإسرائيلية، وضعت إسرائيل الكثير من العوائق أمام إستيراد البضائع من الخارج لدرجة أن ٨٣٪ من صادراتها للضفة والقطاع كانت صناعية في ١٩٦٩، فيما تقوم الضفة وغزة بتزويد «إسرائيل» بما تحتاجه من اليد العاملة غير الماهرة.

لكن أهم ما نتج، ربما، في هذه المرحلة هو إعادة تشكيل للطبقات الإجتماعية في المناطق الفلسطينية وفق العلاقات الكولونيالية التي بدأت تسود في أعقاب ١٩٦٧. ففيما تمت برتلة قطاع من اللاجئين والفلاحين، وبالتالي مسخ القطاع الزراعي الفلسطيني والإنتاج المستقل عموما في الضفة والقطاع، تمت كذلك برتلة قطاع من البرجوازية الصغيرة وأصحاب المهن وصغار الحرفة والمتعلمين أو القضاء عليهم لعدم توفر أعمال مناسبة لخبرتهم وتدريبهم، ما أجبر العديد منهم على الهجرة. أما القطاع الصناعي الذي كان يمكن أن يؤسس لحالة إستقلالية فلقد تحول الى وكيل كمبرادوري يتعاقد مع رأس المال الإسرائيلي بطريقة تضع نشاطهم الإقتصادي واليد العاملة التي يستخدمونها في خدمته، لا في خدمة الإقتصاد المحلي، وهذا ما يدفع لاعتبارها حالة كلاسيكية من إنتاج التخلف كما يسميه بول باران في «الإقتصاد السياسي لإنتاج التخلف». وفيما استطاع قسم من رأس المال الصناعي المحلي الذي تحول لوكيل لرأس المال الصهيوني تحقيق الأرباح، وأحيانا حتى الحصول على نوع من الشراكة، إلا أن النتيجة كانت فقدان البرجوازية الوطنية لإستقلالها وإندماجها وفق علاقات كولونيالية. ما كان يحلم به دايان في هذه المرحلة هو نقل هذه الحالة شرقا نحو السوق العربي كله.[١٠]

ملاحظة على بروتوكول باريس

كان المفروض، إذن، أن تعمل منظمة التحرير، كما تفترض التسمية، للتأسيس للقطع مع هذه الحالة الكولونيالية، وتحرير العمل والاقتصاد الفلسطيني من العلاقات الكولونيالية وعلاقات التبعية إذا كانت تطمح للتأسيس لأي حالة استقلالية مستقبلية. لكن

الخيار السياسي كما يظهر في الممارسة السياسية والاقتصادية وتحديدا في الاتفاقيات المعقودة، كاتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس، والتي من المفترض أيضاً أن تؤسس للمستقبل، عكست عدة قضايا مهمة تقود فقط إلى تعميق حالة التبعية وسيادة العلاقات الكولونيالية:

أولاً: عدم تحديد أي نوع من الحدود، الاقتصادية والجغرافية والسياسية والأمنية، وهو ما يجعل مرحلة الاتفاقية مجرد استمرار للمرحلة السابقة منذ ١٩٦٧، بحيث لا تؤسس الاتفاقية الاقتصادية والاتفاقيات الأخرى، مثل إتفاق المعابر سيء السمعة، لاقتصاد وطني كما يفترض في المراحل الانتقالية أن تفعل، ولا لقطع مع الاقتصاد الصهيوني، بل تعمل على تشريع كل ما حصل منذ ١٩٦٧، وأغلب التحليلات للأزمات التي عاناها الاقتصاد الفلسطيني منذ توقيع الاتفاقية أضاءت بشكل كبير على سيطرة الطرف الإسرائيلي على الحدود الجغرافية والاقتصادية، الجمارك تجمعها «اسرائيل» وتحتجزها متى شاءت، رغم أن الطرف الفلسطيني وافق على هذه الصيغة في اتفاقية باريس وما تلاها.

ثانيا: غياب سياسة مالية مستقلة وعملة وطنية مستقلة، كما نص على ذلك بروتوكول باريس. هذا الترتيب جعل ويجعل من إمكانية القطع مع العلاقات الكولونيالية السائدة منذ بداية الإحتلال، والتي هي شرط وأساس أي توجه استقلالي، غير قابل للتحقق.

ثالثا: اللاتكافؤ في القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية يجعل من أي خلاف على تفسير بنود اتفاقية بروتوكول باريس، الذي تم دمجه لاحقاً كمرفق ٤ في إتفاقية غزة- أريحا الموقعة في القاهرة في ٤ أيار ١٩٩٤ مثلا، خاضع للقوة الإسرائيلية. كذلك فان مادة ٧ في بروتوكول باريس تعطي الطرفين حق وقف تدفق اليد العاملة حسب الظرف، لكن هذا البند يخدم «اسرائيل» أساسا نظراً لأن المستوطنين لا يعملون في مناطق السلطة ولن يتأثروا من قراراتها ولأن السلطة الفلسطينية لم تهدد حتى مرة واحدة بوقف تدفق العمالة الفلسطينية لإسرائيل بحجج واهية مثل أنها لا تستطيع توفير عمل لمن يبني المستوطنات. الأهم أن هذه الاتفاقية، ورغم كونها مؤقتة في الصيغة، إلا أنها ستشكل أساس ونموذج التفاوض للاتفاقية النهائية في حالة حدوثها.

رابعا: لا مفر من اعتبار الاتفاقية نتاج لقرار سياسي، وليس نتاج لتحليل خيارات اقتصادية. فالاتفاقية لا تتجاوز اثنين وعشرين صفحة، وبالتالي تخلو من أي أساس للتعامل مع الظروف الطارئة التي عاشتها المنطقة على الدوام، باستثناء المادة ٢ التي تدعو لتشكيل لجنة مشتركة، ولكن في ظل اللاتكافؤ في القوة فإن كل ما هو مشترك هو إسرائيلي في النتيجة. الاتفاقية سياسية لأن الاتفاقيات الدولية المشابهة والتي يتم تنفيذها في ظروف أكثر استقرارا تشمل مئات الصفحات التي تعالج الظروف الطارئة وهو ما لا يتوفر في بروتوكول باريس؛ فمثلا اتفاقية نافتا فيها أكثر من ألف صفحة لمعالجة أمور الطوارئ.[١١]

خامسا: تجاهل التحولات التاريخية التي أنتجها السياق الكولونيالي وتأثيره على تشكيل الطبقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني التي تحول بعض شرائحها، بالأخص الشريحة العليا، لقاعدة سياسية-اقتصادية لمشروع أوسلو. مما يعني أن مشروع أوسلو هو استمرار للمشروع الصهيوني ومرحلة من مراحل تطوره ولا يمكن أن يؤسس لحالة قطع معه وتجاوزه كما تشيع الدعاية السياسية.

هكذا يمكن فهم أحد جذور وفكرة العملية السياسية واقتصادها السياسي. لكن تأهيل الاقتصاد الفلسطيني المحلي لهذه المرحلة، وهذا مُختلف عما حصل في الشتات وهو ما يحتاج تفصيل لا يتسع المجال له هنا، كان قد بدأ بسياسة اقتصادية وأمنية تشكلت في أعقاب حرب ١٩٦٧ وكانت مؤسسة على خيار استراتيجي صهيوني يهدف الى السيطرة على أكبر قدر من الأرض والتخلص من أكبر عدد ممكن من السكان. بمعنى، لم تكن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في أعقاب ١٩٦٧ ذات أهداف اقتصادية بحتة، بقدر ما كانت تهدف لتحقيق مشروع سياسي لا يختلف في جوهره وإن اختلف في بعض التفاصيل عن مشروع أوسلو، إن لم يكن أسس له. المقصود طبعا هو خطة ألون ١٩٦٨ (انظر خارطتي مشروعي ألون واوسلو).

خاتمة: في ضرورة القطع مع العلاقات الكولونيالية

في أعقاب توقيع اتفاقية اسلو في عام ١٩٩٣ قامت مجموعة من ما يسمى «خبراء» صندوق النقد الدولي بإعداد دراسة عن الاقتصاد الفلسطيني لاستشراف آفاق تطوره المحتملة، وهو ما يسمونه خطأ تنمية ويقيسونها بمعدلات النمو، في السنوات الخمس اللاحقة (١٩٩٣-١٩٩٨). وشملت الدراسة توقع ستة سيناريوهات محتملة للسنوات الخمس القادمة، ثلاث سيناريوهات متفائلة وثلاث أخرى متشائمة. بعد خمس سنوات من اتفاقية أوسلو (١٩٩٨) وتأسيس السلطة الفلسطينية كان حال الاقتصاد الفلسطيني حسب تقييم نفس مجموعة الخبراء أسوأ من أكثر السيناريوهات المتشائمة التي توقعها صندوق النقد الدولي (أنظر: باتريشا ألونسو-جامو, ٢٠٠٩: «الضفة الغربية وقطاع غزة: التنمية الاقتصادية في الخمس سنوات الأولى لأوسلو»).[١٢]

ليست هذه النتيجة، والنتائج الكارثية التي لخصتها سنويا سلسلة من تقارير البنك الدولي من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١١ إلا نتيجة لبنية اقتصادية وحقائق أمر واقع أسست لهما إستراتيجية صهيونية ومكنت الكيان الصهيوني ليس فقط من الدوام، بل وإعادة إنتاج نفسه كذلك، ومن أجل القطع مع المشروع الصهيوني والتأسيس لحالة استقلالية يتوجب إعادة ترتيب الاقتصاد المحلي بطريقة تأخذ بعين الاعتبار قدرة الطبقات الشعبية على الصمود والاستمرار بالمقاومة من جهة، وأيضاً منع أي قسم منها، بسبب العوز أو الطمع، من الانخراط من موقع التابع والمُعْتَمِد في الاقتصاد الصهيوني كما حصل حتى الآن. لكن العامل الأكثر أهمية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، كما أثبتت تجربة منظمة التحرير وأزمتها، هو التأسيس بنيويا، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا وبيئيا، لكبح جماح رأس المال «الوطني» الدافع من أجل التوسع والتراكم أساسا على حساب المشروع الوطني.

* للإطلاع على الهوامش، الرجاء تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل: http://www.badil.org/haq-alawda

*دسيف دعنا: أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدولية، جامعة ويسكونسن- بارك سايد.

من سامي حواط* رسالة إلى أم المشرق: فلسطين

أولا أشدد على تحياتي المتتابعة لكم، ولفلسطين، لكل شعب فلسطين،

لإلكم أهدي سلامي وتحياتي، ومن لا يعرفني، أنا إسمي سامي حواط، ممكن يلي ما بيعرفني، يحاول يعرفني عبر مسيرتي الفنية والثقافية بشكل عام، وفيما يتعلق بمسيرتي الفنية، لا أستطيع القول إلا انها مبنية على أسس النضال لأجل حقوق البشر بشكل عام، وبشكل خاص جداً، فلسطين، وانا ما بقول الحكي في سبيل البكي على فلسطين بعد ٦٥ على نكبتنا بنكبتها، ٦٥ سنة من السهر والتعب والحلم والحب، مفاد القول، انا من ممكن تعرفوني عبر الاشياء الي بفعلها، المهم تتعرفوا على شخصي عبر ما افعل، وعلى كل انسان عبر ما يفعل لأجل ما يؤمن ويحلم به.

وبشكل خاص قلت هالحكي، لأني بدي أحكي عن فلسطين الأم الأساس بالنسبة لي ولكل العرب وهي الأم لحضارات المنطقة والمشرق.

وبعد الشهادة ودفع ثمن شخصي وجماعي لكل التراكمات التي حصلت عبر التاريخ الحديث من الظلم بحقنا، انا كل سنة بضوي شمعة، لأن الحلم لا بد أن يتحقق والحلم لحقوق الناس والعودة للبلد الأم واحلام الناس لازم تتحقق. ولحتى نحققها لازم نبعد عن كل ما هو مادي وكل المصالح، لأجل فلسطين وحريتنا وكرامتنا، لازمنا نضافة يد ولسان وفكر والحفاظ على التاريخ والجذور واحلام جدودنا بالحرية وأراضينا وتاريخنا.

وبالآخر نحنا شعب في عندنا هوية، ما بينفع نطلع منها، ونصير بدون هوية، لانه بهديك اللحظة بنصير ما بنعرف وين رايحين. ومن هالمنطلق البسيط والصافي اعتبر نفسي ابن الطبيعة التي لا تتغير وهي الأنجح والأجمل والأفضل ومصدر المحبة والطفولة الصادقة، واتكاء عليه أقول انه امتدادنا وفضائنا الطبيعي هو فلسطين، انا أتمنى لفلسطين حق السعادة والفرح رغم الظلم بمشرقنا العربي... طالما بنحبك يا فلسطين نحنا راجعينلك.

* سامي حواط: فنان عربي لبناني، يحترف الغناء والتمثيل المسرحي والتلحين الموسيقي. اشترك مع الفنان زياد الرحباني في مسرحيات: نزل السرور وبالنسبة لبكرا شو، فلم امريكي طويل، وشي فاشل. منذ منتصف الثمانينات أسس فرقته الموسيقية المستقلة فرقة"المجموعة"، وأصدر عددا من الألبومات مثل: الرأي العام، أنا الصحة، و في شي ما شي. عرف طوال مسيرته الفنية بصداقته الحميمة مع الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية. وهو ناشط في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين والعمال والفقراء والمهمشين في لبنان. يكرس أعماله لتحقيق واقع أفضل لحقوق الإنسان في لبنان والعالم العربي.

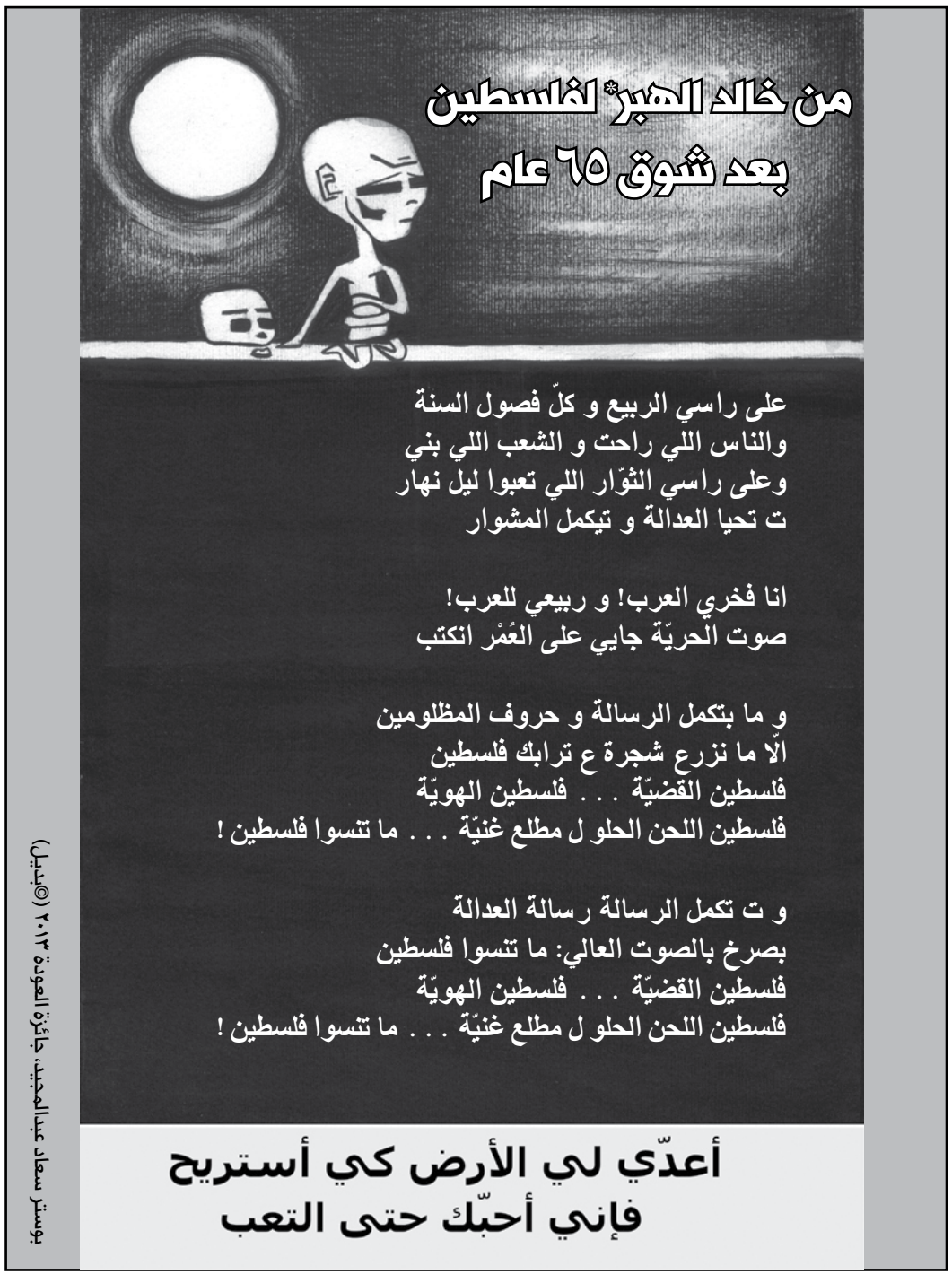

بوستر سعاد عبدالمجيد، دائرة العودة ٢٠١٣ (©بديل)

الدولة الفلسطينية الواحدة

بقلم: عبد الفتاح القلقيلي (ابو نائل)*

رغم أن مصطلح "مشروع الدولة الواحدة" صار في الفترة الأخيرة دارجا على شفاه المتحدثين، وأقلام الكاتبين، إلا إنني لا استعمل مصطلح مشروع، وإنما أميل لاعتماد مصطلح "مشكلة"، لان المشروع هو خطة للتنفيذ ضمن زمن محدد. أما المشكلة فهي في اللغة الأمر الصعب والملتبس. أما اصطلاحا فالمشكلة هي القضية الفلسفية التي لا نتوصل فيها إلى حل يقيني، نتناولها بالتأمل، و تبقى تثير التساؤل المستمر. إن المشكلة الفلسفية سؤال لم يجد حلا مقبولا لدى الجميع، فهي سؤال حي لا يزال يوضع، إنها إذن مفعمة بالحياة.

يبدو أن "الدولة الفلسطينية الواحدة" التي كانت أول تصور للحل عام ١٩٣٩، عادت لتكون آخر تصور للحل عام ٢٠١٣. قررت الحكومة البريطانية الدعوة لعقد مؤتمر يشارك فيه العرب الفلسطينيون واليهود الصهاينة وممثلون عن حكومات العراق والسعودية ومصر وشرقي الأردن، لتدارس حل للمسألة الفلسطينية. وقد انعقد المؤتمر في لندن في قصر سانت جيمس واستغرق انعقاده نحو أربعين يوماً امتدت من السابع من شباط إلى السادس عشر من آذار في العام عينه. ألا يشبه ذلك المؤتمر مؤتمرَ مدريد الذي انعقد عام ١٩٩١؟

ما هو مهم في هذا المعرض، أنه وفي يوم ٢٧ أيار من العام ١٩٣٩ أصدرت الحكومة البريطانية كتابها الأبيض الرابع، وذلك رغم فشل المؤتمر. ويتلخص المبدأ الأساسي الذي يحكم سياسة الكتاب في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تشمل كل فلسطين الانتدابية غربي نهر الأردن، ويتمثل في حكومتها جميع سكانها من عرب ويهود على قاعدة التمثيل النسبي، وترتبط بمعاهدة مع دولة بريطانيا لمدة عشرة سنين.

وفي ضوء أن الحكومة البريطانية كانت تستمد شرعية حكمها لفلسطين من عصبة الأمم المتحدة، فقد كان مقرراً في وقت لاحق أن يتم عرض الكتاب على العصبة للمصادقة عليه، غير أنه قبل التاريخ المقرر لاجتماع مجلس العصبة في ١٥ أيلول ١٩٣٩ كانت الحرب العالمية الثانية قد اندلعت في ٣ أيلول ١٩٣٩ بدخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا. ولم يجتمع مجلس العصبة منذ ذلك الحين حيث ما لبثت العصبة أن انحلت لتقوم مكانها بعد انتهاء الحرب في عام ١٩٤٥ هيئة الأمم المتحدة. فما هي الدولة الفلسطينية الواحدة؟

على الرغم من أن حل الدولتين يحظى بتأييد معظم الدول، ولو نظريا بما فيها اسرائيل وأمريكا إلا انه، يتعثر لدرجة التعذر، مما جعل بعض المثقفين الفلسطينيين، واليساريين الإسرائيليين يفكرون بالعودة إلى حل "الدولة الواحدة".

يدعو أنصار حل الدولة الواحدة إلى إنشاء دولة واحدة في فلسطين الانتداب، ما بين النهر والبحر، لتشمل ما هو متعارف عليه اليوم بمسميات كل من إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يُسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين بالعودة، ويكون للسكان العرب واليهود مواطنة وحقوق متساوية في الكيان الموحد ثنائي القومية. وبينما يتبنى البعض هذا التوجه لأسباب أيديولوجية، فإن البعض الآخر يرى فيه الحل الوحيد الممكن نظرا للأمر الواقع القائم على الأرض. وهذا الحل قد يرضي اللاجئين الفلسطينيين والمستعمرين المعتدلين إذا استعدت سلطة تلك الدولة بالتعويض وتسوية المشاكل المالية التي قد تنشأ عن تنازع الملكية. أما الرافضون لهذا التوجه فيعتبرونه خياليا غير قابل للتنفيذ إلا إذا انهزمت اسرائيل، او انهارت، أو أعلنت إفلاسها، وتعهدت الدول العظمى، وفي مقدمتها أمريكا، بتبني هذا الحل وتمويله.

الموقف والدعوة لحل الدولة الواحدة تاريخياً

صاغ الحزب الشيوعي الفلسطيني في العام ١٩٤٤ موقفه بالدعوة لقيام دولة فلسطينية على غرار المقترح المقدم في الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، ثم نادت عصبة التحرر الوطني التي ضمت الشيوعيين العرب في العام نفسه «بإنهاء الانتداب البريطاني وإقامة حكومة ديمقراطية فلسطينية مستقلة». كما أن المنظمات الفلسطينية التي تبنت الكفاح المسلح بعد نكسة ١٩٦٧ (وعلى رأسها حركة فتح)، تبنت الدولة الفلسطينية الديموقراطية العلمانية، ولكنها تختلف عن الدولة التي كانت مطروحة أيام الانتداب والتي أفترض لها أن تقوم بمساعدته آنذاك، ولكن بعد انتهائه. أما هذه الدولة فكانت ستقام على أنقاض دولة اسرائيل بعد هزيمتها، وفيها يتمتع كل «الفلسطينيين» من يهود ومسلمين ومسيحيين بالمساواة التامة بالحقوق والواجبات، وكذلك النساء والرجال.

بالرغم من أن مصطلحي: "حل الدولة الواحدة" و"الدولة ثنائية القومية" تستخدم أحيانا وكأنها مرادفات، إلا أنهما لا يعنيان بالضرورة ذات الشيء. فالدولة الواحدة ثنائية القومية هي نظام سياسي يحافظ فيه كل من الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين على الشخصية السياسية كشعبين أو قوميتين. مؤيدو هذا الطرح يرونه ضروريا لحماية الأقلية، بغض النظر عن أي مجموعة ستكون هذه الأقلية، ولطمأنة كل الأطراف أن المصلحة الجماعية لكل مجموعة ستكون محمية.

اما الدولة الديمقراطية العلمانية فهي حل يقوم على إنشاء دولة واحدة ديمقراطية، حيث لكل مواطن صوت. ويقول مؤيدو هذا الحل بأنه في الدولة ثنائية القومية ستتمترس الهويتان سياسيا بطريقة تعزز استمرار المزاحمة والتقسيم الاجتماعي القائم. يلاحظ أن البعض يرى في إضافة صفة "العلمانية" بعد الديمقراطية لا لزوم لها إلا كاستفزاز للحركات الدينية الإسلامية واليهودية على السواء، ولكن آخرون يرون أن الأمر يستلزم التوكيد لاعتبارات ترتبط بثقافة بناء دولة لكل مواطنيها على قدم المساواة وبدون تمييز.

وبعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، لاحت إمكانية تسوية بين اسرائيل والعرب عموما والفلسطينيين خصوصا، فبدأت سيناريوهات الحلول المعقول منها و"الفهلويّ" و"البهلول": فكانت فهلوية المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ "إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره أو انسحاب العدو عنه"، وكان "الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، تحت السيطرة الإسرائيلية لمدة عشرة سنين" كما أقتُرح في اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وكان الحكم الذاتي بقيادة "روابط القرى" كقيادة فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨١، وهي تشكيلات أنشأها الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٧٨ في القرى الفلسطينية لإثارة الحزازات بين المدينة والقرية، ولشق الصف الوطني. وقد هدف هذا المشروع لزعزعة منظمة التحرير الفلسطينية في نفوس الفلسطينيين، ولشطبها كممثل شرعي للفلسطينيين، وإيجاد بديل يمكن لإسرائيل التفاهم معه وتنفيذ مخططاتها التصفوية للقضية الفلسطينية. وجاءت هذه الفكرة في أجواء مفاوضات كامب ديفد مع المصريين برعاية أمريكية، خاصة انه كان من ضمن خطة كامب ديفد إنشاء نظام حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي المحتلة، تتولاه شخصيات فلسطينية، حيث أن الفكرة التي كانت بانتخابات البلدية عام ١٩٧٦، ورغم انها كانت انتخابات في ظلال حراب الاحتلال، إلا أنها لم تأت للمجالس البلدية بعملاء ومتعاونين مع سلطات الاحتلال، بل جاءت بشخصيات وطنية اضطرت اسرائيل لانتهاج سلسلة من محاولات الاغتيال بحقهم، ونجحت مع الطويل، وفشلت مع الشكعة، واضطرت لإبعاد عبد الجواد صالح، وفهد القواسمي، ومحمد ملحم. اما "بهلولية" معمر القذافي، فكانت في كتابه الأبيض والتي اسماها "إسراطين" بدمج اسرائيل وفلسطين "في دولة واحدة ديمقراطية من أجل التعايش السلمي". وبعد تعثر مسيرة مؤتمر مدريد فُتحت طريق التفافية أدت الى اوسلو لتنتج مسرحية بعنوان "غزة واريحا أولا" باتجاه حكم ذاتي محدود، يتطور إلى دولة فلسطينية مستقلة منزوعة السلاح لا تهدد امن دولة اسرائيل بأي شكل من الأشكال، ولا على أي مستوى من المستويات.

وكانت القيادة الفلسطينية جادة ومخلصة بالالتزام بشروط أوسلو رغم قساوتها، وعُزفت معزوفة "حل الدولتين" على كافة الأدوات الموسيقية الغربية منها والشرقية: من البيانو الى الطبلة والناي، وحتى الربابة. ولكن اسرائيل، وبعد مقتل رابين، وخاصة صعود نتنياهو المعارض أساسا لأوسلو، لم تلتزم بأي شيء ايجابي بل فاقمت ممارساتها.

أمام هذه الإجراءات الإسرائيلية من جدار عنصري وضم ونهب للأراضي وعزل للسكان وإقامة المعازل والكنتونات/ البانتوستانات على طريقة عنصريي جنوب افريقية في مرحلة الأبارتهايد، لم يبق أفق أمام حل الدولتين كخيار لحل الصراع على أرض فلسطين الانتداب، بل ان الإجراءات الإسرائيلية تؤكد ان النكبة كحدث تاريخي ما زال مستمرا. ولعل الخطير حاليا هو أن الجدار العنصري اليوم في احدى نتائجه وتمظهراته خلق حالة لجوء جديدة، لكن هذا اللجوء ما زال مسكوتا عنه، فنحن نتحدث اليوم عن فصل مجموعة ضخمة من البشر عن مصادر رزقهم، أي الأرض، وبدأنا نتحدث عن مفاهيم كفلاح بلا فلاحة، ومواطن بلا أرض، ولا أحد يدرك ما ستفرزه هذه النكبة الجديدة المستمرة من نتائج كارثية.

ورغم ذلك حاول الفلسطينيون، من خلال محاولة الحصول على وضع الدولة في الأمم المتحدة، انقاذ "حل الدولتين"، غير أن هذا الهدف بات صعب المنال، لدرجة أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، شدد في شهر أيلول ٢٠١٢، في خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة على أن "حل الدولتين هو الخيار الوحيد المستدام، لكن الباب قد يغلق قريبا وبشكل دائم".

©بديل

وتعليقا على قيام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتقديم طلب للحصول على وضع دولة غير عضو في الأمم المتحدة قالت العضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي "لقد سُمح لإسرائيل بتقويض حل الدولتين، إلى درجة ان هذه المحاولة هي الأخيرة للفلسطينيين لمحاولة إنقاذ فرص السلام وحل الدولتين". ومع تعثر عملية السلام هذه فان خيار الدولة الواحدة التي تضم فلسطينيين وإسرائيليين بدأ يحرز تقدما على أرض الواقع.

كنت سفير فلسطين لدى اثيوبيا، وكانت تربطني صداقة شخصية مع السفير الايطالي. وفي شهر تشرين أول عام ١٩٨٣ صدر قرار بنقلي إلى ايطاليا، فدعاني السفير الايطالي لحفلة عشاء وداعية. ابلغني السفير الايطالي يومها ان القنصل الايطالي في القدس أرسل تقريرا لوزارة الخارجية الايطالية يقول فيها "أن الاستيطان الإسرائيلي جعل الضفة الغربية كقطعة الجبنة السويسرية التي يسمونها جبنة الفأر، لأنها مخرّقة، لدرجة انه يتعذّر إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة اسرائيل حتى لو كان صديق عرفات "يوري افنيري" هو رئيس وزراء اسرائيل، أو لو كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي هو الحزب الحاكم. ورغم المنطق الساذج، والمنطق العميق يقولان أن اتفاقية اوسلو يجب ان تكون خطوة على طريق إزالة المستوطنات الإسرائيلية، ومن أولى ثمارها سيكون وقف النشاط الاستيطاني بالكامل، إلا أن الواقع قال أن الاستيطان الإسرائيلي تضاعف عدة مرات منذ ذاك التاريخ، وكأن اوسلو كانت حشوة دافعة لتسرّع الاستيطان في الضفة الغربية عموما، وحول القدس خصوصا.

لذلك لم يبق أمام الفلسطينيين إلا سبيل من سبيلين: الدولة الديمقراطية على أنقاض دولة اسرائيل كبرنامج سياسي في إطار استعادة مسيرة الثورة الفلسطينية، او الدولة الفلسطينية الواحدة والتي بدأ بعض المثقفين الفلسطينيين، واليساريين الإسرائيليين يروجون لها، كما أسلفنا أعلاه، على أساس يشبه إلى حد كبير الدولة الفلسطينية التي دعا لها الكتاب الأبيض البريطاني الرابع، أي العودة الى عام ١٩٣٩، أو عام ١٩٦٩، متجاوزين ما حصل بعد ذلك من حروب واتفاقات...

*عبد الفتاح القلقيلي (أو نائل): كاتب وباحث فلسطيني، الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف، وعضو الهيئة العامة لمركز بديل.

بعيداً عن الكليشهات والشعارات النمطية:
مركز بديل يستعرض واقع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في المنتدى الاجتماعي العالمي ٢٠١٣

©بديل

بحضور أكثر من ٣٠،٠٠٠ مشارك و٤،٠٠٠ من منظمات المجتمع المدني في العالم، يوصف المنتدى الاجتماعي العالمي لدورة ٢٠١٣ في تونس كأكبر دورات المنتدى منذ انطلاقه في العام ٢٠٠١ في بورتو اليغري. هذا بالإضافة للحضور الفاعل والمشاركة في مختلف الجلسات والفعاليات المنظمة على هامش انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي، نظم مركز بديل ورشة عمل لمدة ساعتين حول واقع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. وقد أوضح بديل عبر هذه الورشة طبيعة منهجه المتكامل في التعاطي مع حيثيات النكبة المستمرة وما نتج وينتج عنها من تهجير قسري للفلسطينيين وحالة العزل والتشظية المفروضة عليهم في مختلف أنحاء فلسطين والشتات. يتناول بديل النكبة كعملية مستمرة وموجهة ضد الفلسطينيين ولها تأثيرات عميقة متعددة عليهم. ويرتكز بديل في تحليله على عدم جواز حصر قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار جغرافي او زمني واحد دون غيره، وكذلك عدم قصر قضيتهم في مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين دون غيرها، الامر الذي من شأنه ان تخدم السردية الصهيونية.

في المقابل، فان بديل يدعو لاعتماد تحليل أسس الصراع والأسباب الجوهرية التي خلقته ولا زالت تحركه وتتسبب في إدامته وذلك لمعالجتها جذريا. وبدون هذا، لا يمكن ايجاد التوصل إلى حل عادل للصراع مع الصهيونية في فلسطين. ولعل نتائج المسح الشامل لقضايا الشباب الفلسطيني الذي قدمه بديل مؤخرا، حيث قدم هذا المسح إطلالة على واقع الشباب الفلسطيني في مناطق تواجد الشعب الفلسطيني السبع الاساسية، أي في كل من: الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر وشرق القدس بالإضافة لبلدان الطوق في كل من سوريا ولبنان والأردن، خير دليل على ضرورة رفض مبدأ تجزئة قضية اللاجئين جغرافيا او زمانيا.

يذكر ان المنتدى الاجتماعي العالمي لقاء سنوي لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومة حول العالم يهدف لتركيز الجهود على تبادل الخبرات وبناء تجارب النضال المشترك في سبيل تحقيق حقوق الإنسان وكرامته والحفاظ عليهما سعياً لعالم أكثر ديمقراطية وعدل. ويأتي دوما في الفترة عينها التي يعقد فيها مؤتمر دافوس الاقتصادي، ليشكل بذلك المنتدى الاجتماعي العالمي مثالا للتحركات الجماهيرية والمدنية في مواجهة سياسيات الليبرالية الجديدية والعولمة الضارية التي تمس بمصالح الشعوب وحقوقها. وفيما يتعلق بموقع مركز بديل، فهو مشارك دائم ودوري في أنشطة المنتدى الاجتماعي العالمي لما يراه من أهمية لإبراز واقع قضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة تطبيق حقوقهم وتفعيل العمل المشترك مع المناضلين في سبيل العدالة والحرية حول العالم من خلال هذا المنبر.

مركز بديل وبالشراكة مع عدد من المؤسسات القاعدية وبالتعاون مع بلدية الخضر ينفذون يوم عمل تطوعي في أراضي قرية الخضر المهددة بالمصادرة

تحت شعار" لنتحد في مواجهة التهجير القسري للفلسطينيين" نفذ بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين وبالشراكة مع عدد من المؤسسات القاعدية وبالتعاون مع بلدية الخضر يوم عمل تطوعي في الذكرى السابعة والثلاثين ليوم الأرض. تخلل اليوم زراعة ١٥٠ شجرة زيتون في أراضي "خربة عليا" الواقعة في قرية الخضر والمهددة بالمصادرة من قبل سلطات الاحتلال لصالح جدار الفصل العنصري، والمقابلة للشارع الاستيطاني رقم ٦٠ جنوب بيت لحم.

وقد شارك في تنفيذ النشاط أكثر من ١٠٠ متطوع من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في محافظتي بيت لحم والخليل، بالإضافة إلى عدد من المتطوعين الأجانب المتضامنين مع عدالة القضية الفلسطينية وبمشاركة عدد من المزارعين وأصحاب الأراضي في تلك المنطقة. وقد ساهم المتطوعون في زراعة ١٥٠ شجرة زيتون في اراضي تبلغ مساحتها اكثر من ١٥ دونما تعود ملكيتها للمزارع رياض عبد اللطيف من قرية الخضر. وقد جاء تنفيذ هذا النشاط للتأكيد على عمق علاقة الفلسطيني بأرضه، والاهتمام بها وفلاحتها تصدياً لسياسة التهجير والاقتلاع التي تنتهجها حكومة الاحتلال، وتحديداً في المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاقية اوسلو.

هذا وعبر المشاركون في النشاط عن سعادتهم بمساندة أصحاب الأراضي المهددة بالمصادرة وقالوا ان يوم الأرض يعبر عن ارتباط الفلسطيني بأرضه، وان الارض هي عنوان الصراع مع الاحتلال ومستوطنيه، وانه يجب الاهتمام بها والحفاظ عليها بزراعتها والتواجد فيها ومساندة المزارعين والوقوف معهم في مواجهة سياسة الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بالمصادرة المستمرة والضم والعزل والإغلاق وغيرها من السياسات.

وقد جاء هذا النشاط ضمن سلسلة من الفعاليات التطوعية المنظمة التي يقوم بتنفيذها مركز بديل في مختلف مناطق الضفة الغربية ضمن الحملة التي أطلقها مؤخراً لرفع الوعي حول سياسة التهجير القسري المستمر الذي يتعرض له الفلسطينيون وسعيا لإحياء وتنشيط العمل الطوعي الوطني. هذا وقد نفذ هذا النشاط التطوعي بالتعاون مع بلدية الخضر وبالشراكة مع المؤسسات القاعدية التالية:

©بديل

- مبادرة الدفاع المشترك/جمعية الشبان المسيحيين
- مركز المعلومات البديلة، بيت ساحور
- مركز لاجئ، مخيم عايدة
- مركز الرواد، مخيم عايدة
- مؤسسة شروق، مخيم الدهيشة
- مركز ثقافة الطفل، مخيم الفوار
- مركز العمل الشبابي للتنمية المجتمعية (ليلك)/مخيم الدهيشة

مركز بديل وبالتعاون مع مركز السلام ومجموعة من المؤسسات القاعدية في منطقة بيت لحم
ينظم فعالية فوتوغرافية سينمائية ارتباطاً بفعاليات أسبوع مقاومة الفصل العنصري الإسرائيلي حول العالم

©بديل

بيت لحم، ١٤ أذار ٢٠١٣، في إطار فعاليات أسبوع مقاومة الفصل العنصري الإسرائيلي، قام بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بتنظيم فعالية في قاعة وسينما مركز السلام/بيت لحم، وهذا بالتعاون مع كل من مركز السلام، مركز المعلومات البديلة/بيت ساحور، مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة OPGAI، مؤسسة شروق/مخيم الدهيشة، مركز العمل الشبابي للتنمية المجتمعية (ليلك)/مخيم الدهيشة، جمعية الرواد للثقافة والمسرح/مخيم عايدة، مركز ثقافة الطفل/مخيم الفوار، ومركز لاجئ/مخيم عايدة.

حيث اشتملت الفعالية على معرض للصور الفوتوغرافية، التي تتطرق لمظاهر الفصل العنصري والممارسات الاستعمارية العنصرية من قبل جيش الاحتلال ضد سكان البلدة القديمة في الخليل. كما جاء الجناح الآخر في المعرض ليقدم مجموعة من الصور الملتقطة عبر عبور عديد من الحواجز العسكرية الاستعمارية في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، حيث كان المعرض الأول من إنتاج لجنة حماية الخليل أما الثاني فقد كان بعدسة فريق التصوير الفرنسي المعروف باسم ماجدة وأندريا.

وتلا ذلك عرض للجزء الخامس من فلم "سيرة لاجئ" لفريق الإخراج المكون من أسيل منصور وبيرلا عيسى وآدم شابيرو، إذ يتناول الفلم عدة محاور تتعلق بمسيرة اللاجئين الفلسطينيين منذ الإقتلاع حتى جدل الحديث عن العودة في ظروف الواقع الراهن اليوم. وقد حضر هذه الفعالية مجموعات من الشباب الناشط في مخيمات اللجوء في منطقة بيت لحم، إلى جانب عدد من المتضامنين والمقيمين الأجانب في فلسطين.

وكان قد افتتح أعمال المعرض الفوتوغرافي قداسة المطران ثيوذيوس عطا الله حنا- رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس- الذي أكد على ضرورة مقارعة إرادة الاستعمار بإرادة اكثر صلابةً وتمحوراً حول الحقوق الفلسطينية الغير قابلة للتصرف.

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

إعلان انطلاق جائزة

للسنة السابعة على التوالي، يعلن بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق الم

إنا هنا باقون، نحرس ظل ال

طريقة إرسال

يتم إرسال المواد للمشاركة على بريد ألكتروني rd@badil.org
بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. بيت ل

شـروط وتوضيحات عامـة (تنطبق ا

1. على كل مشارك/ة التقيد بكافة الشروط التفصيلية الخاصة بكل حقل من الحقول،
2. المشاركة مفتوحة للفلسطينيين وغيرهم ولكافة الأعمار، ومن كافة أنحاء العالم.
3. يشترط في الأعمال المشاركة أن تكون أصيلة مبتكرة لم يسبق نشرها بأي شكل من الأشكال.
4. أية مشاركة تحمل مضامين أو رموزا عنصرية من أي نوع أو شكل، سيتم استثناءها من المنافسة.
5. لكل مشارك/ة الحق بتقديم مشاركة واحدة فقط لا غير، على انه يجوز له/ا أن يشارك في أكثر من حقل.
6. يتكفل بديل بطباعة، ونشر، وتوزيع، وترويج المشاركات الفائزة، في كتب خاصة، أو ضمن إصدارات مركز بديل المختلفة، بحسب شروط كل حقل.

WWW.BADIL.ORG

جائزة العودة لأفضل كاريكاتير لليوم العالمي للاجئ

موضوع الكاريكاتير الفني:

التحيز/الإسناد الدولي لإسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وخصوصا حق اللاجئين في العودة.

الشروط الخاصة والمواصفات الفنية:

يمكن استخدام الكومبيوتر وأية تقنيه أخرى لتنفيذ العمل المشارك،
يجب ان تتوافر في العمل المشارك المواصفات الفنية التالية:
حجم A4 ،
ألوان CMYK،
Resolution: ٣٠٠ DPI

٣. إرسال النسخة الأصلية لضمان جودة النسخ والحفظ الالكتروني والتقييم الموضوعي.
٤. تقبل الرسومات ملونة أو بالأبيض والأسود.
٥. يراعى في العمل عنصري جودة وقوة ووضوح الفكرة، وجودة التنفيذ/التجسيد الفني.

موعد وطريقة التقديم:

ترسل المشاركاتعلى عنوان البريد الالكتروني awdaaward@badil.org، أو تسلم باليد، او ترسل بالبريد السريع إلى مركز بديل على العنوان التالي: ص.ب ٧٢٨ بيت لحم، الضفة الغربية-فلسطين.

يرفق مع المشاركة ملف (ورد Word) يتضمن المعلومات التالية:
سيرة ذاتية من خمسة أسطر على الأكثر،
الاسم أو الكنية
العنوان
رقم الهاتف- العنوان الإلكتروني.

آخر موعد لتقديم المشاركات: الجمعة ٣١ ايار ٢٠١٣

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار
الجائزة الثانية: ٨٠٠ دولار
الجائزة الثالثة: ٦٠٠ دولار

- كما ويتكفل مركز بديل:

بطباعة الكاريكاتير الفائز بالجائزة الأولى ونشره بأكثر من ٥٠٠٠ نسخة توزع في كافة أنحاء فلسطين والمنافي في يوم اللاجئ العالمي.
إقامة معرض خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط بالاستناد إلى توصية اللجنة خلال حفل الاختتام وتوزيع الجوائز.
بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بحسب تقدير لجنة التحكيم وبمنحهم جوائز تقديرية خلال مهرجان الجائزة الذي يقام في تموز ٢٠١٣.

ة العودة للعام ٢٠١٣

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

WWW.BADIL.ORG

مواطنة واللاجئين عن إطلاق جائزة العودة السنوية للعام ٢٠١٣، تحت شعار:

تين والزيتون، جيلاً فجيلا

ى المشاركات

awdaawa، أو تسليمها او إرسالها بالبريد على عنوان مركز بديل:
حم، شارع الكركفة، عمارة المجد (بجانب فندق بيت لحم)، الطابق الأول.

الشروط التالية على كافة الحقول):

7. يكرم مركز بديل ويسلم الجوائز النقدية والتقديرية للفائزين/ات في جميع الحقول خلال مهرجان الجائزة في تموز 2013.
8. تصدر الأحكام عن لجان تحكيم مهنية ومستقلة عن مركز بديل، ويلتزم بديل بأحكامها وتوصياتها.
9. لمركز بديل الحق في استخدام، وتحرير، ونشر جميع المواد المشاركة، وبالطريقة التي يراها مناسبة، على ان لا ينتقص ذلك من حقوق المشارك/ة الفكرية والأدبية والفنية.
10. عدم استلام المشاركات في المواعيد المحددة في الشروط التفصيلية، يؤدي إلى استثنائها حتى لو كانت قد أرسلت بالبريد قبل التاريخ المعلن.

جائزة العودة للصورة الفوتوغرافية

موضوع الصورة الفوتوغرافية:

يتمحور موضوع الصورة الفوتوغرافية حول مظاهر النكبة المستمرة، و/أو سبل/ أشكال مواجهتها، و/أو واقع ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين.

الشروط الخاصة والمواصفات الفنية:

يجوز تقديم الصورة ملونة أو اسود وابيض.
ان تكون الصورة على طبيعتها، حيث لا تقبل الصورة المعالجة ضمن البرامج الالكترونية إلا إذا أرفقت النسخة المعالجة بالصورة الأصلية.
لا تحتوي الصورة على نصوص مضافة بما في ذلك اسم المشارك/ة.
ان تكون الصورة بدرجتي وضوح ودقة عاليتين، وترسل بملف من نوع (jpg) وجودة (٣٠٠ dpi).
لا يتحمل مركز بديل مسؤولية قانونية عن أي إخلال في حقوق ملكية الصورة المرشحة والفائزة.

موعد وطريقة التقديم:

ترسل النسخة الالكترونية للصورة على ملف خاص، بالإضافة إلى ملف من نوع (word)يحتوي على السيرة الذاتية للمشترك/ة، وشرح مختصر عن الصورة يتضمن التعريف بالصورة (المكان، الزمان، الحدث/المناسبة، الشخوص إذا لزم، والمحتوى) بما لا يتجاوز ٥٠ كلمة. على بريد الكتروني: awdaaward@badil.org

آخر موعد لتقديم المشاركات: يوم الجمعة، ٣١ ايار ٢٠١٣

قيمة الجائزة:

الجائزة الاولي: ٩٠٠ دولار
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار

- كما ويتكفل مركز بديل:

طباعة ونشر الصور الفائزة ضمن إصدارات بديل المختلفة.
إقامة معرض خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط بالاستناد إلى توصية اللجنة خلال حفل الاختتام وتوزيع الجوائز.
بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بحسب تقدير لجنة التحكيم وبمنحهم جوائز تقديرية خلال مهرجان الجائزة الذي يقام في تموز ٢٠١٣.

جائزة العودة لقصص الأطفال

الموضوع القصة:

تعزيز مفهوم الهوية الوطنية لدى الأطفال من خلال تناول الرموز الوطنية العامة مثل فلسطين الأرض، العلم، الكوفية، الزيتون، الصبار، وغيرها.

شروط خاصة:

الشروط والتوضيحات العامة جزء لا يتجزأ من الشروط الخاصة لكل حقل.
أن تكون القصة ملائمة للأطفال (ما دون عشر سنوات فقط).
أن تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة.
أن لا يزيد عدد كلمات القصة عن ٢٠٠ كلمة.
من الممكن للكاتب/ة أن يرفق القصة برسومات أو صور أو ملاحظات متصلة بموضوع القصة، سواء أكانت من إنتاجه أو من إنتاج شخص آخر شاركه العمل و/أو أجاز له استخدامها لهذا الغرض، مع الأخذ في الاعتبار أن الرسومات المرفقة غير ملزمة لاستخدامها عند نشر القصة.
ستخضع القصص الفائزة للتحرير قبل النشر.

موعد وطريقة التقديم:

ترسل القصص المرشحة، بملف الكتروني من نوع word فقط مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلف وعنوان الاتصال به، على البريد الإلكتروني: awdaaward@badil.org، أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) إلى مركز بديل.

آخر موعد لتقديم المشاركات: يوم الجمعة، ٣١ ايار ٢٠١٣

قيمة الجائزة:

الجائزة الاولى: ٢٠٠٠ دولار
الجائزة الثانية: ١٠٠٠ دولار
الجائزة الثالثة: ٧٠٠ دولار

- كما ويتكفل مركز بديل:

بطباعة ونشر القصص الثلاث الفائزة ضمن إصدارات مركز بديل المختلفة.
يمنح مركز بديل أصحاب النسخ الفائزة ١٠٠ نسخة من الإصدار مجانا.
يكرم بديل أصحاب أفضل عشر قصص، بحسب توصيات لجنة التحكيم ويمنح أصحابها جوائز تقديرية خلال مهرجان التكريم الذي يقام في تموز ٢٠١٣.

إعلان نتائج مسابقة جائزة العودة السنوية ٢٠١٣- حقل أفضل بوستر للنكبة

أعلن بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين اليوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٤/٢٥ عن أسماء الفائزين/ات في حقل البوستر المركزي للنكبة من جائزة العودة السنوية للعام ٢٠١٣، والذي يختص بفن البوستر وارتباطه بالنضال الفلسطيني في سبيل تحقيق العودة وتقرير المصير.

وقد أنهت لجنة التحكيم المختصة تقييمها للمشاركات التي وصلت إلى حقل البوستر لهذا العام، والتي بلغت ٩٠ مشاركة وصلت من مختلف مناطق فلسطين التاريخية والشتات. وبعد نقاش معمق لمحتوى المشاركات وجوانبها الفنية وإجراء التقييمات وفقاً للمعايير المهنية المرعية والشروط التي وضعت من قبل لجنة التحكيم، فقد رأت اللجنة المكونة من الفنان الفلسطيني يوسف كتلو والسيد محمد عليان من دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وكل من باسم صبيح وعطا الله سالم من مركز بديل، أن المشاركات لهذا العام تميزت عن السنوات السابقة في الإبداع في تجسيد المحتوى النضالي في الاعمال الفنية. كما وأشارت لجنة التحكيم الى ان نسبة كبيرة من المشاركات لهذا العام قد التزمت بالمعايير والمتطلبات المرعية لجائزة العودة السنوية. وقد رأت اللجنة أن معظم الأعمال المشاركة يمكن توظيفها كأدوات فنية- نضالية لخدمة العمل الدعوي على كل المستويات: المحلية والدولية، الشعبية والرسمية، وذلك لما تحمله من قيمة جمالية ورمزية إنسانية وسياسية.

بناءً على ذلك؛ فقد كانت النتائج على النحو التالي:

- الجائزة الأولى وقيمتها ٢٠٠٠ دولار، لبوستر الفنان مصعب ابو سل المقيم في مخيم البريج، قطاع غزة.
- الجائزة الثانية وقيمتها ١٠٠٠ دولار، لبوستر الفنان محمد جعيدي من مدينة قلقيلية، الضفة الغربية.
- الجائزة الثالثة وقيمتها ٧٠٠ دولار، لبوستر الفنان شحدة درغام المقيم في قطاع غزة.

أما الجوائز التقديرية المتبقية فقد منحت بالتساوي لكل من بوسترات الفنانين:

- هدى شمس الدين، الولايات المتحدة الأمريكية.
- عامر الشوملي، بيت ساحور.
- امنة حبوب، رام الله.
- عزت مكركر، بيت جالا.
- عبد المهدي حنني، نابلس.
- زياد حاج علي، رام الله.
- رامي عباس، اسبانيا.

وقد أشار مركز بديل الى ان تكريم الفائزين/ات في حقل البوستر لهذا العام سيتم في الفعاليات التي سيقيمها المركز ضمن فعاليات مقاومة النكبة المستمرة، حيث سيحدد التاريخ لاحقا.

وفي نفس الإطار، فقد أشار مركز بديل إلى استمرار استلام المشاركات في حقول الجائزة الثلاث المتبقية، وهي حقل قصة الأطفال وحقل الكاريكاتير وحقل الصورة الفوتوغرافية، اذ سيكون الموعد النهائي لاستلام المشاركات في هذه الحقول يوم الجمعة الموافق ٣١ أيار ٢٠١٣.

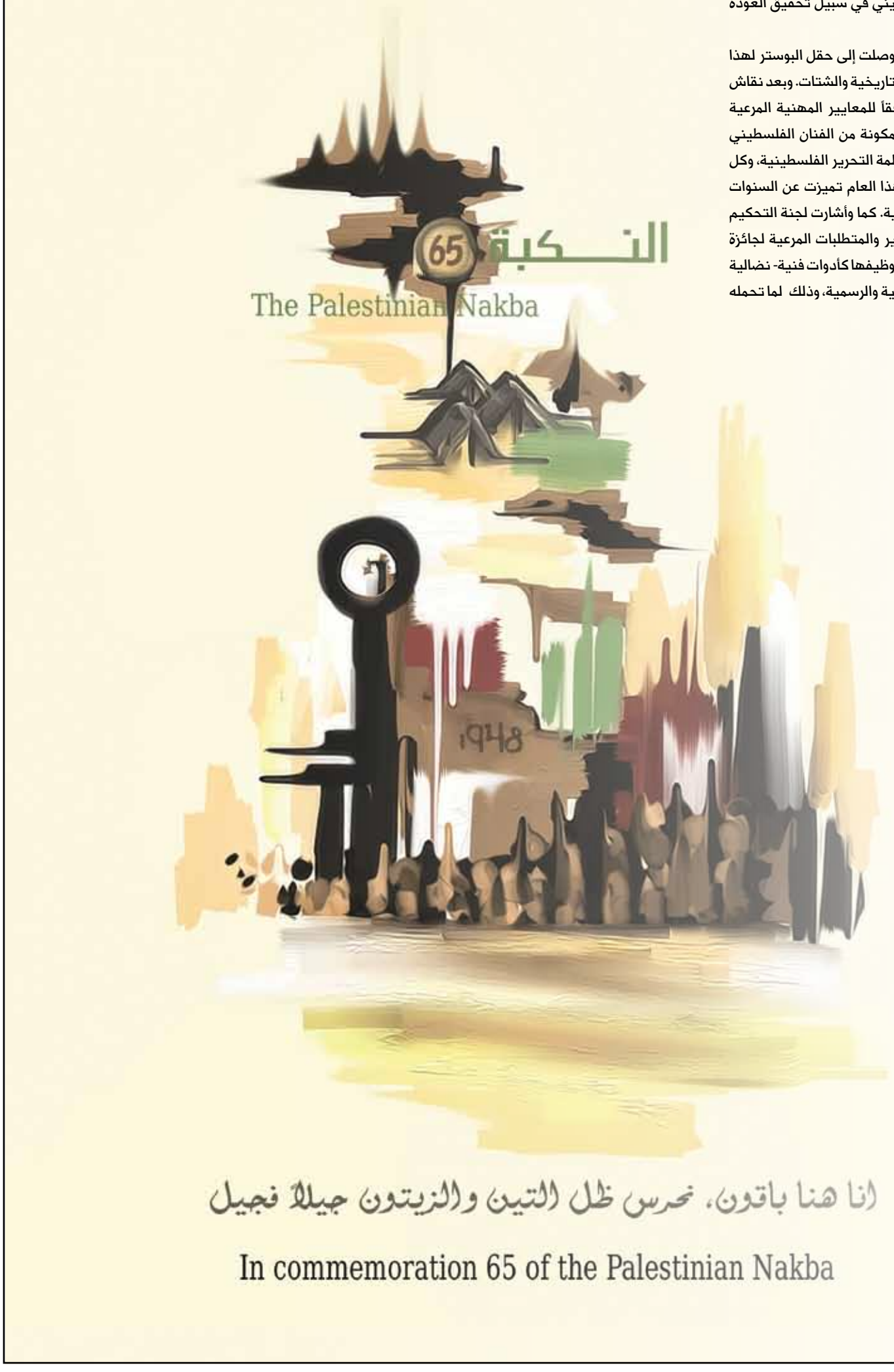

بوستر محمد جعيدي، صاحب المرتبة الثانية، جائزة العودة ٢٠١٣ (©بديل).

نحو تفكيك المحميات

بقلم: فراس جابر*

هل يمكن لنا أن نقيم جسراً للعودة؟ هل لهذا الجسر أن يُحول الحديث عن نكبة الشعب الفلسطيني من سرد مضني للألم والذكرى إلى حافز للعودة؟ هل له أن يمر فوق قرارات الأمم المتحدة التي ما تزال بانتظار التطبيق بتحويلها إلى فعل مركزي جديدا؟

فعل مركزي جديد يؤسس على إقامة بنى شعبية فلسطينية تتجاوز مسألة الاحتفاظ والمناداة بحق العودة ونتقل به إلى ممارسة فعلية له بشتى الطرق والوسائل الشعبية. فعلاً ينبني جدياً ويلتقط مسيرات اللاجئين على حدود سوريا ولبنان، وعبور بضعة أفراد بالفعل ووصولهم إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها، بحيث تصبح صيرورة دائمة الدلالة ومتعددة الأشكال والوسائل. هذا الفعل الذي يؤسس لبنية مركزية قائمة على مقولة واحدة «ممارسة حق العودة» بحيث تُوظف في سبيلها كافة الطاقات الوطنية المهدورة لتصبح ذكرى النكبة ممارسة مضادة تناهض فعل «نفي» الفلسطيني إلى «حضور» منزرع في أرضه ووطنه، وتعمل على تفكيك «المحميات» التي أسسها الاستعمار الصهيوني وصولاً إلى فضاء فلسطيني حر ومتحرر من القيود والحواجز والجدران والأسلاك الشائكة.

إن تركيز الممارسة السياسية الرسمية والحزبية في الأراضي الفلسطيني قائم على أسس «محسوبة» بحيث لا تزعج القوى الدولية، ارتكازاً على جملة مصالح تأسست على مر عقود. أما نوع الممارسة الثانية التي أضحت في تراجع مستمر فتتمثل فيما يعرف بـ مقاومة «محسوبة»، بحيث تسهم في إضفاء مشروعية على مشروع سياسي، كما أنها تميل إلى تكرار فكرة «المغالبة»، وتتجاهل القدرة والإمكانية لزراعة الإنسان الفلسطيني على أرضه. الأهم أن هذه البنى السياسية لا تعمل وفقاً لمقولة السيطرة وتحرير الحيز الفلسطيني، ككينونة مادية، وعلاقات بجوهر إنساني، وأنظمة الحكم، من الاحتلال، بل يتم العمل على انتظار لحظة واحدة تمر عبر «السلام» من أجل اكتساب السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، علماً بأن الاحتلال لا يتوقف عن ممارسة الاقتلاع والإزاحة بحق الفلسطينيين.

إذن، كمحصلة لهذا التنويه العجول، نحن نتحدث عن تجاوز بنى الفعل الفلسطيني القائمة والمحدودة إلى بنية شعبية مرنة يمكنها بالمران والممارسة أن تخلق فعلاً جديداً قائماً بالأساس على تحقيق العودة من خلال وسائل وتنظيرات تتجاوز السائدة، بحيث تحول زخم الارتباط الحنيني بالأرض والمكان إلى علاقة تواصل معها. نعرف أن تخليق «الجديد» يصطدم بالقديم عادةً، ولكن هذا الجديد يرتبط بالقديم الأصيل لأنه يستعيده، ويعود به إلى لحظة زمنية أصلية ومتجددة بذات الوقت.

معادلة القضية الفلسطينية، وفي محاولة شديدة لتبسطيها تنطوي على الأرض والإنسان، والأدوات المستخدمة الآن تتجاهل الأرض والإنسان، وتركز على البنى السياسية، لذلك نجد أن حضور القضية الفلسطينية والانتماء الوطني في تجليات الوعي العامة في تراجع مستمر، لأن الإنسان بطبعه يميل للحرية على حساب الخضوع والضبط لسلطة سياسية مهما كانت، فما بالك بوجود بنية استعمارية تعمل على الاقتلاع من جهة، وزرع ما هو غريب من جهة أخرى، فيما نجد أن البنى الفلسطينية تعمل على الإخضاع أكثر. يبقى أمامنا كإستراتيجية أن يتم توظيف كامل لأحد عنصري الصراع (الإنسان) توظيفاً يمعن في تحقيق شرط الإنسانية من خلال ممارسة الوجود والتحرر، وكذلك توظيفاً يتيح ممارسة العودة كشرط إنساني فلسطيني، أي أن تحقق العودة لأي فلسطيني من الشتات أو الأراضي المحتلة من خلال ممارسة العودة إلى الأرض، أي أرض فلسطينية وبناء تفاعل معها من خلال البناء والعمل والزراعة، عودة لا تلتزم بمناطق «التواجد» الفلسطيني المقيدة، بل تنفتح نحو المناطق الفلسطينية غير المأهولة.

يعيدنا غسان كنفاني وإلياس خوري وناجي العلي وغيرهم، من خلال الأدب المقاوم إلى أفراد مارسوا هذا الحق بالعودة عبر ممارسة المقاومة والنضال أو من أجل الرجوع للوطن. ففي عائد إلى حيفا «حين وصل سعيد إلى مشارف حيفا، قادما إليها بسيارته عن طريق القدس، أحس أن شيئا ما ربط لسانه، فالتزم الصمت، وشعر بالأسى يتسلقه من الداخل. وللحظة واحدة راودته فكرة أن يرجع، ودون أن ينظر إليها كان يعرف أنها آخذة بالبكاء الصامت، وفجأة جاء صوت البحر، تماما كما كان. كلا، لم تعد إليه الذاكرة شيئا فشيئا. بل انهالت في داخل رأسه، كما يتساقط جدار من الحجارة ويتراكم بعضه فوق بعض. لقد جاءت الأمور والأحداث فجأة، وأخذت تتساقط فوق بعضها وتملأ جسده." وبقدر ما يشدنا، وما يزال فاعلاً، هذا الأدب إلا أنه لم يوظف سياسياً ووطنياً بالمعنى الواسع ضمن الصراع، بل بقي مادة تحريضية، وفي الفترات الأخيرة تميل البنى السياسية والفكرية الرسمية إلى تجاهل هذا النوع من التحريض الفكري الوطني، وتعمل على إشهار الصور الفنية والذائقة الشعرية.

العدو يميل خلال الصراع إلى توظيف منهجي وواعي لفكرة الاقتلاع والفصل، فنجد أن بناء السور الفاصل أو الجدران حول الحدود هي محاولة لتحقيق هدفين، والهدفان أهم من فكرة "الأمن" وحدها، أو حتى فكرة "ألفصل" أي فصل الفلسطيني عن "الإسرائيلي" رغم صوابيتها، إلا أنها تسعى لتحقيق الهدف الأول المعروف بالسيطرة على الحيز والأرض، والحيز هنا يعني الداخلي "المأسور"، والثاني هي احتجاز الفلسطيني العربي بالخارج، ومنع دخوله إلا ضمن شروط الضبط والتطويع التي تحددها قوة الاحتلال، أي أنها تأسر الفعل الممكن وتبقيه بالخارج/ الداخل تحت الحد الأدنى الذي يجب أن يتوفر للبقاء على قيد الحياة.

نحن نجد أنفسنا أمام لحظة مختلفة في تاريخ الاستعمار تتشابه ربما في تاريخ استعمار أمريكا الشمالية من قبل أوروبا الكولونيالية، فالاستعمار يميل لفصل نفسه داخل أماكن محصنة ومعزولة عن باقي الشعب المستعمر من أجل حماية نفسه، إلا أننا كفلسطينيين محصورين في أماكن محصنة تشبه السجون الكبيرة التي تتبع نفس التقنية في "الضبط" و"التحكم" بالأسرى، وتقسيمهم إلى مجموعات أصغر ليسهل التحكم فيهم، وأي قراءة لتقسيم الضفة الغربية يوصلنا لنفس النتيجة.

هذا ما حصل فعلاً في تاريخ استعمار أمريكا الشمالية التي "جادلت" في أن السكان الأصليين لا يستخدمون الأراضي لغايات البناء والإنتاج، كما أن الرجل الأبيض يستطيع التعامل "بعقلانية" مع هذه الأرض، جزء من هذه العقلانية إصدار القوانين التي تكرس تفوقه والاستعمار، ولاحقاً ومع إبادة السكان الأصليين جرى حصر الباقيين منهم في محميات، وجرى التخلص من النفايات السامة بالقرب من هذه المحميات. وعليه يجري توليد رواية "التفوق والشجاعة" في اقتحام الأرض البكر المجهولة وقتال "البدائيين"، كما يجري الآن من طرف المستوطنات، مع فارق تطور تكنولوجيا التحكم والضبط للجموع البشرية، أي السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع تجميع السكان في أماكن نائية بعيدة عن "المركز"، والسيطرة عليهم من خلال القوة والحراسة؛ تلك التي نشاهدها على الحواجز العسكرية.

يتضمن إذن نفي الفلسطيني عند الحديث عن نكبته لا لحظة زمنية فارقة ١٩٤٨-٤٧ بل ماكينة استعمارية تتعلم وتتطور يومياً في ممارساتها من أجل إزاحة الفلسطيني إلى "الهامش"، الذي أصبح متعدداً، مدن وقرى عربية بالداخل يجري حصارها وتهويدها و"دمجها"، قطاع غزة يجري حصاره وإبعاده بالكامل عن التواصل الجغرافي، تقطيع أوصال الضفة الغربية وتحويلها إلى "محميات" مكتظة بالسكان، مخيمات الشتات الصغيرة التي لا تنفتح بالإمكانية لممارسة تواصل مع فلسطين، هذا يعني أن التضاد مع هذه الأيديولوجية يتم من الخارج "التدفق" الفلسطيني للعودة إلى الحيز المحيط، المكان الأصلي من خلال نشاط جماعي وعشوائي غير منتظم بحيث لا يصبح الضبط ممكناً من خلال القوة العسكرية أو من خلال حصار التجمع نفسه.

حينها يمكن التساؤل هل تصبح المخيمات فعلا حيزاً يدل ويؤشر على العودة أو على النكبة؟! والفارق كبير. لماذا لم يتم انتشار الفلسطينيين وتحديداً اللاجئين في التلال والوديان الخالية من السكان لحمايتها بعد مرور فترة؟ ولنتجاوز الإجابة بضرورة تقديم الخدمات وتسهيلها، أو استئجار أراضي محددة. لأن المقارنة لا تتم بين المخيم الآن والقرية كصورة حنينية للاجئ الفلسطيني، وإذا أردت الضغط أكثر على هذه الصورة الحنينية فلم تعد القرى والمدن التي هُجر منها الفلسطينيين كما كانت إلا في مخيلة كبار السن، وهذا يعني أن العودة بشقها العملي تتم إلى الحيز الفلسطيني المتاح، وممارسة بناء مجتمع فلسطيني جديد بعلاقات جديدة.

لا أدعي امتلاك أجوبة ولكنها فسحة من الكلمات للتفكير في إمكانية تفكيك نموذج المحميات الاستعماري وصولاً إلى حيز فلسطيني حر يمارس عليه الفلسطينيون عودتهم بشتى الطرق.

*فراس جابر: باحث مؤسس/ مرصد السياسات الاقتصادية الاجتماعية. له عدة دراسات تتعلق بشان الاقتصاد التنموي والاجتماع العربي والفلسطيني، القدس.

مركز بديل يشارك في الدورة ٢٢ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

٢٨/٠٣/٢٠١٣

شارك مركز بديل بفعالية كبيرة في الدورة ٢٢ لمجلس حقوق الإنسان (UNHRC) التي تواصلت جلساتها من ٢٥ شباط حتى ٢٢ آذار ٢٠١٣. فقد قدم بديل تقريرين مشتركين وثلاثة بيانات مقروءة (تعرض مباشرة خلال الجلسات. بالإضافة إلى ذلك، صادق مركز بديل على تقرير وبيان شفوي واحد قدمت من مؤسسات أخرى.

وكان مركز بديل قد نظّم فعالية دعوية مساندة على هامش جلسة الاستماع لبعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن المستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، في ١٨ آذار ٢٠١٣. كما وشارك المركز في الفعالية المساندة التي نظمتها مؤسسة عدالة على هامش الجلسة الخاصة بانتهاكات حقوق الأرض والسكن والتخطيط في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، في ٤ آذار ٢٠١٣.

كما وشارك مركز بديل العمل مع العديد من المؤسسات وأعضاء الوفود الرسمية بالإضافة إلى أعضاء من المجتمع الدولي المدني، من ذلك مشاركته في لقاء مع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، في ١٢ اذار ٢٠١٣.

وكانت اجتماعات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورته الأخيرة بمثابة فرصة هامة لمركز بديل لتعزيز وترويج استراتيجيته الدعوية القانونية لعام ٢٠١٣ الهادفة إلى دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مسلطاً الضوء على السياسات الإسرائيلية التي تتسبب في التهجير القسري المستمر للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

التقارير:

- تقرير مشترك حول مناطق إطلاق النار
- تقرير مشترك حول الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي تجاه فلسطين والفلسطينيين
- تقرير مشترك حول تسهيل الانسحاب الثابت لإسرائيل من المحاسبة الدولية

البيانات المقروءة

- ٤ آذار ٢٠١٣ - نقاش مع المقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي ملائم، الفصل ٢٢.
- ١ آذار ٢٠١٣ - نقاش مع لجنة التحقيق بشأن حالة حقوق الإنسان – اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية، الفصل ٥٨.
- ١٨ آذار ٢٠١٣ - نقاش مع بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للتحقيق في الآثار المترتبة على المستعمرات الإسرائيلية، الفصل ٣٥.
- ١٨ آذار ٢٠١٣ – جلسة حوار ونقاش حول البند ٧ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، الفصل ٢٩.

البيانات/التقارير المشتركة:

- بيان مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية: يجب على مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حماية الفلسطينيين من التهجير القسري على جانبي الخط الأخضر.
- بيان مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية: قرار الأمم المتحدة بشأن المستعمرات: فرصة أخرى ضائعة لتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني

الفعاليات المساندة المنعقدة على هامش أعمال المجلس الرسمية:

- الاثنين ٤ آذار: شارك مركز بديل في فعالية نظمتها مؤسسة عدالة حول انتهاك حقوق السكن، الأراضي، والتخطيط في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.
- الأثنين ١٨ آذار: نظم مركز بديل فعالية حول بعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن المستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

بين الطريق الثالث والسلام الاقتصادي: توافق أيديولوجي؟

بقلم: طارق دعنا*

أثارت استقالة رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض الجدل في الشارع الفلسطيني حول «ماذا يأتي بعد؟»، وطرحت تساؤلات عديدة حول مرحلة ما بعد فياض، فيما ذهب بعض المتفائلين إلى اعتبار أن استقالة فياض تضع نهاية لحقبة مريرة تمثلت في نهج سياسي، اقتصادي، اجتماعي أدى الى تدهور الأحوال المجتمعية والمعيشية، وأثر سلبا على المسار السياسي التفاوضي الذي تتبناه النخبة السياسية في السلطة الفلسطينية. إلا أن إعلان الإدارة الأمريكية بلسان وزير خارجيتها جون كيري عن البدء في خطة لضخ مليارات الدولارات لتطوير اقتصاد السلطة الفلسطينية عبر تنفيذ رزمة من مشاريع تستهدف البنية التحتية وخلق آلاف فرص عمل في الضفة الغربية، والتي تأتي كاستجابة لقناعة الإدارة الأمريكية بنهج اليمين الصهيوني المعروف بـ «السلام الاقتصادي»، قد أزالت الغموض عن ملامح مرحلة ما بعد فياض لتؤكد بأنه رغم الاستقالة فان النهج الذي اتبعه فياض سيظل مستمرا، معه أو بدونه.

لم يخفِ فياض عندما تم تعيينه في منصب رئيس الوزراء سنة ٢٠٠٧ عن ميوله نحو تبني «الطريق الثالث»، وهو نفس الاسم الذي حملته القائمة التي ترأسها هو في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦ وحصلت على مقعدين. تعزى «الطريق الثالث» إلى نهج غير مسبوق في السياسة الفلسطينية، فهي تعتمد على فرضية أن الطريق الأول المتمثل بالكفاح المسلح والانتفاضات الجماهيرية قد فشل، وان الطريق الثاني المتمثلة بالمفاوضات قد وصل إلى طريق مسدود، وبالتالي فان النهج الجديد يتمثل ببناء مؤسسات حديثة وتحقيق تنمية اقتصادية تعتمد على مبادئ الليبرالية الجديدة من أجل فرض أمر واقع أمام العالم، مفاده أن الفلسطينيين قادرون على إدارة أنفسهم بطريقة تسمح لهم الحصول على دولة معترف بها دولياً. وهذا ما عبرت عنه البرامج الحكومية المتوالية منذ العام ٢٠٠٨ والتي ركزت على أبعاد ثلاثة: بناء المؤسسات، «التنمية» الاقتصادية، الأمن. ما يلفت الانتباه في هذه البرامج الحكومية بأنها تتميز بالتقنية المفرطة، تماماً على نمط البنك الدولي، وتستبعد أي شكل من أشكال المواجهة السياسية مع الإحتلال الاسرائيلي. وقد حظيت هذه البرامج الحكومية بصدى واسع في الأوساط الأكاديمية والإعلامية ودوائر صانعي القرار في الغرب، وأصبح من المألوف تداول مصطلح «الفياضية» في التقارير والأبحاث.

وفي واقع الحال، إن جوهر ما تقدمه الظاهرة الفياضية في المشهد الفلسطيني الجديد، هو رزمة مستوردة من سياسات الليبرالية الجديدة المصممة في أروقة أعرق المؤسسات الرأسمالية المحافظة والتي لا تقتصر بدورها على سياسات اقتصادية كلاسيكية تشدد على التحرير الاقتصادي والخصخصة وإلغاء دور الدولة في إدارة عملية التنمية وإزالة القوانين الحمائية من طريق الشركات الضخمة ورأس المال العابر للقارات. بل يتجاوزها إلى حد التغلغل الثقافي العميق في البنى الاجتماعية، وذلك عبر خلق حقل مؤسساتي كامل من الهيئات الإعلامية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمشاريع التنموية التي تبث بشكل موجه قيما وأفكارا ورؤى تنسجم وأهداف التيار السياسي الاقتصادي المهيمن. يتفق العديد من الباحثين بأن الليبرالية الجديدة لا تمثل بحد ذاتها سياسات اقتصادية فقط بقدر ما هي ايديولوجية ذات منبع فلسفي وثقافي، وأن تمكنها من تحقيق اختراق الوعي المجتمعي يمثل أحد أشكال الإمبريالية الثقافية.

من ناحية أخرى تمثل حكومة اليمين الصهيوني الحالية استمرارا لنهج «السلام الاقتصادي»، والتي عبر عنها بنيامين نتنياهو بقوله «من الضروري العمل على خلق أجواء محددة ومتحكم بها من الرفاه الاقتصادي وتغليب دور الأمن، إن الإقتصاد وليس السياسة هو مفتاح السلام في المنطقة». يأتي هذا النهج في التعامل مع مسألة الصراع كاستجابة لمتطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي المستند على تبني اقتصاد السوق الحر الذي بدأته اسرائيل في أواسط الثمانينات، وتطلب خلق أجواء مناسبة من الاستقرار السياسي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وضمان سلاسة عمل الشركات الإسرائيلية وتحقيق أكبر قدر من الربح وتراكم رأس المال. إن تحول النمط الاقتصادي الإسرائيلي إلى نظام السوق الحر وما تطلبه من استقرار بدون التطرق الى حل أسباب الصراع يعتبر أحد أهم العوامل التي دفعت اسرائيل إلى البحث عن إتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية بصيغة أوسلو وما تلاها من اتفاقيات كبرتوكول باريس الاقتصادي والتي هدفت بالأساس إلى تحويل المناطق المحتلة لعام ١٩٦٧ إلى مشروع استثماري ربحي ضخم لأجهزة وشركات الاحتلال. وفي حقيقة الأمر لم تؤدِ هذه الاتفاقيات إلى خطوات تدريجية نحو فك الارتباط الإقتصادي والسياسي بين البنية الاستعمارية والأرض المحتلة، بل على العكس تماما لقد مثلت هذه الإتفاقيات نقطة تحول في شكل وأسلوب الهيمنة الاستعمارية على المصادر والمقدرات الفلسطينية بحيث تم إعادة إنتاج السيطرة من شكلها القسري المباشر إلى تبعية ممأسسة وتوافقية معترف بها فلسطينيا وعربيا ودوليا، ساهم في خروجها إلى حيز الوجود الحبر الفلسطيني الموقع على هذه الاتفاقيات.

محتجون على اتفاقية باريس الاقتصادية، رام الله ٢٠١٢ (المصدر: electronicintifada.org)

ورغم الانتقادات الفلسطينية اللاذعة الموجهة إلى إستراتيجية «السلام الاقتصادي، الا أنه من اللافت للاهتمام بأن المكونات الأساسية للسلام الاقتصادي تتقاطع في العديد من النقاط مع حيثيات نهج الطريق الثالث، فكلاهما يرتكزان على مبادئ الليبرالية الجديدة، وكلاهما يميل إلى تغليب عنصري الاقتصاد والأمن على حساب السياسة من أجل تحقيق السلام، وكلاهما أيضا يسد على نفس القاعدة النظرية والأيديولوجية. ان نقاط الالتقاء هذه تنسجم إلى حد كبير مع حيثيات ما يسمى بنظرية «الليبرالية المالية» والتي تشكل بحد ذاتها أحد الركائز الأيديولوجية التي قامت عليها المؤسسات المالية الدولية والتي توجه السياسات الخارجية للعديد من الحكومات الغربية ووكالات التنمية والممولين الدوليين. تدعي هذه النظرية بأن تكثيف التعاون الاقتصادي بين دولتين يؤدي إلى زيادة مطلقة في مستوى الرفاه الاقتصادي وذلك قد يؤدي إلى تجنب التكاليف الباهظة والخسائر المدمرة للمواجهة السياسية. ولقد أثرت هذه النظرية في الأطروحات الساذجة للكاتب الصحفي الأمريكي توماس فريدمان الذي قدم نظرية تستند على ترويج ثقافة الإستهلاك الأمريكية لتحقيق السلام العالمي والمسماة «القنطرة الذهبية»، نسبة إلى سلسلة الوجبات الامريكية السريعة ماكدونالدز، والتي تدعي بأن «أي دولتين تمتلكان سلسلة الوجبات السريعة الأمريكية ماكدونالز لا يمكن أن يشنا الحرب ضد بعضهما البعض». علاوة على ذلك يعتبر فريدمان من أشد المتحمسين لنموذج الطريق الثالث في الحكم وإدارة المؤسسات نظرا لتماثله مع قناعاته بأن تطبيق نظرية «الليبرالية المالية» في سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كفيل بتحقيق الرفاه الاقتصادي المطلوب من أجل خلق السلام.

إذن أنه من الضروري بمكان فهم مسار العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية الحالي ضمن إطار التوافق الأيديولوجي بين نهج الطريق الثالث وإستراتيجية السلام الإقتصادي وما أنتجه هذا التفاعل على مدى السنوات الأخيرة من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على القضية الفلسطينية وتحولات على مستوى المجتمع والصراع. فلقد تجسدت ملامح هذا التفاعل على الأرض خلال السنوات الماضية عبر تنفيذ رزمة من المشاريع في العديد من الحقول المجتمعية والتنموية والثقافية والمؤسساتية والاقتصادية والأمنية.

إن القصور الذي تشوبه مثل هذه الأفكار والتطبيقات تتمثل في إغفالها للبنية الإستعمارية من جدول أعمالها وتتعامل مع تعقيدات السياق الفلسطيني المعقد بمعزل عن الخلل البنيوي الناتج عن سيطرة الإحتلال على الأرض والحدود والقاعدة الإقتصادية المحلية. فمثلا يمكن فهم مستوى الإزدهار الإقتصادي في هذا السياق بعملية مبرمجة ومبنية على الوهم، بحيث تخفي لغة الإحصاءات والأرقام الدارجة في قياس ارتفاع أو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بعدا مضللا إلى حد كبير، حيث أن قياس معدلات النمو الاقتصادي لا تعكس حجم الضرر الاجتماعي الناجم عن السياسات الاقتصادية الهادفة إلى خدمة أصحاب رؤوس الأموال والشركات على الفئات الاجتماعية الفقيرة وحتى التأثيرات السلبية على الطبقة المتوسطة. إن معدلات النمو الإقتصادي المعمول بها في إطار النظام الاقتصادي النيوليبرالي التي تتبناه الحكومة الفلسطينية تستبعد بشكل تام مؤشرات العدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع العادل، ولا تأخذ بعين الاعتبار مسائل مثل دور الإنتاج المحلي والرفاه الاجتماعي والأمن الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع ككل.

ففي الحالة الفلسطينية أثبتت معدلات النمو الاقتصادي العالية في السنوات السابقة مدى عقمها في رفع مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من السكان الفلسطينيين. فعندما احتفل المسؤولون الفلسطينيون في عام ٢٠١٠ بمعدل نمو مرتفع يقدر ب ٧٪ والذي اعتبره المراقبون الاقتصاديون بغير المسبوق رغم الإعتماد الفلسطيني شبه التام على المساعدات الأجنبية وليس على القدرة الذاتية. وقد أثنت الحكومة الإسرائيلية على مثل هذا النمو وعزت ذلك إلى دور «سياساتها المتعاونة» مع السلطة الفلسطينية وذلك من خلال إزالة بعض الحواجز العسكرية وتسهيل الحركة التجارية. ومع ذلك، تحدى تقرير صادر عن وكالة الأونروا هذه الصورة المخادعة لازدهار الاقتصاد الفلسطيني والتي يتم ترويجها بشكل مضلل عبر وسائل الإعلام المحلية والعالمية، حيث أكد التقرير ارتفاع نسبة البطالة بوتيرة أسرع بكثير من فرص العمل التي يتم توفيرها من قبل مشاريع السلطة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك ينبه التقرير إلى انخفاض حاد في معدلات القوة الشرائية لمتوسط الأجور وذلك في مواجهة الأعداد المرتفعة لطوابير العاطلين عن العمل واستمرار تضخم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية.

بشكل عام يستخدم هذا الشكل من الاقتصاد كأداة للضبط الاجتماعي-السياسي بحيث تقضي بتحويل شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني الى مجموعات استهلاكية على مستوى الثقافة والممارسة عبر إغراءهم على ممارسة مستوى معيشة قد يفوق بكثير الدخل الحقيقي للفئات المستهدفة. ومن هنا يبرز دور البنوك التي تم الايعاز لها بفتح أبوابها وتسهيل عملية الحصول على قروض لمشاريع استهلاكية طويلة الأمد لقطاع واسع من الموظفين والعاملين. فقد يندهش الزائر لمدن الضفة الغربية من الكم الهائل من السيارات الفارهة والمطاعم الفخمة والمقتنيات الاستهلاكية والوتيرة المتسارعة في اقتناء الشقق السكنية، وقد تزداد دهشة الزائر عندما تستوقفه الأسعار الباهظة لهذه المقتنيات نظرا للضرائب غير المسبوقة على البضائع. فعلى سبيل المثال، تعتبر أسعار السيارات في الضفة الغربية مرتفعة جدا مقارنة بإسرائيل والدول العربية بسبب وصول الجمارك المفروضة عليها إلى ٧٥٪، ورغم ذلك شهدت السنوات الخمسة الماضية اكتظاظا بالسيارات الحديثة بسبب التسهيلات في القروض والتي يصل فترة تسديدها إلى سنوات طويلة.

تحمل مسألة القروض البنكية في طياتها أبعادا نفسية وسياسية، فرواتب الموظفين هي نتاج لنظام اقتصادي ريعي يعتمد على المانحين الأجانب والذين لا يترددون في إثبات أن هذا المال هو أداة سياسية بامتياز يرتبط توفيرها بسلوك السلطة الفلسطينية السياسي. ففي حالة عدم تماشي السلطة ورغبة الحكومات الغربية، والتي بطبيعة الحال تبدو دائما متوافقة مع الأجندة الإسرائيلية، يتم وقف التمويل كأداة عقابية بما تحمله من تداعيات اجتماعية واقتصادية ونفسية خطيرة على أوضاع الموظفين وخصوصا أولئك الذين وقعوا في شرك القروض البنكية. لقد ساهمت سياسات القروض في تحييد شرائح واسعة من الفلسطينيين عن الهموم السياسية العامة وحجزتهم في بوتقة الهموم المادية والانشغالات الشخصية. ويعتبر ذلك مؤشرا على اختراق القيم الثقافية والاجتماعية الفردانية للنسيج الاجتماعي الفلسطيني، فمن الممكن ملاحظة تحولات عميقة في العقلية والسلوكيات والعلاقات الإجتماعية باتجاه ممارسة نمط حياة يتعزز فيها قيم الفردية والنزعات الاستهلاكية وتضعضع قيم التضامن الاجتماعي والنزوع نحو تفضيل المصالح الشخصية على حساب القضايا المجتمعية والوطنية العامة. وفي خضم هذا الواقع يبدو أن العديد من الفلسطينيين قد تكيفوا فعلا مع واقع الليبرالية الجديدة والتفاعل مع نمط الحياة تحت الاحتلال بشكل اعتيادي. مثل هذا التعايش اللاسوي يتجسد في ثقافة «رامي ليفي» أحد المدراء الرئيسيين للحملة الانتخابية لبنيامين نتنياهو وأحد مروجي مشروع «السلام الاقتصادي» والمعروف بامتلاكه لسلسلة المحلات التجارية الشهيرة، والتي تحمل اسمه، والملحقة بالمستوطنات والتي اكتسبت شهرتها بسبب استقبالها الزبائن الفلسطينيين والمستوطنين على حد سواء.

ففي مثل هذا المشهد الصادم، تقف المرأة الفلسطينية بالقرب من مستوطن مغتصب للأرض أمام رفوف المواد الاستهلاكية حيث يبدون متساوين أمام ثقافة الاستهلاك، لكن حينما يغادرون المحل يذهب كل منهم إلى موقف سيارات منفصل لا يختلف نظامه عن نظام الفصل العنصري المفروض على الفلسطينيين.

أما على المستوى التنموي، فثمة العديد من الأمثلة لمشاريع ضخمة تتجسد فيها حميمية اللقاء بين رؤوس الأموال الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية بلا أي اكتراث لقضايا كانت حتى وقت قريب ذات حساسية عالية ومرفوضة بشكل مطلق من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية كالتطبيع بكافة أشكاله. أحد أهم الأمثلة التي يمكن طرحها في هذا السياق هو المدينة الفلسطينية الجديدة «روابي» والتي تستهدف إسكان الطبقات المتوسطة العليا والرأسمالية، وهو أمر من شأنه زيادة حدة التقسيم الطبقي وتغييب العدالة الاجتماعية في مجتمع يعاني من الفقر والبطالة ويعيش قطاع مركزي من سكانه في مخيمات اللاجئين. لقد تم إسناد مهمة بناء هذه المدينة الحديثة لما يزيد عن عشرة شركات اعمار اسرائيلية، ورغم ادعاء القائمين على المشروع بتحديد شروط مقاطعة اقتصاد المستوطنات من قبل هذه الشركات كشرط للتعاقد، لكن تبقى هذه المشاركة الإسرائيلية بحد ذاتها دعوة صارخة لمشاركة أجهزة الاحتلال في «تنمية» المناطق المحتلة وهي بذلك تحلل أحد أخطر أشكال التطبيع المموَّس وغير المسبوق في تاريخ فلسطين الحديث. واستمرارا لهذا النهج التنموي القائم على تراكم رأس المال، تكشف بعض التحقيقات عن وجود استثمارات فلسطينية-إسرائيلية مشتركة تشمل أشكالا متفاوتة من «التعاون الاقتصادي» بين رجال أعمال إسرائيليين وفلسطينيين تتراوح ما بين استثمارات فلسطينية داخل المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات، أو عبر مشاريع شراكة تتم ما بين رجال أعمال فلسطينيين وإسرائيليين داخل هذه المناطق الصناعية-الزراعية الاستعمارية، تتكثف هذه الاستثمارات في مناطق مثل بركان وعطروت ومعاليه أدوميم والمستعمرات الزراعية-الصناعية في منطقة اريحا الأغوار، أو عبر عمليات سرية للغاية يتم من خلالها التلاعب ببضائع المستوطنات المجهزة للتصدير للخارج وتحويلها إلى فلسطينية المنشأ بحيث يتم تصديرها على أساس أنها «صنعت في فلسطين» وذلك بهدف الالتفاف على حملات المقاطعة العالمية للمنتج الإسرائيلي.

لقد بدأت تتوضح ملامح هذا المشروع وتأثيراته المجتمعية في أكثر الحقول المعرفية والثقافية حساسية وذلك بوتيرة متسارعة. فقد توصلت بعض الدراسات التي تناولت الواقع التعليمي في فلسطين إلى نتيجة أنه وضمن رؤية الحكومة الفلسطينية الحالية لتنمية قطاع التعليم العالي؛ أبعاداً أكثر خطورة، تكمن في تحويل التعليم، وبالتحديد التعليم العالي، إلى سلعة للتداول، وإفراغه من حساسيته للسياق الفلسطيني وخصوصيته بشكل خاص، والخصوصية الجنوبية بشكل عام. وتركيز التعليم العالي اليوم؛ وكما هو واضح في الخطة؛ يركّز على التكنولوجيا وبعض التخصصات التي تهدف إلى تشغيل الخريجين، ولكن بدون ثقافة، فهناك كفاءة في التخصص، ولكن بدون ثقافة اجتماعية سياسية. إن مثل هذا الانحراف في أهم الحقول الحيوية في إنتاج المعرفة والثقافة لابد أن ينعكس على الأجيال الفلسطينية الناشئة ويهدد مستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية التي صقلت خلال عقود طويلة من النضال والتضحيات. ففي سياق تغيير المناهج التعليمية المدرسية توصلت بعض الدراسات إلى أن فلسطين غيبت في المنهاج المدرسي، كما غيبت الهوية، والوطنية، لتحل محلها ثقافة جديدة، تختزل فلسطين في الواقع المصنع، أجزاء من الضفة وغزة، والفلسطيني في هذا المنهاج هو من يسكن فيها، ويخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية، ما أدى إلى انتقال الذاكرة الجمعية من ذاكرة الوطن إلى اللاذاكرة، أو إحلال ذاكرة جديدة منطلقة من قيم المركزانية الأوروبية التسامح، والمواطنة، والعيش المشترك.

علاوة على ذلك، يتم التلاعب بمفهوم المجتمع المدني وإخضاعه لخدمة رأس المال وبث قيم الليبرالية الجديدة كاستجابة لرؤية الطريق الثالث. يبرز ذلك في قيام بعض الرأسماليين الفلسطينيين وقيادات المنظمات غير الحكومية في العديد من المناسبات بترديد نفس المنطق القائل بتفوق التعاون الاقتصادي على المواجهة السياسية في تحقيق السلام. ترى إحدى الشخصيات اللامعة في القطاع الخاص الفلسطيني والتي بنفس الوقت تترأس مجلس إدارة إحدى المنظمات غير الحكومية المدعومة من البنك الدولي؛ والمؤمن بمبادئ الليبرالية الجديد وقوة الماركات العالمية في التغيير الاجتماعي والسياسي بأن «أفضل محرك للسلام والاستقرار والنمو الاقتصادي هو خلق بيئة صحية للأعمال الاقتصادية». تلعب المنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب دورا محوريا في تعزيز المسار التنموي الحالي بحيث أن العديد منها، وأكثرها ثقلا وتأثيرا، قد عدلت برامجها ومشاريعها لتنسجم مع برنامج حكومة سلام فياض. وهنا تتطرق الخطط الإستراتيجية للعديد من هذه المنظمات إلى البرامج المتوالية لحكومة سلام فياض منذ عام ٢٠٠٨ والتي تحدد أولويات الحكومة بالنسبة إلى الموازنة والحكم والاقتصاد والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. ترى هذه الخطة الإستراتيجية بأن برامج الحكومة ستساعد المنظمات غير الحكومية بشكل فاعل على إعادة مراجعة برامجها وتعديل مسار المشاريع التنموية لهذه المنظمات للمساهمة في دعم واستكمال مجهودات الحكومة في تحقيق الأولويات الوطنية. علاوة على ذلك؛ تدعو الخطة الإستراتيجية إلى فتح أبواب جديدة لإدخال واسع النطاق للمنظمات غير الحكومية للعمل على صياغة الإطار العام للمشاركة في وضع أولويات التدخل في القطاعات المجتمعية المختلفة.

إن مثل هذه الظواهر الناتجة عن التفاعل ما بين الطريق الثالث والسلام الاقتصادي قد ساهمت في إظهار الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بحلة جديدة ليس لها مثيل في نظريات إدارة الصراع. إن تحويل المناطق المحتلة في الضفة الغربية الى حقل صراعي تديره عقول الليبرالية الجديدة و مأسسة أنظمة التجزئة الجغرافية والعزل والفصل العنصري والتحكم بالأرض والمصادر وفرض منظومة عالية من التقنيات العسكرية التكنولوجية قد ساهم في إضفاء سمات جديدة تتمثل في زيادة القدرة الإسرائيلية العالية في التحكم والسيطرة وضبط مسار ومجريات الصراع إلى أدنى درجات الكثافة بشكل يتناسب ومخططات إدارة الاحتلال في تعميق سيطرتها على المناطق بدون عراقيل أو مقاومة. ورغم أن بعض توجهات السلطة غير المرغوب بها إسرائيليا مثل التوجه للحصول على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة قد أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية في الضفة الغربية بسبب وقف التمويل الأمريكي، واحتجاز اسرائيل لمستحقات السلطة من أموال الجمارك، إلى الحد الذي أوصل السلطة المتأزمة ماليا إلى حالة مأزق خطير أمام الجماهير الغاضبة في الشارع، خشيت اسرائيل من خروج الاحتجاجات عن السيطرة واندلاع انتفاضة ثالثة وسارعت بتحويل الضرائب الجمركية إلى السلطة كمحاولة لإسكات الشارع الفلسطيني المتذمر. وبالفعل ساهمت هذه الخطوات، رغم قصورها في إنقاذ السلطة من أزمتها البنيوية، في تهدئة الشارع الفلسطيني مما أثبت للعديد من المراقبين بأن نجاعة مشروع السلام الاقتصادي حسب مفهوم نتنياهو يعتمد على تقزيم القضايا السياسية الجوهرية والحقوق الفلسطينية التاريخية إلى مجرد مجموعة من المطالب الأساسية المرتبطة بلقمة العيش وضمان استمرار عجلة الاستهلاك، وبذلك تضمن المؤسسة الاستعمارية الصهيونية ضبطها لمجريات الأمور بشكل فعال.

لعل أخذ مسألة التوافق الأيديولوجي بين السلام الاقتصادي والطريق الثالث كنقطة انطلاق لتحليل التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الهائلة التي ألمت بالمجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة قد تساعدنا في فهم درجة الإحباط واللامبالاة والسلبية الشعبية في الاستجابة لنداءات القضايا الوطنية الملحة كما في حالة إضراب الأسرى في السجون. ففكرة تحول مركزية المقاومة إلى داخل السجون وفي مقابلها بضع عشرات من المتضامين المتواجدين في خيمات الاعتصام لهو ذو مؤشرات جد خطيرة ومهينة للمنظومة المعرفية والعملية لمفهوم المقاومة التي بنتها عقود من النضالات والتضحيات الشعبية في سبيل التحرر. ففي هذه المرحلة العصيبة من تاريخ القضية الفلسطينية التي يحكمها مزيج من التنازلات السياسية والإقتتالات الداخلية والعصبيات الفصائلية المفتقرة إلى أرضية وطنية حقيقية، وفي ظل تراجع الوعي التحرري وضياع البوصلة الوطنية، يبقى الشعب الفلسطيني مشتتا بلا قيادة تمثل طموحاته وترجع حقوقه المسلوبة. إن المسار الحالي الذي ابتدأ منذ أوسلو انتهاءً بنهج الطريق الثالث يحمل في طياته بذور انحدار كارثي على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. ففي الوقت الذي انتهكت فيه الأرض وسلبت واقتلع منها سكانها الأصليون، تجري محاولات حثيثة، مدروسة وممنهجة، مصدرها من الخارج ومنفذها من الداخل، لاستهداف الإنسان الفلسطيني وتجريده من آخر أسلحة يمتلكها: الوعي والهوية. لقد آن الأوان لمراجعة شاملة للمسار الفلسطيني من أجل خلق تغيير جذري شامل في كافة المفاهيم والأنظمة وطرق التفكير السائدة، هذا إن أردنا فعلا أن ننقذ ما يمكن إنقاذه.

*طارق دعنا: أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

عقبات أمام تفهم النضال الفلسطيني من منظار بريطاني

بقام: ريتشارد هوبر*

صراحةً، في الماضي لم أكن من داعمي القضية الفلسطينية. إلا إنّتضامني مع القضية الفلسطينية قد ولد حين تشاطرت العيش في شقة سكنية مع طالب سوريّ خلال فترة التعليم في جامعة ليستر في بريطانيا. بسبب عدم توفر النقود للسهر خارج البيت، إعتدنا على البقاء في البيت مساءً لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. بدايةً، رفضت وصف صديقي لإسرائيل كمحتلٍ ومعتدي. فقد تساءلت، كيف لدولة يُحتفى بها كقلعة الديمقراطية والتي تتّسم بتعددية حزبية كبيرة أن تُتهم بالمسؤولية عن كارثة كالنكبة؟ ألا يتحمّل الفلسطينيون جزءا من المسؤولية تجاه مأساتهم؟ ألا تتحمل البلدان العربية المجاورة المسؤولية عن التهجير؟ لا شك بأني كنت حينها شاباً صغيراً ساذجاً ممّا أثّر سلبا على فهمي.

للأسف، هنالك نقص في بريطانيا فيما يتعلق بتفهم تاريخ ورواية فلسطين. وذلك غير مفاجئ فإنّ تاريخ فلسطين غائب عن المنهاج التعليمي الوطني في المدارس البريطانية. هنالك أيضا الكثير من الجهات التي تتزاحم في محاولاتها التأثير على الرأي العام. لعلّ الجهة الأقوى والأكثر تأثيرا هي اللوبي الصهيوني والتي من دعاتها أغلبية أعضاء البرلمان من المحافظين، الحزب الحاكم في بريطانيا، الذين يشكلون جزءا ممّا يُسمّى بمجموعة أصدقاء إسرائيل.

بعبارات تجارية، اسرائيل تعنى بتسويق نفسها وكأنها بلد غرب-أوروبيّ. إنّ ذلك يتمثل عبر مشاركتها بنشاطات أوروبية صرفة: مثل بطولات المنتخبات لكرة القدم أو مهرجان الأغاني الأوروبي، يورو-فيزيون. هذا التسويق يُكافأ إيجابا ويحرر إسرائيل من منزلة الغريب. الدلالة على ذلك هي الدعم الكبير التي تحظى به في أروقة صنّاع القرار.

مع أنّ إنكار النكبة في بريطانيا ليس شاملاً كما هو الحال في إسرائيل، فإن المؤرخين ووسائل الإعلام على حدّ سواء يصورون التهجير الإكراهي للشعب الفلسطيني بعدم دقة بالغة، وكأنها نتيجة للحرب وليس كتهجير قسري مُخطط ومبرمج. شريكون في هذا الوصف محطّات إذاعة ممّن يتمتعن باحترام وسيط كبيرين، كمحطة ال BBC. هذه المحطّات تقلل من شأن وحقيقة النكبة.

عقبة أخرى تقف أمام تفهم الواقع الفلسطيني، تكمن في الطريقة التي يتم من خلالها عرض التقارير في إطار الإعلام المهيمن. فإنّ المقاومة الفلسطينية نادرا ما توصف في سياق استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وذلك ناتج جزئيّاً عن افتقار الصحافيين للإلمام المناسب بتاريخ فلسطين، لكنّه نابع أيضا عن الرغبة لديهم بتبسيط الأحداث للمشاهد. هؤلاء الصحافيون نادرا ما يربطون أحداثا آنية بالنكبة بالرغم من أنّ التطهير العرقي مستمر حتّى يومنا هذا عبر التهجير الصامت وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وأكثر من ذلك.

في حين أنّ وسائل الإعلام في بريطانيا، بأحسن الأحوال، متغيّرة بما يتعلق بعرض المسائل الفلسطينية فهنالك وفرة زخمة من مقالات ومدونات الكترونية، ممّا يتيح لناشطين ملتزمين الحصول على معلومات أوفر. أنا شخصيّا مشترك مسجّل في عدة صفحات للأخبار على موقع الفيسبوك كما أقرأ أخبارا عن فلسطين في الغارديان وهآرتس وموقع الجزيرة ومواقع أخرى. لا شك بأنّ الحدود القومية كما عهدناها سابقا قد زالت من عالمنا الحديث الذي يتسم بالتشبيك السلس. مع ذلك فإنه من المؤسف أنّ هذه المعلومات الوافرة الكترونيا يقرأها عدد قليل فقط من الناشطين الملتزمين. على الرغم من ذلك فإنّ العالم الافتراضي يمنح الفرصة للعديد من الأصوات بأن تُسمع وهذا أمر إيجابي.

إن التعاطف تجاه اليهود بسبب المحرقة، الهولوكوست، وأحداث الحرب العالمية الثانية يمكنه أن يشوّه آراء الناس كلمّا تعلق الأمر بالنضال الفلسطيني. فهم يتحفظّون على تبنّي موقفاً "معاديا" للإسرائيليين، خوفا من أن يسهلّ ذلك على داعمي اسرائيل اتهامهم "بمعاداة السّامية". أحياناً يصعب الفرار من هذه التصنيفات وذلك يحفّز البعض على غضّ الطرف. إنّ هذا التكتيك ينجح أحيانا بإخراس حتّى صحافيين من وسائل الإعلام المهيمنة. إسكات الغريمين عبر اتهامات زائفة هو أمر مشروع من وجهة نظر صهيونية. طالما كان ذلك في خدمة قضيتهم.

قد يسيطر على بعض الناس العاديين شعور بالإرهاق والسأم حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية وإحساس بأنّ الأمر ميؤوس منه. وعليه، فجزء من برنامج العمل لأيّة حركة تضامن مع الشعب الفلسطيني يجب أن يكون نشر المعلومات وتعزيز المعنويات لدى الآخرين. كما يتوجّب تحفيزهم على توظيف غضبهم عبر النشاط في إحدى المبادرات الفعالة مثل المبادرة العالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على اسرائيل. إنّه أمر سار للغاية أنّ هنالك عددا لا بأس به من الشخصيات البريطانية الشهيرة والمعروفة، مثل الأديب إيان بانكس، قد أعلنوا جهرا دعمهم لهذه المبادرة.

لقد كنت ناشطاً في مدينة ليستر بحملة تستهدف صفقات ال G4S، وهي شركة تُزّود السجون الإسرائيلية بمعدات رقابة وأمن. في أيامنا هذه، قررت الشركة التراجع عن إتمام بعض العقود المثيرة للجدل. يحتاج الناشطون في مبادرة المقاطعة إلى استثمار الكثير من الطاقة والوقت، لكن كما رأينا من خلال تجربة الضغط على جنوب أفريقيا فإنها حتماً ستثمر.

*ريتشارد هوبر: أستاذ تقنية المعلومات في جامعة كامبريدج، عضو في حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني في بريطانيا.

مقاومة التّطبيع: ورقة مفاهيميّة وثيقة لـ "مسار تحرّري"*

بقلم: هشام البستاني**

يـرد مصطلح «التطبيع» في عـدة مجالات مختلفة تخدم سياقات متشابهة: ففي علم الاجتماع، يعني «التطبيع» العمليات الاجتماعية التي تتحوّل فيها الأفكار والأفعال والسلوكيات، التي قد تكون غير مقبولة سابقاً أو مستهجنة، إلى أمر «طبيعي» ومقبول وعادي، وجزء من الحياة اليومية للناس ضمن منظومتهم القيمية/الاجتماعية. أما في الدبلوماسية وعالم العلاقات الدولية، فـ«التطبيع» يعني عودة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها بين دولتين كانتا قبل ذلك في حالة حرب أو عداء أو انقطاع للعلاقات بينهما، أو لم تتمتعا بأية علاقة كانت. وفي العربية، تستعمل كلمة التطبيع أيضاً في سياق التعامل مع الخيل بمعنى: الترويض وتهيئة الحصان ليتقبّل راكبه ويطيعه.

أول دخول لهذا المصطلح في سياق العلاقة مع «إسرائيل» في المنطقة العربية كان إثر توقيع معاهدة كامب ديفيد بين نظام أنور السادات في مصر وبين الكيان الصهيوني عام ١٩٧٩، وبرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية التي وُقّعت هذه المعاهدة تحت إشرافها الكامل، والتي استمرّ النظام الحاكم في مصر بالحفاظ عليها وعلى ما ترتّب عليها من نتائج تحت رئاسة حسني مبارك، وفي حقبة محمد مرسي والإخوان المسلمين. كنتيجة مباشرة للمعاهدة، تم «تطبيع» العلاقات بين «البلدين»، بالمعنى الدبلوماسي، ومحاولة استئناف العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتجارية والسياحية وغيرها، مما أدى إلى ظهور مباشر لحركة «مناهضة التطبيع» كردّ فعل في الأوساط الشعبيّة، والثقافيّة، والحزبيّة المُعارضة، والتي رفضت إقامة علاقات من أي نوع مع «إسرائيل» على أي مستوى، وأدانت وجرّمت معنويّاً أي اتصال أو تعاون ومن أي نوع كان مع «إسرائيل» كنظام أو مؤسسات، سواء حكومية كانت أو «مدنيّة»، أو حتى على مستوى الأفراد.

مع فصل مصر من جامعة الدول العربية إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ومقاطعتها نسبيّاً على المستوى العربيّ، ظلت مقاومة التطبيع ومفرداتها ومفاهيمها محصورة في القطر المصريّ ولم تتجاوزه بشكل مؤثر إلى غيره من الأقطار العربية لانحصار الممارسات التطبيعية داخل مصر في حينه، ولكن مع انطلاق أعمال مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١) الذي حضرته منظمة التحرير الفلسطينية وحكومات دول الطوق (سوريا، لبنان، الأردن) والراعيين (أميركا والاتحاد السوفييتي) لإطلاق عملية «السلام» مع «إسرائيل» التي كانت حاضرة أيضاً، وتمهيد الطريق أمام توقيع معاهدة أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٩٣) ومن ثم معاهدة وادي عربة مع النظام الأردني (١٩٩٤)، وخروج العلاقات التي جمعت النظام الرّسمي العربي بالمؤسسات الصهيونية من ضبابيّة السريّة إلى وضوح العلن، وتحوّل «إسرائيل» على الصعيد الرسمي العربي إلى «شريك» أو «صديق» في أسوأ الأحـوال، بما في ذلك افتتاح ممثليات دبلوماسية أو تجارية لها في كثير من العواصم العربية، والمجاهرة بإقامة علاقات تجارية أو سياسية أو ثقافية أو غيرها في أخرى، أو إلى دولة معترف بها على حدود الأراضـي المحتلة قبل العام ١٩٦٧ مع عدم التحرّك لاستعادة الأراضي المحتلّة الأخرى ضمن هذا المنطق (الضفة الغربية، غزة، شبعا، الجولان، وغيرها) والقبول بـ والمحافظة على "الأمر الواقع" في أحسنها؛ مع كل هذا، تحوّل التطبيع في تسعينيات القرن الماضي من المستوى الرّسمي والمجال السياسي (الذي كان مطبّعاً في الأساس قبل كل تلك الاتفاقيات والمعاهدات) إلى قضية عمّت المنطقة العربيّة كاملة بكامل مستوياتها، وصارت مفردات مقاومتها جزءا يومياً من النضال الشعبي لكل شعوبها، إذ صار تحدّي التطبيع تحديّاً عاماً يطل برأسه في كل مكان: من القطاع السياحي، ومن التجارة والمنتجات الاستهلاكية، ومن مهرجانات الأفلام واللقاءات الثقافية، ومن الصحافة والإعلام، ومن المجال السياسي ذاته طبعاً.

ورغم هذا التاريخ الطويل لحركة مقاومة التطبيع، إلا أن المادة النظريّة/المفاهيمية المتعلّقة بها، والتي يمكن على أساسها بناء المواقف والأولويات والإجابة على الأسئلة، نادرة. وبينما يرتكز عمل لجان مقاومة التطبيع على تعريفات مبتسرة وسطحية وتسووية الطابع، مهتمة أكثر بنقاط التوافق بين مكوّناتها السياسية والإيديولوجية، يغيب الفهم العميق لماهية المشروع الصهيوني نفسه وبالتالي بناء تعريف مفاهيمي يرتقي بكلمة التطبيع من خانة "الشتيمة" إلى خانة "المفهوم المعرفي"، ويعمل على الانتقال بمقاومة التطبيع من خانة "رد الفعل" الانفعالية والميكانيكية إلى خانة "الفعل" الذي يحتكم بشروطه لا بشروط خصمه، ويقدر، بناءً على ذلك، على التأسيس للمستقبل. هذا ما ستحاوله هذه الوثيقة.

من ردّ الفعل إلى الفعل الممنهج

في سياق تحوّل الأنظمة الرسميّة العربية من صيغة لاءات قمّة الخرطوم الشكليّة (١٩٦٧) في التعاطي مع "إسرائيل" (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض) إلى صيغة الانخراط المتسارع والفعليّ في المشروع الصهيوني، فإن الحال يستدعي تعميق تعريف التطبيع ومقاومته، والانتقال به من حالة ردّ الفعل المرتبط بمواجهة النتائج، أي مواجهة العلاقات الناتجة عن معاهدات "السلام" ومرحلة الاعتراف الرسمي بـ"إسرائيل" مثل العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضية وغيرها، إلى مواجهة المسبّب ذاته، وهو هنا المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني ودولته.

ولنوقف الإنزياح عن الجوهريّ باتجاه ما هو فرعيّ، فإن الجوهريّ في تعريف التطبيع هو: الاعتراف بشرعية الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني المسمى "إسرائيل"، وشرعيّة مشروعه، وشرعيّة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، والتعاطي معها على أنها جميعاً أمر طبيعي أو مسألة تحتّمها "الواقعية السياسية" أو أي مبرّر آخر. "إسرائيل» لكونها التشكل الماديّ للاستعمار الاستيطاني الصهيوني تمثّل ظلماً لا يمكن القبول به لمجرّد وجوده، حالها في ذلك كحال الموقف من أي نوع من أنـواع الظلم كالعبوديّة والاستغلال وغيرها، فكيف وإن أضفنا إليها سلسلة طويلة من المذابح والاعتداءات، وارتباطاتها مع القوى الإمبريالية والاستعمار، وتوسّعيّتها ومحاولتها الهيمنة على محيطها، بل ولعبها دوراً مسانداً للأنظمة القمعية والديكتاتورية في العالم من جنوب إفريقيا، إلى العديد من أنظمة دول أميركا الوسطى والجنوبيّة، وغيرها؟

هكذا نستطيع القول أن التطبيع يتمثّل مادياً بمساحة كبيرة من المواقف السياسية والممارسات المختلفة التي تبدأ من الاعتراف، المباشر أو غير المباشر، بشرعية المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني و/أو القبول بقيام الدولة الصهيونية على أي مساحة مهما كانت من أراضي المنطقة العربية المحتلة منذ الاستعمار البريطاني/الفرنسي؛ وتمتدّ لتشمل أية علاقات، مثل العلاقات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الرياضية أو غيرها، مع هذا الكيان أو مؤسساته أو أفراده، أو الترويج له بأشكال مختلفة، أو الدعوة إلى التعايش معه والقبول به كأمر واقع، أو أية ممارسات أخرى تشرعن «إسرائيل» ومؤسساتها وتدخلها كمكوّن «طبيعي» ومقبول في نسيج المنطقة.

وتكتسب الأفعـال المترتّبة على نتائج "معاهدات السّـلام" أو مستحقّاتها، "قيمة" تطبيعية أكبر، مثل أخذ تأشيرة دخول (فيزا) من السفارات "الإسرائيلية". فمثل هذه الأفعال تعترف بِـ وتؤكد، أيضاً بشكل مباشر وغير مباشر، على شرعيّة "إسرائيل" وسيادتها على الأراضي التي استعمرتها، وبالتالي أحقيّتها في إعطاء تأشيرات الدخول إلى هذه الأراضي كعمل "سياديّ"، وفوق ذلك يمثّل أخذ التأشيرة "الإسرائيلية" قبولاً مباشراً لمعاهدات "السلام" ونتائجها، فلولا مثل هذه المعاهدات لم تكن السفارات والممثليّات لتوجد في العواصم العربيّة، ولم تكن "سلطة أوسلو"، المنزوعة السيادة في الواقع والتي لا سلطة لها إلا السلطة الأمنية ضمن ما يسمى التنسيق الأمني (الإسرائيلي – الفلسطيني)، لتوجد في بعض مناطق الضفة الغربية، ولم يكن مواطنو الدول العربيّة ليستطيعوا أخذ مثل هذه التأشيرات والتصاريح لدخول الأراضي المحتلة عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ من الأساس، باستثناء بعض الفلسطينيين ممن كانت لهم عائلات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ممن كانوا يستطيعون استصدار «تصاريح احتلال» خاصة لهم للزيارة. هذا إضافة إلى القيمة الدعائية التي تكسبها «إسرائيل» عبر الادّعاء بأنها دولة «ديمقراطية» و«منفتحة» تمدّ ذراعيها للجميع بينما يرفضها الآخرون «المنغلقون»، وفوق ذلك فإن هذه الممارسات تفتح الباب رويداً رويداً في الفهم الجمعيّ للناس، وعلى مدار فترة تاريخية أطول، لتحوّل «إسرائيل»، من خلال زيارتها، إلى أمر«طبيعي» ومقبول. بهذا المعنى، تتساوى مقاومة التطبيع مع مقاومة الصهيونية والمشروع الصهيوني. كلاهما مصطلحٌ يفيد المعنى ذاته، لكن مفهوم مقاومة التطبيع يشير أكثر إلـى التحوّلات التي نشأت في فترة "السلام" والعلاقات العلنيّة للأنظمة العربيّة مع "إسرائيل"، وانزياح هذه العلاقات عن المستوى السياسي فقط، أثناء العلاقات السريّة، إلى كافة المستويات الأخرى، ويؤكد على الطبيعة "الشعبيّة" والاختراقيّة الأعمق للتطبيع، وعملها على مستوى تزوير الوعي والذاكرة الجمعيّة والتاريخ، بالإضافة إلى أن لاطبيعية الكيان الصهيوني الناتجة عن التقسيم الاستعماري للمنطقة العربية تحيلنا أيضاً إلى لاطبيعية الكيانات القُطرية الناتجة عن نفس التقسيم، والعلاقة العضوية التي تجمع كل هذه الكيانات بعضها ببعض ككيانات وظيفيّة مفرغة من امكانيات التحرّر وتابعة للقوى الإقليمية والدولية، أي بنى الهيمنة، وهو ما يؤكد بدوره على ضرورة ترابط العمل على هذه السياقات والعوامل الداخلية والخارجية بسبب تشابكها العضوي، ويجعل من الضروري تقديم خطاب متكامل يقدم رؤيـة لا تتناقض مستوياتها المختلفة مع بعضها البعض، وتوضّح ترابط بُنية الاستعمار الخارجي مع الهيمنة الداخلية، وتقدم نقداً شاملاً لإفرازات بنية الهيمنة هذه وأدواتها المتناقضة بكليّتها مع العدالة ومصالح المجموع الاجتماعي.

لذلك كله فإن مفهوم «التطبيع» ومقاومته أشمل وأعمق، وأكثر ارتباطاً بواقعنا المعاصر، ويحيلنا لا إلى الصهيونية بشكلها المنفصل المجرّد، بل إلى الصهيونية والاستعمار والامبريالية معاً، وارتباطهم الوثيق، وافرازاتهم الجغرافية والسياسية والهويّاتية والفكرية.

ما هي «الصهيونية»؟

تتلخّص أعمدة خطاب التأسيس والتثبيت المشرعِن للحركة الصهيونية في ثلاثة أمور جميعها مفبركة: الأوّل العمل على تحويل الدين اليهوديّ، والذي ينتمي الأفراد المعتقدين به، مثلهم مثل المعتقدين بأية أديان أخرى أو أولئك الذين لا يعتقدون بأي دين، إلى مروحة واسعة من القوميّات والاثنيّات والخلفيّات والمرجعيّات الفكريّة والسياسية والهويّاتيّة، إلى قوميّة ذات أصل عرقيّ واحد وتاريخ مشترك...الخ.

والثاني ادّعـاء التمثيل الحصري لليهود واليهوديّة، رغـم وجود جماعات يهودية متديّنة وعلمانية ترفض الصهيونية، وتتساوى بذلك الصهيونية مع الأصوليات الدينية التي تدّعي لنفسها تمثيلها وحدها للدين، وصوابيّة تفسيرها الحصريّ للنص الديني، وتنفي تنوّع وتعدّد القراءات والتأويلات والتفسيرات والمذاهب داخل بنية الدين الواحد، وتجعل منه ظاهرة ما فوق تاريخية.

أمـا ثالثها فيتركز بالاستناد إلـى فهم محدّد وحرفيّ للمقولات الأسطورية التوراتية، التي لا أساس حقيقي لها في الواقع، في سياق تبرير الحق التاريخي في الاستعمار الاستيطاني وإبادة السكان الأصليين، وهي بالمناسبة ذات المفاهيم التوراتية التي استعملها المستعمرون البيض الأوائل في الأمريكتين، وتحويل الرواية التوراتية الأسطوريّة إلى رواية تاريخية.

هـذه هي الأعمدة المفبركة التي يسقط في فخّها الكثير ممن ينشغلون بمقاومة الصهيونية والتطبيع، بينما تقوم تصوّراتهم الردّ – فعليّة بتعزيز المشروع الذي يراد مواجهته. فالقول، مثلاً، أن الصهيونية تساوي اليهودية وأنهما وجهان لعملة واحدة، يعزّز مقولات الصهيونية الثلاث جميعها: فيؤكد النظر إلى اليهودية كقومية لا كدين يتوزّع أفراده على كل القوميّات والخلفيّات الفكريّة، ويؤكد تمثيل الصهيونية الحصريّ لليهود، رغم خطأ ذلك، ويعزّز الفهم المحدّد والحرفيّ للمقولات الأسطورية التوراتية ويتبنّى تاريخيّتها المزوّرة رغم وجود تيارات إصلاحية وتفكيكية كبيرة داخل اليهودية والمسيحية لا تفهم النص الديني بحرفيّته، هذا بالإضافة إلى النقد العلمي/العلماني الذي يأتي من خارج النص الديني لا من داخله. وفق ذلك، سيؤدي الموقف العدائي من اليهود بصفتهم يهوداً، إلى دفع المزيد منهم إلى أحضان الصهيونية، بدلاً من العمل على العكس.

الحركة الصهيونية حركة براغماتيّة، ولا مشكلة لديها في العمل على، وترويج، عناصر ليست أساسية فيها: فهي لا تجد مشكلة في توظيف القوميّة من جهة، وتوظيف الدين والخرافات الدينيّة من جهة اخرى، رغم أنها قامت أصلاً على أكتاف غير المؤمنين والعلمانيين، بن غوريون وموشيه دايان مثلاً، وكان خيار تأسيس مشروعها في الجنوب الغربي لبلاد الشام واحداً من عدّة بدائل جغرافية أخرى في مناطق أخرى من العالم،

مما يعني أن آباء الصهيونية المؤسسين كانوا واعين تماماً للتزوير الذي تقوم عليه أطروحتهم؛ إلا أن هذه الطروحات البراغماتية تنكشف تماماً عند فحص تناقضات المجتمع «الإسرائيلي» الداخلية: الصراع الشديد بين العلمانيين والمتديّنين، والتمييز السافر بين «الإسرائيليين» البيض/الأوروبيين واليهود الملوّنين من العرب والأفارقة، ووجود مستعمرين من غير اليهود، من الروس تحديداً، كل هذا يدحض فكرة أن العامل الموحّد للمجتمع «الإسرائيلي» هو الدين اليهودي، ويؤكد على أن الرابط الاستعماري الاستيطاني هو الأساس، مع ما تفرزه الرأسمالية من واقع طبقي داخل مجتمع المستوطنين أنفسهم، وهو واقع لا يلغي حقيقة أن جميع تلك الطبقات هي جزء من مشروع الاستعمار الاستيطاني بكليّته، وأن الحركة الصهيونية هي في الأساس حركة استعمار استيطاني مرتبطة عضوياً بالبنى الاستعمارية والامبريالية والرأسمالية، وأن هذا هو العامل الأكثر أهمية في مواجهة مشروعها وتفكيكه من حيث أخلاقيته وشرعيته أولاً، وفعاليته ثانياً.

لهذا تعمل الصهيونية بشكل حثيث على تحويل مقولاتها المزوّرة إلى حقائق «طبيعية»، وصرف النظر عن الأساس الموضوعي للصهيونية من خلال تطبيع النسخة المزوّرة من «الحقائق» والمفاهيم والأسس، مما يضمن الانتقال من مستوى تفكيك هذه الأخيرة، إلى مستوى مناوشة النتائج المترتّبة عليها، مع ملاحظة الفارق النوعيّ الكبير بين الأمرين، وهو ما يؤدي إلى استتباب القواعد التأسيسية للصهيونية وتحويل النظر إلى مفرزاتها فقط.

منظومة التطبيع الاقتصادية: الاستعمار والامبريالية والرأسمالية

علينا ألا ننسى أن الاستعمار، البريطاني والفرنسي، كان هو العامل الأساسي في إنشاء «إسرائيل» ودعمها كقاعدة استعمارية متقدّمة له في سياق سعي الاستعمار لنهب موارد الدول المستعمَرة لصالح اقتصادها الرأسمالي، ولفتح أسواق جديدة لمنتجات وسلع هذا الاقتصاد. وحيث أن المنطقة العربية تمتلك أهمية جيواستراتيجية كبيرة فيما يتعلق بطرق التجارة العالمية البريّة والبحريّة، وتمتلك احتياطيّات كبرى من النفط، عصب الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، فقد أُنشئت «إسرائيل» في قلب المنطقة العربية، لتكون من جهة قاعدة استعمارية متقدّمة للحفاظ على المصالح الاستعمارية والتدخل العسكري أو السياسي المباشر من أجل ذلك، ولتشكل من جهة أخرى ضامناً لإدامة تبعيّة المنطقة عبر إعاقة تحرّر شعوبها، وهو ما يؤكد أن «إسرائيل» هي دولة وظيفية مرتبطة عضوياً بالاستعمار والقوى العالمية المهيمنة في سياقها الرأسمالي، ولهذا لم يكن مستغرباً أن تتحوّل الحركة الصهيونية و«إسرائيل» من الحاضنة البريطانية، قبل وبعد الحرب العالمية الأولى، إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. هذا بالترافق مع صعود الأخيرة كأكبر قوّة إمبريالية في العالم، وليس مستغرباً أن الدعم العسكري والمالي والسياسي لـ«إسرائيل» تضطلع به الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي بشكل خاص، ولن يكون مستغرباً إن تحوّلت «إسرائيل» في المستقبل إلى جزء عضوي من إمبريالية أخرى في حال تغيّر ميزان القوى العالمي.

علينا أن نلاحظ محاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المستمرة لدمج «إسرائيل» اقتصادياً في المنطقة لهذا الغرض من خلال تعزيز وتشجيع التجارة البينية، واتفاقيات التجارة الحرة والمدن الصناعية، والتصدير من خلال الموانئ الإسرائيلية، ومشاريع البنية التحتية الكبرى مثل قناة البحرين وشبكات الكهرباء والغاز وسكك الحديد وغيرها. إن محاولة «إسرائيل» التحوّل إلى المحور الاقتصادي الأكبر والمحوري في المنطقة العربية وما بعدها، ما سمّته الولايات المتحدة: الشرق الأوسط الأوسع، من خلال إخضاع المحيط اقتصادياً وتحويله إلى مخزن للعمالة الرخيصة اتفاقيات التجارة الحرّة والمدن الصناعية المؤهلة QIZs مع الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية على سبيل المثال. ومنفذ استهلاكي للتسويق السلعي يشير بشكل مباشر إلى مسألتين: الأولى هي مركزية المنظومة الاستغلالية/الهيمنية الرأسمالية بالنسبة لـ"إسرائيل" ووضعها هي نفسها كجزء فاعل من هذه المنظومة على المستوى العالمي، الثانية أن رؤية "إسرائيل" لمحيطها الحيوي المباشر تتعدى حدودها الميثولوجية، من النيل إلى الفرات، إلى منطقة تمتد من المغرب على الأطلسي إلى آسيا الوسطى شرقاً، وهو ما يفسّر التنافس الشرس بين القوى الإقليمية الثلاث، "إسرائيل"، تركيا، إيران، في مدّ النفوذ في هذه المساحة.

كل هذا يؤدي بنا إلى القول بأن مواجهة المشروع الصهيوني والتطبيع، تعني مواجهة الرأسمالية أيضاً، من حيث أن الأولى هي جزء لا يتجزأ من بنية الثانية.

التطبيع والتمويل الأجنبي

"الاندماج الاقتصادي الإقليمي يمنع النزاعات من خلال جعل الشركاء التجاريين معتمدين أكثر على بعضهم البعض"، هذا ما يرد حرفيّاً في "إستراتيجية التعاون التنموي مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أيلول ٢٠١٠ – كانون الأول ٢٠١٥" لوكالة التنمية الدولية السويدية (SIDA) التابعة لوزارة الخارجية السويدية، هذه الإستراتيجية التي تركز على مشاريع المياه الإقليمية الكبرى العابرة للحدود، مع "إسرائيل" طبعاً، وعلى دمج "إسرائيل" اقتصادياً في المنطقة العربية، كمقدّمة أساسية لتصفية قضية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتطبيع "إسرائيل" في المنطقة العربية، بلغة وكالة التنمية السويدية: "منع النزاعات" كما يرد أعلاه، و كمقدّمة لإلحاق المنطقة تماماً بالسوق الرأسمالية العالمية (بكلمات وكالة التنمية السويدية: "الاندماج [الاقتصادي] الاقليمي سيكون خطوة باتجاه الاندماج في السوق العالمية").

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) تضع ضمن أولوياتها لمنطقة "الشرق الأوسط" تحقيق "سلام مستدام" ودعم "الوسائل السلميّة لحل النزاعات"، والإشارات واضحة إلى "إسرائيل"، فمع من سيتم تحقيق "السلام" وحلّ "النزاع" في منطقة "الشرق الأوسط" إن لم يكن الأمر متعلّقاً بإسرائيل؟

جئنا بهذين المثالين من دولتين لهما تأثير سياسي قليل، أي السويد وسويسرا، للبرهنة على أنه حتى مثل هذه الدول "الصغيرة" ذات التأثير القليل، تدفع بكامل قوّتها باتجاه إدماج "إسرائيل" في المنطقة وتطبيعها، من خلال المشاريع المشتركة، التعاون والتواصل عبر الحدود، مبادرات السلام، مبادرات حل النزاعات، التعامل مع "الإقليم" كوحدة واحدة متكاملة. فإذا كان هذا حال المنظّمات التمويلية التابعة للدول "الصغيرة"، فكيف الحال إذا مع الممولين الكبار مثل الـUSAID التابعة للخارجية الأميريكية، أو الاتحاد الأوروبي ومؤسساتها الكبرى مثل مؤسسة آنا ليند التي تعلن بكل وضوح أهدافها التطبيعية؟

معظم وكالات التمويل والمعاهد الثقافية تتبع لـوزارات الخارجية في بلادها (SIDA، USAID، CIDA،SDC، British Council، Institute Francis، وغيرها) وبالتالي فهي جزء من ذراع السياسة الخارجية لبلدانها التي تدعم "إسرائيل" بالمطلق وفي كل المحافل وتحت كل الظروف. أما المؤسسات الألمانية (فدريدرش ناومان، فريدريش إيبرت، هاينرش بول، روزا لوكسمبورغ) فهي تتبع الأحزاب الألمانية (الديمقراطي الحر، الاجتماعي الديمقراطي، الخضر، اليسار) وجميعها يدعم "إسرائيل" ويقبل بها وبالمشروع الصهيوني الذي أنتجتها.

لا نسمع شيئاً من هذه الجهات عن الاستعمار الاستيطاني والتوسعيّة والعدوانية والقتل والتشريد والمذابح والهيمنة، كل ما نسمعه منها هو عن "السلام" و"حل النزاعات" و"التعايش" و"مدّ الجسور" و"الدمج الاقتصادي" و"مشاريع البنى التحتية المشتركة" والمشاريع الثقافية المشتركة. إن هؤلاء المموّلين، والجهات التي تأخذ الأموال منهم وتنفذ مشاريع بالتعاون معهم، لا يوزّعون الأموال هكذا دون تبعات، فكلّهم يعملون وفقاً لاستراتيجيّات مكتوبة وواضحة فيما يتعلّق بمنطقتنا، وبالتالي فهم يشاركون بشكل كبير بإعادة إنتاج المنطقة ودمج "إسرائيل" فيها بالمعنى البنيوي وعلى الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتشكيل فئات مرتبطة مالياً بالمموّلين، بما يـؤدي إلى إنتاج تبعية اقتصادية كبرى داخل المجتمعات لا تستطيع الانفكاك عن المموّلين، أي الضفة الغربية كنموذج واضح على هذا الأمر، وبنفس الوقت، يعمل التمويل على تدمير محاولات انجاز استقلالية مالية للمشاريع المحلية لأن التمويل موجود من الخارج، وهو ما يؤدي إلى المزيد من التبعية.

التمويل الأجنبي إذن هو جزئية داخل بنية التطبيع الكبيرة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية التي شرحناها سابقاً، بل إنها أكبر أثراً لأنها تعتمد على انتاج التبعية المالية المباشرة، وبالتالي تأبيد الهيمنة، ووأد محاولات إنجاز المشاريع بشكل مستقل، وتعمل على تطبيع "إسرائيل" من خلال مسارات عميقة (نفسية، اجتماعية، ثقافية) تعمل على مستويات الوعي والخطاب. وهكذا فإن مقاومة التمويل الأجنبي هو جزء لا يتجزأ من مقاومة التطبيع.

الأردن ٢٠١٢ (المصدر: bdscampaign.org)

بين مقاومة التطبيع، ومقاطعة «إسرائيل» وداعميها

المقاطعة ليست إستراتيجية عمل. المقاطعة آلية، قد تكون واحدة من ضمن آليات أخرى كثيرة، لتحقيق إستراتيجية. الإستراتيجية نأخذها من مقاومة التطبيع، وفي حالة «إسرائيل»، ينبغي أن تكون الإستراتيجية هي إنهاء الظلم التاريخي الناتج عن المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، أي تصفيته. هذا يتطلب جهداً أممياً/دولياً على صعيد القوى المناهضة للظلم والاستعمار والامبريالية، لأن مواجهة «إسرائيل» تعني وبالضرورة مواجهة القوى الدولية الكبرى المساندة لها والمرتبطة بها عضوياً، ونقصد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل أساسي، ومواجهة النظام الاقتصادي الاستغلالي الهيمني الذي تمثله الرأسمالية. لن تستطيع قوى محلية الطابع هزيمة «إسرائيل» ومَن ورائها. «عولمة المقاومة» في مواجهة المشروع الصهيوني هي ضرورة، لكن الضروري أيضاً هو تحديد الهدف الذي تريد تحقيقه هذه المقاومة: تصفية المشروع الصهيوني، لا الوصول إلى تسويات معه (حل الدولتين، حل الدولة الثنائية القومية، حل الدولة الديمقراطية العلمانية).

حملات المقاطعة العربية والدولية تحوّل مواجهة «إسرائيل» إلى مسؤولية فرديّة/اجتماعيّة من جهة، وعالمية من جهة أخرى، وهذا أمر هام جداً، لكن إشكاليتها الكبيرة هي انحصارها في العمل على الأداة، المقاطعة، دون العمل على تبني إستراتيجية جذرية واحدة هي التي أشرنا إليها أعلاه، وهذه نقطة ضعفها. ولهذا فلا تعارض بين المقاطعة ومقاومة التطبيع إن تبنّت حملات المقاطعة مفاهيم واستراتيجيّات مقاومة التطبيع الموضّحة في هذه الورقة، وهذا ما نشجّعه.

*هذه الورقة هي إحدى وثائق «مسار تحرري»: http://taharruri.net/، كما يودّ الكاتب أن يشكر أحمد الشولي، ومجد محسن، وثريا الريّس، ورامي أبو جبارة، وأيضاً المشاركين في الندوة والورشة حول مقاومة التطبيع التي أقامها "مسار تحرري" يومي ٢ شباط و٨ آذار ٢٠١٣، لمساهماتهم المباشرة وغير المباشرة في هذه الورقة.

** هشام البستاني: كاتب وقاص من الأردن.

والآن صار لزاما علينا أن نتصرف كدولة

بقلم: عبد المجيد حمدان*

قبل بضع سنوات، وأثناء إدارتي لحوار حول القضية الفلسطينية مع مجموعة من الشباب، سألني أحدهم: كيف ترى ما سيكون عليه حالنا في العام ٢٠١٢؟ فأجبت بتلقائية: مثل حالنا اليوم إن لم يكن أسوأ بعض الشيء. وأضفت: وفي العام ٢٠٢٠، إن بقينا نسير على هذا المنوال، ربما سيكون حالنا أسوأ بكثير. ردوا محتجين ومستنكرين، وبنفس واحد: أنت هكذا تحبطنا، فلماذا كل هذا التشاؤم؟ قلت: لا علاقة للتفاؤل أو للتشاؤم بقضايا السياسة. هي لا تقوم ولا تبنى على حسابات العواطف. وهي تعمل خارج هذه الحسابات تماما. وأحد مشاكلنا أننا نتصرف ونعمل، منذ بدء قضيتنا منذ أكثر من ١٣٠ عاما، وفق حسابات العواطف هذه، وفي كثير من الأحيان وفقها فقط.

وأضفت: في مراجعتنا اليوم لتاريخ القضية رأينا كيف أن شعبنا تصدى للعدوان على وطنه وحقوقه منذ اللحظة الأولى، وتواصل كفاحه على طول مسار قضيته. لم يتوانَ يوما، ولم تفتر همته يوما، ولم يبخل بالتضحيات، التي قدمها سخية، في هبة، في انتفاضة، في ثورة، مرة بعد أخرى. ولقد دفع في كفاحه هذا ثمنا باهظا، دما ومالا واقتصادا وحرية ونفيا وتشتيتا، والقائمة تطول. وفي مراجعتنا هذه طرحنا السؤال: وماذا كان حصاد هذه التضحيات المتواصلة والهائلة؟ وأظننا اتفقنا أن الحصاد حافظ على مساره الثابت، خسائر متواصلة في جانبنا، ومكاسب متواصلة لعدونا. كان ذلك منذ البدايات، وما زال مستمرا حتى اليوم.

لماذا؟

لأننا نتبع ذات النهج السياسي الذي، كعامل هام من بين عوامل عدة تتضافر على قضيتنا، تسبب في كل ما أصابنا من نكسات وويلات ونكبات.

من يماري في هذا عليه أن ينظر حوله، ويتوقف عند تمدد المستوطنات، وكيف تلتهم المزيد من أرضنا يوما بعد يوم. وأخيرا توقفنا عند السؤال: ولكن لماذا وكيف يحدث هذا؟ نحن شعب يواصل تقديم قوافل التضحيات، ورغم كل ما أصابه ويصيبه لم ييأس، لم يحبط، يواصل النضال، يواصل الكفاح، ومع ذلك ما زالت خسائره تتلاحق. ومرة أخرى كيف ولماذا يحدث لنا هذا؟

نكبات متلاحقة:

قلت لهؤلاء الشباب: في حوارنا هذا حاولنا الإجابة على السؤال، ووقفنا على عدة أسباب ومسببات. لكن دعونا نتذكر مرة أخرى، ونحن على مشارف الذكرى الستين للنكبة الكبرى، أنه سبقتها، ومهدت لها، سلسلة من النكبات الصغيرة، إن صح وصف نكبة ما بالصغيرة. نكبات تمثلت في تشريد مزارعي أراضي التجار، كبار الملاك، المقيمين في دمشق، وبيروت وغيرهما، والتي بيعت للحركة الصهيونية، ومزارعي الأراضي الأميرية التي وهبتها حكومة الانتداب البريطاني للحركة الصهيونية، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولنتذكر أنه تم اقتلاع هؤلاء المزارعين، وتدمير قراهم، وتعدادهم تجاوز عشرات الألوف، بقوة سلاح درك الخلافة العثمانية أولا، ثم بسلاح شرطة ودرك الانتداب البريطاني ثانيا.

ومع أن وقع النكبات تلك كان شديد المرارة على شعبنا في حينها، إلا أن تهجيرهم داخل الوطن، واستيعابهم في أسواق العمالة الرخيصة، ربما ساعد في تخفيف حدة المرارة تلك، والأهم أنه موه على ضعف قدرة قياداتنا السياسية في قراءة المستقبل، بما يعنيه من ضعف رصد نذر النكبة الكبرى، التي كانت تلوح في الأفق، والتي تحققت في العام ٤٨.

لقد تعددت العوامل التي تسببت في نكباتنا منذ البداية والمستمرة إلى يومنا هذا. بديهي أن المؤامرة الصهيونية، بأبعادها الدولية والإقليمية، تقع على رأسها. وطوال الوقت كانت قوى أطراف هذه المؤامرة، رسمية وشعبية، متفوقة على قوانا، الذاتية والحليفة، بمراحل كبيرة. وكان واضحا، لكل من يملك جانبا من سلاح المعرفة، ضعف فرص كسب حربنا على المؤامرة، وتواضع احتمالات نجاحنا في تحقيق الشعارات التي رفعناها. لكن كان ممكنا، لو توفر لنا العامل الذاتي، منع وقوع مسلسل النكبات والكوارث التي جلت بنا، أو تخفيض درجات حدتها في أسوأ التقديرات، وفي المقدمة منها نكبة عام ٤٨ الكبرى .

في كل مراحل نضالنا، أعدنا نكباتنا إلى هذا العامل الخارجي، قوة حلف الصهيونية. ولأن الصهيونية استندت إلى دعم قوي وثابت من قوى دولية عظمى، بريطانيا العظمى في البداية، وأمريكا منذ تصدرها لائحة القوى الكبرى، فقد أرجعنا كل خيباتنا إلى هذا العامل، وعلقنا كل قصوراتنا على مشاجبه. ودوما دفعنا ذلك إلى تجاهل فعل العامل الذاتي، الخاص بنا شعبا وقيادات. ومن تجربتي أقول أن العامل الذاتي لم يكن بحال، وبعيدا عن جلد الذات، أضعف فعلا، من العوامل الأخرى، في التسبب بوقوع نكباتنا. ومع ذلك ظل التحصن خلف ما وصف برفض جلد الذات، الدرع الآخر الذي أشهره السياسيون، لتجنب المراجعة والنقد، فالوقوف على الأسباب والمسببات، لما وقع على رأس شعبنا من نكبات. وقد يسأل سائل: ولكن كيف؟

لبنان ٢٠١٢ (المصدر: وفا)

وقفة مراجعة:

وأقول: هلت علينا بداية النكبات ونحن جزء من الخلافة العثمانية. ورغم ما يقال عن أن الخليفة/ السلطان عبد الحميد، رفض المشروع الصهيوني باستعمار فلسطين، إلا أن الخلافة رحلت بعد أن تم دق سلسلة من خوازيق الاستيطان في بلادنا. ومن بينها مدينتان كبيرتان هما، ريشيون ليتسيون في العام ١٨٨٢، وهي رابع أكبر مدينة في إسرائيل الآن، وتل أبيب في العام ١٩٠٩. ولأنه من غير الممكن أن تقوم جماعة قادمة من خارج المنطقة ببناء مدينة، وتفعل ذلك بالسر عن الدولة، وبدون موافقتها. وأكثر ولأن ريشيون ليتسيون بنيت في موقع عيون قارة، حيث تشكل مياه هذه العيون سبخات ومستنقعات، فقد حصلت الحركة الصهيونية بتجفيفها، على مادة دعائية هائلة، لم تتوقف عن استخدامها حتى يومنا هذا. وحين رحلت الخلافة وقعنا في مصيدة اتفاق سايكس بيكو لتقسيم ميراثها، وهو الهلال الخصيب عندنا. وبهذا التقسيم حرمنا من مساندة أخوتنا، ولنقف كشعب صغير أعزل في مواجهة قوة عالمية عاتية. وحين صدر وعد بلفور بعد سنة، ولحقه الاحتلال فالانتداب البريطاني، الموكل بتنفيذ ذلك الوعد المؤامرة على وطننا، وجدنا أنفسنا نرسف تحت عبء تركة الخلافة الثقيلة، والأكبر كثيرا من كل ما سبق. وجدنا أنفسنا وقد ورثنا من الخلافة، الجهل والفقر والمرض. كنا شعبا تتجاوز نسبة الأمية فيه ال ٩٥ ٪. وبدون أية قيادات ذات إمكانات أو قدرات سياسية. وبديهي أن القيادات التي نشأت كانت مثقلة بتراث الجهل ذاك. والمصيبة أن تراث الخلافة العثمانية، وثقافتها السياسية لاحقتنا، وذلك بإضفاء القدسية على تلك القيادات الجاهلة، وتحريم مساءلتها ونقد مراجعة أفعالها. والأدهى أن هذا التراث تحول إلى ثابت من ثوابت السياسة الفلسطينية، سرى فعله حتى يومنا هذا. وهكذا، ومنذ بداية القضية وحتى اليوم، ورغم الأخطاء والخطايا في كل مرحلة، ظلت المراجعة وإعادة التقييم، فاستخلاص العبر والتصحيح من المحرمات. وظل تراكم الأخطاء والخطايا هو الثابت. وهذا الحمل، أو العبء، ظل ينتقل إلى، ويثقل كاهل كل قيادة سياسية جديدة تحاول السير إلى المستقبل. وبعد هذا نتعجب من إخفاقاتنا المتتالية بعد أن أصبح لنا سلطة.

وماذا الآن؟

الآن كلنا ننسى، أو نتناسى ربما، أن سلطتنا هي الابنة الشرعية لاتفاقية أوسلو. وبموجب هذه الاتفاقية، الإعلان، هي سلطة حكم ذاتي، تدير شؤون السكان دون الأرض، محط نظر حكومات إسرائيل المتعاقبة، وتقوم بدور البديل، "المقبول" منا، للإدارة العسكرية الاحتلالية. والسلطة بهذا الوضع ليست لها أية ولاية على الأرض لمنطقتي ب وج، والتي تشكل ٨٢ ٪ من أرض الضفة المحتلة. صحيح أن الاتفاقية نصت على أن حل الحكم الذاتي هذا هو برسم الاستقلال، وأنه محدد بخمس سنوات، لكن إسرائيل رأت فيه حلا دائما. ومن يراجع تصريحات إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل الذي وقعنا معه الاتفاق، وتقاسمنا معه ومع بيرس، جائزة نوبل للسلام، ثم تصريحات إسحق شامير، رئيس الوزراء التالي، يتأكد أن إسرائيل، ومن البداية، ظلت ترى في حل الحكم الذاتي حلا نهائيا لقضيتنا.

ولأن مناطق عديدة في العالم يقوم الحكم الذاتي فيها كحل للقضايا القومية، ولأننا في السنوات الأولى بادرنا إلى إفهام العالم بأن قضيتنا حلت، فقد قبل هذا العالم منطق إسرائيل، برؤيتها للمفاوضات قضية في حد ذاتها. وهي، أي المفاوضات، معنية بالبحث عن حل للمشاكل الصغيرة، والتي تنشأ في إطار الحل الدائم بالحكم الذاتي. وعلى مدار كل السنوات السابقة لم تتجاوز موضوعات المفاوضات، على كثرة ما تعددت جلساتها، تلك القضايا الصغيرة، وفي مقدمتها إفراج عن مجموعة أسرى.

ومع ذلك، وبعد ذلك، يخرج علينا من يتحدث عن عبثية المفاوضات، وعن رفضها، دون أن ينتبه، وربما هو ينتبه، إلى حقيقة أن السلطة سلمت منذ زمن بالصيغة التي ارتأتها إسرائيل للحل، أي الحكم الذاتي في إطار الدولة الواحدة، بديلا لما يقال عن حل دولتين لشعبين، بدليل مواءمة أحوالها معه، والاكتفاء بمظهر السلطة، بدءا باستبدال التسمية للوظائف بالوزارات، والاستعاضة بأبهة المواكب عن الصلاحيات الفعلية. والغريب أن يطالعنا اليوم من يقول أنه يأتي بجديد، فيقول بالعودة لمطلب الحل على أساس الدولة الواحدة، ثنائية القومية، وهو الحل المطبق فعلا من جانب إسرائيل، ومنذ بدء العمل بتطبيع إعلان أوسلو، بالحكم الذاتي لنا، في إطار الدولة الأم، إسرائيل.

كسر الدائرة:

ولأننا درنا سنوات طويلة في هذه الدائرة، جلسات مفاوضات على قضايا صغيرة، فقد سعدت شخصيا، بقرار الرئاسة محاولة كسر هذه الدائرة. قررت الرئاسة التوجه للأمم المتحدة، طالبة منها استبدال الحكم الذاتي بدولة مستقلة، والاعتراف بهذه الدولة عضوا في الهيئة الدولية. وكان غير مفاجئ، بل وبديهي، أن توظف إسرائيل كل قدراتها، لمنعنا من كسر الدائرة، وإبقائنا في حظيرة الحكم الذاتي. وكان غير مفاجئ أيضا أن تنهض أمريكا لمساندة إسرائيل، لمنعنا من تحقيق مطلبنا. وهكذا كان إحباط مسعانا في مجلس الأمن، ثم محاولة إحباطه في الجمعية العامة، وحيث فزنا فيها، بدعم من أصدقائنا الكثر في العالم، بمقعد عضوية غير مشاركة.

وكانت جهود الرئاسة، ومجابهتها لمختلف أشكال الضغوط، موضع تقدير وإعجاب منا ومن شعبنا. ولكن بَيَّن إضراب الموظفين، الذي أعقب هذا الإنجاز، أن الرئاسة، والحكومة، وبرغم الجهود التي استحقت التحية عليها، كانت قد وقعت في أخطاء، والتي كان من السهل تجنبها.

كان معروفا لديها، ولدينا جميعا، أن الضغوط ستشتد، عقابا لنا على الخروج عن المقرر. وكان واضحا أن عقوبة وقف المساعدات المالية، بعد انصياع الأخوة العرب للأوامر الأمريكية، بسحب حزام الأمان، أو بالتكاسل عن قذف طوق النجاة، أن هذه العقوبة ستكون الأكثر تأثيرا علينا. بديهي أن تعجز الحكومة، بعد وقف هذه المساعدات، عن دفع رواتب الموظفين. وجاء رد نقابة الموظفين بإعلان الإضراب، بغض النظر عن النوايا، وعن الحقوق أيضا، فعلا مساعدا، صب في صالح موقعي هذه العقوبة، وفعلا مقيدا للرئاسة عن التفكير في خطوة نضالية لاحقة.

ولو أن الرئاسة والحكومة استعادت شيئا من مسيرتها النضالية، ولو أنها رأت فيما حدث معركة تتطلب حشد الشعب وراءها، ما كان لهذا الفعل القادم من داخل البيت، والمساعد لموقعي العقوبة أن يحدث.

كان على الرئاسة، ومعها الحكومة بالطبع، وقبل خطوة الذهاب لمجلس

الأمن، أن تصارح المواطن بطبيعة العقوبات التي ستتعرض لها. كان عليها أن تساعده لأداء دوره، بتحمل العبء الذي سيقع. وكان عليها أن تتفق مع القوى الوطنية على برنامج لمواجهة الضغوط والعقوبات المتوقعة. وقبل هذا كان عليها أن تلزم نفسها بجملة خطوات، تقنع المواطن، أنها تشاركه العبء، ولا تلقي هذا العبء عليه وحده. كان عليها البدء في سلسلة خطوات، تظهر نتائجها بخفض للإنفاق الحكومي، وفي المقدمة منه تقليص متدرج، ولكن متسارع، يؤدي إلى وقف الصرف على مظاهر الأبهة الحكومية، مرورا بالعلاوات والبدلات...الخ. كان بذلك سيقنع متقاعد مثلي، ينتظر آخر الشهر لشراء أدوية لا غنى عنها، بالحصول على نصف الراتب وتدبير نفسه به. ولكن ذلك للأسف لم يحدث. وما حدث، بعد تراجع العقوبات، أن الرئاسة والحكومة باتت تحسب ألف حساب، قبل أن تقدم على خطوة، تدفع نجاحنا في الأمم المتحدة، خطوة جديدة إلى أمام.

تصرف دولة :

وعليه فقد كانت الخطوة المطلوبة تتمثل في تحويل النجاح الرائع، الذي تحقق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من مكسب معنوي إلى مكسب متجسد على الأرض. وبديهي أن تبدأ هذه الخطوة بتغيير جذري للعلاقة مع الاحتلال. أي بنقل علاقاتنا من علاقات حكم ذاتي، تابع للدولة الأم، التي هي إسرائيل هنا، بصلاحياته المحدودة، والتي تتطلب تشاورا واتفاقا على كيفية تطبيقها، إلى علاقات دولة مع دولة. وهنا يبرز أمام المرء سؤال: وكيف يكون ذلك؟ والجواب أن إداراتنا للحكم الذاتي، التي نسميها بالوزارات، هي ملزمة بنصوص اتفاق أوسلو، على التشاور مع المرجعية المحددة لها في وزارة الدفاع الإسرائيلية، أو في غيرها من الإدارات. وكانت الخطوة الأولى التي فرضها الوضع الجديد، تبدأ بالتوقف عند ذلك. ويليها مباشرة أن تصبح الرئاسة الفلسطينية، والحكومة هي مرجعية نفسها، تخطط وتضع برامج عملها بما يحقق مصلحة شعبها، وإن تَعارَض، وهو سيتعارض، مع رؤى وخطط الحكومة الإسرائيلية. ومرة أخرى سيبرز السؤال: ولكن كيف؟ وفي الجواب سأكتفي ببعض الإشارات، حتى لا يقال بأن هناك من يرى، ويضع، نفسه معلما مرشداً لأحد.

- نحن الآن على أبواب أزمة مياه خانقة، تتجدد كل صيف. سبب الأزمة معروف، وهو أن إسرائيل تسرق مياهنا، وتعطينا نسبة لا تتجاوز ال 20 % منها. علينا أن نبدأ المطالبة باسترجاع مياهنا كحل لما نواجهه. أو في الحد الأدنى، تغيير معادلة تقاسم المياه القائمة، وبما يوفر حلا، ولو مؤقتا، سنة، سنتين للأزمة. ولأن إسرائيل سترفض الاستجابة لطلبنا، فيتوجب علينا أن نعد العدة لطلب العون الدولي، عبر الهيئات والمنظمات المعنية. وهذه العدة تشمل تنظيم واستفادة من خبرات وقدرات العاملين في ميدان المياه، من منظمات أهلية وكوادر حكومية وغير حكومية. وضروري أن يكون معها طواقم قانونية، قادرة على، ومؤهلة لرفع القضية أمام المحافل الدولية المختلفة. ذلك يعني خوض معركة على قضية ظلت مؤجلة للمفاوضات النهائية، التي لن تأتي حسب المخطط الإسرائيلي. ولأننا سنخوض معركة، ستتكرر مواجهتنا للضغوط والعقوبات المتنوعة، وفي المقدمة منها وقف المعونات المالية، التي يجب أن لا تساندها إضرابات الموظفين.
- إذن وحتى ننقل نجاحنا من خانة المكسب المعنوي إلى خانة المكسب الحقيقي على الأرض، يلزمنا البدء فورا في وضع برنامج نضالي يشمل ويفعل كل جبهاتنا. ومثال آخر يتمثل في جبهة التربية والتعليم. إذ من غير المعقول أو المقبول أن يستمر رضوخنا للإملاءات الإسرائيلية في تعليم أبنائنا. كما أنه من غير المعقول أو المقبول أن نواصل وقفة المتفرجين على انحدار التعليم، دون أن نفعل شيئا. نحن كلنا نعرف أن الاحتلال ألغى أنشطة كثيرة في مدارسنا، وأنه كرس نظام التلقين، المسؤول الأول والأساس عن حالة التجهيل والأمية التي تتفاقم سنة بعد سنة. ومن غير المعقول أو المقبول أن تواصل إدارة دولة، تخوض مع شعبها، معركة حياة أو موت، السكوت على هذا الحال. فهي لو فعلت تحكم على شعبها، حتى لو نال الاستقلال، بالهزيمة الدائمة في معركة التنافس، القادمة لا محالة، مع إسرائيل، دون أن يذهب بي الشطط للقول بالخروج من التاريخ. إذن يتوجب على حكومة الدولة أن تبدأ، وفورا، بتنظيم عملية الانتقال من نظام التلقين القائم الآن، إلى النظام الحواري، المخاطب للعقل، والعامل على تنشيطه، كي يكون المتخرجون من مدارسنا متعلمين حقا، نعتمدهم حقا وفعلا لبناء المستقبل، ولكي يكونوا مؤهلين لخوض معركة التنافس القادمة مع إسرائيل، ولكي نضمن لنا مكانا بين الأمم أيضا. ومرة أخرى هذا لن يرضي إسرائيل، وسيضعنا في مواجهة تضطرنا للاستعانة بالمنظمات والهيئات الدولية، وحيث سيكون النجاح مؤكدا، إن عبرنا معركتنا الداخلية مع الضغوط والعقوبات المتوقعة.
- وإذا قلنا أن ذات الأمر ينطبق على العلاقة مع الأرض والزراعة، لا بد أن نستذكر أنه من غير المعقول، كما هو غير مقبول، استمرار موقف اللامبالاة القائم من الأرض ومشاكل التسجيل والملكية، كما من دعم المزارعين، وتثبيتهم فيها، وهي بؤرة الصراع مع الاحتلال، منذ أن نشأت القضية. فغير مقبول وغير معقول استمرار هذا الموقف اللامسؤول تجاه تصريف منتجات المزارعين، وتواصل تكديسها عندهم سنة بعد أخرى، بسبب التزام السلطة بقيود اتفاقية الحكم الذاتي.
- ولأن أمر الأرض والزراعة والبحث عن أسواق للتصريف، والانتقال لسياسة التعامل بالمثل، يطول بحثه، سأكتفي بالإشارة إلى مثال أخير، وهو الموقف من البيئة. وأعيد وأكرر أنه بات من غير المعقول، كما من غير المقبول، استمرار هذا الموقف اللامبالي من التخريب الحاصل للبيئة، والمتمثل في مواصلة قطع الشجر، والقضاء على الحياة البرية.

ولأن ما ذكرت من أمثلة، وما يمكن عمله فيها، هو مما هو معروض، مرئي، ومعروف لكل مواطن، فإن مراجعة الحكومة، وانتقالها إلى فعل الدولة، في دوائرها ووزاراتها الأخرى، هو أكبر، أوسع وأشمل بكثير مما سبق ذكره. لكن ولأن كل فعل منا سينقلنا إلى مواجهة مع الاحتلال ولأن كل مواجهة مرشحة للانتقال إلى الساحات الدولية، فتوقع للعقوبات والضغوط، يأتي دور السؤال: هل تملك قياداتنا السياسية، بمختلف مستوياتها، الإرادة السياسية الكفاحية لفعل ذلك وربما ما هو أكثر منه؟ هل ما زال لديها نفس نضالي، رؤية كفاحية، قدرة وطاقة، على خوض هكذا معركة؟ والأهم: هل تملك من المؤهلات والكفاءات، ما يؤهلها لتعبئة ودفع وقيادة شعبها لخوض وتحمل أعباء، وتقديم تضحيات، تتطلبها مثل هكذا معركة كفيلة بأن تخرجنا من مآزق ودوامات مفاوضات تحكمها قواعد العمل لحل الحكم الذاتي؟ وهل سيأتي العام 2020 ونحن بحال أفضل من حالنا اليوم؟!

*عبد المجيد حمدان (أبو وديده): كاتب فلسطيني، الأمين العام السابق لحزب الشعب الفلسطيني.

قراءة في كتاب: هوامش على دفتر الثورة

إعداد: جنان عبده*

"هوامش على دفتر الثورة" للكاتب أحمد بلال، الصادر عن وزارة الثقافة - الهيئة العامة لقصور الثقافة/ القاهرة- مصر، ٢٠١٢. الكاتب شاب وناشط سياسي، وعضو قيادي في حزب التجمع والإتحاد الاشتراكي المصري، يقوم بتصوير واقع الثورة المصرية وتبلورها من خلال تفاصيلها الدقيقة التراكمية على مدى سنوات، وينبه القارئ لعدة محاور علينا أن ندركها لنفهم كيف تبلورت الثورة وكيف انطلقت وأين.

يُهدي بلال كتابه إلى "كل الذين ناضلوا من أجل هذه الثورة، ولم يدركوها... إلى كل من دفع ثمن هذه الثورة وفضل أن يكون جندياً مجهولاً في الميدان". ويحتل الشهداء في كتابه موقعاً خاصاً فهو ينهي كتابه بإهدائهم الثورة وبوعدهم على حفظ انجازاتها. ويتوزع الكتاب، وهو من الحجم المتوسط، على ستة عشر فصلاً إضافة للمقدمة ويبلغ عدد صفحاته ٢٧٤، هي فصول الثورة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ ولغاية العاشر من فبراير ٢٠١٢، يوم تنحي الرئيس السابق حسني مبارك، واستلام المجلس العسكري لزمام الأمور في البلاد.

لا يترك الكاتب للقارئ أي مجال للحيادية الشعورية فهو يجعلك تعيش معه الحدث بأدق تفاصيله بوجعه وحزنه، بفرحه وأمله، بثورته وغضبه وعنفوانه. بل يجعلك شريكاً بالحدث وببنائه فتشعر أنك تسير في شوارع مصر وتُزّج مع الثوار، وكان الكاتب واحداً منهم، في الزنازين. وتشعر بحنجرتك، تتألم من شدة الهتاف فتفرح بفرحهم وتحزن بحزنهم لأنك تصير واحداً منهم. وقبل أن ينتهي الكتاب تشعر أن خارطة مصر الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، تقف أمامك بوضوح وأن بامكانك الآن أن ترسم خارطة جغرافية مصر لأنك تعرفها بكل أزقتها وحاراتها وميادينها. وتصير، مصرياً حتى وان لم تملك حقوق المواطنة. كيف لا والروح الثورية تجتاحك وتستفزك لتأخذ دوراً في هذا الحدث التاريخي العظيم.

الكتاب سردي حيناً وحواري في أحيان أخرى، آني تارة، تاريخي تارة أخرى، إلا أنه تحليلي نقدي على امتداد خط عرضه. ينطلق الكاتب من ذاته كونه جزء من الأحداث والمكان فيحدثنا عن تفاصيل الأمور ويشركنا بمجرياتها وينقلنا معه من مكان لآخر ومن حدث لآخر ويعرفنا على الأشخاص من حوله، فنعيش معه الحدث. يتنقل الكاتب بسلاسة وبأسلوب بارع لا يدع الملل يدخل قلبك، رغم ما يحويه من تفاصيل، بل على العكس يشدك أكثر. يتنقل ما بين الماضي والحاضر ويقوم بربط تاريخي منطقي بين الثورات والانتفاضات المختلفة التي حدثت في مصر ويشاركنا بمعلومات تشرح لنا وتوضح هذه العلاقة التاريخية والتي تؤكد مقولته، أن ثورة ٢٥ يناير لم تكن وليدة صدفة وإنما سبقتها ومهدت لها ثورات سابقة، كثورة عمال المحلة عام ١٩٨٠ وثورة عام ١٩٧٧ التي أسماها السادات "انتفاضة الحرامية".

من خلال تصفح الكتاب تنتبه أن الكتاب لا ينفصل عن الكاتب الذي هو الثورة بذاتها، هو وأبناء جيله ومن سبقوه من رعيل مهد للثورة بتجلياتها يوم ٢٥ يناير. فأحمد بلال، الكاتب الشاب الثوري المحلاوي، والذي يتنقل ما بين المحلة والقاهرة، بين ميدان الشون وميدان التحرير، يعيش الحدث ويصفه ويأخذ دوراً فاعلاً في بلورته وبنائه مجنداً من حوله من الشباب متاثراً بمن سبقه من قيادات الثورة من جيل السبعينيات. محباً لهم ومتمثلاً فيهم يخلق أحمد ورفاقه حدث ثورة يناير ٢٠١١.

من خلال التقدم في صفحات الكتاب نتعرف أكثر وأكثر على عوالم الكاتب، بشخصه ومواقفه وأعماله، ونعلم أكثر أنه إضافة لعمله السياسي يعمل كصحفي مختص بالشؤون الإسرائيلية في صحيفة "المصري اليوم". وتستشعر لدى الكاتب في ذات الوقت الروح الثورية والتحدي والفخر بالانتماء المصري والمسؤولية وروح الفكاهة ببساطتها وطيبتها. وبالاشتراكية كأسلوب حياه وفكر.

يشير الكاتب إلى أن العقد الأخير على الأخص كان، عملياً، عقد الثورة حيث شهد تطوراً وتصعيداً لحركة الاحتجاج المصرية، ويبين لنا أن الثورة لم تكن وليدة صدفة وأن ما حدث في ٢٥ يناير ٢٠١١، كان انعكاساً لذروة الحالة الثورية، وثانياً أن ما حدث ذلك اليوم ليس من فعل شباب الثورة دون غيرهم، بل ويؤكد لنا أن الكتاب يتمرد على مفهوم "ثورة الشباب" مشيراً إلى أن الثورة كانت نتاج تراكم نشاط سياسي ثوري تاريخي قام به جنود بقوا مجهولين نوعاً ما، بابتعادهم عن الأضواء "الهوليودية" التي يلهث عادة خلفها الساسة المحنكين، واختاروا أن يكونوا الجندي المجهول في ثورة "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية" التي انطلقت علنيتها في مصر في يناير من العام ذاته. هذه الثورة التي حلمت بوطن حر ديمقراطي. هدف هؤلاء "الجنود الثوريين" لم يكن الأضواء بل الوطن وحريته.

يقول بلال بكلماته الثورة: "ليست تاريخاً منفصلاً عما قبلها، الثورة ليست إلا صفحة في كتاب التاريخ النضالي للشعب المصري، وليست إلا تتويجاً لعقود من النضال ضد القمع والديكتاتورية". ويتناول انتفاضة الطلاب والتي تلتها انتفاضة شعبية، وإقامة اللجنة الوطنية العليا للطلاب، حيث شارك الشاعر أمل دنقل فيها وكتب قصيدته الشهيرة "الكعكة الحجرية" والتي وصفت اعتصام ١٩٧٢ وانتفاضة الخبز ١٩٧٧ وحتى الثورة الشعبية عام ٢٠١١، والتي يسميها الكاتب "الكعكة الحجرية الثانية" وكلها أحداث وقعت في يناير. والأخيرة استمرت حتى فبراير.

من خلال الكتاب نتعرف على كثير من مراحل الثورة التراكمية في مصر وعلى كثير من الشخصيات النضالية، والكثير منها شخصيات معروفة محلياً، لكن لم تحظ بالشهرة أو بالأضواء. حيث يشدد الكاتب على أن الثورة لم تكن فقط "ميدان التحرير" الذي كان "رمز الثورة وقلبها النابض"، بل أن الثورة "موجودة في كل مكان في مصر، في الميادين المختلفة، والشوارع الممتدة على كامل التراب المصري". ويؤكد على العلاقة المباشرة بين ما حدث هناك في ميدان التحرير في ٢٠١١ وبين ما حدث في ميدان الشون بالمحلة عام ٢٠٠٨، وهي البلدة العمالية ذات التاريخ النضالي، والتي كانت بالنسبة لمصر بمثابة "بروفة الثورة في انتفاضة المحلاوية، ضد نظام مبارك، التي استمرت على مدار يومي ٦ و٧ أبريل". ينوه بلال أن كونه ابن المحلة نفسها يجعله "متابع لتاريخها وحاضرها النضالي، كما هو الحال مع العديد من المدن المصرية".

وعن نوعية شباب الثورة يؤكد بلال من خلال نظرة نقدية، هادفة إلى إحقاق الحق، على مساهمته من خلال الكتاب ببيان الصورة الخاطئة النمطية عن شباب الثورة التي حصرتهم بشريحة الشباب المثقف الجامعي، ويشير إلى: "أن الثورة اجتذبت منذ أيامها الأولى أعداداً كبيرة من الشباب المهمشين، وساكني المناطق العشوائية والفقيرة، وأيضا أطفال الشوارع "الذين كان لهم نصيباً كبيراً في الشهادة والدفاع عن الميدان على الرغم من محاولات البعض إنكار وجودهم من الأساس". لقد أطلق بلال على كتابه اسم "هوامش الثورة" وأهتم أن يؤكد للقارئ من خلال أسلوب الحوار المباشر وعقد عقده مع القارئ أن الكتاب "لا يشكل تأريخاً ليوميات الثورة بقدر ما هو هوامش على دفترها"، إلا أننا كقراء ندرك ومنذ الأسطر الأولى للكتاب، أنَّ الكتاب ما هو إلا "الثورة" بحالها بأدق تفاصيلها وإرهاصاتها وتفاعلاتها.

يفعل بلال ذلك تواضعاً وإيماناً منه أنه ينطلق من قاعدة مفادها أن "أي تراكم كمي ينتج عنه تغيير كيفي" وأنه لا يتخيل إطلاقاً أن يستطيع شخص أن يحلل أو يقرأ أو يؤرخ لأي حدث دون أن يطبق هذه القاعدة عليه، وإلا فإنه لن يكون قادراً على معرفة الأسباب الحقيقية وراء هذا الحدث وقد ينسبها إلى أسباب أخرى، قد تكون خاطئة في مجملها أو في بعضها". لكنه لا يعرف أنه يخط لنا تاريخ الثورة بأدق تفاصيلها وبأبعادها التاريخية والسياسية الاجتماعية الاقتصادية.

*جنان عبده: باحثة مختصة في شؤون المرأة والشباب العربي، وناشطة ضمن حركة التضامن المتصاعدة مع الأسرى الفلسطينيين.

الحريّة دون أيّ انتقاص:
الردّ على مزاعم الكاهن أندرو لاف الهدّامة

بقلم: رفعت عودة قسيس*

الكاهن أندرو لاف هو قس عضو في الكنيسة الموحدة في كندا، وهو من بادر لحملة تدعو الأعضاء الأفراد لرفض دعوة من الهرمية الكنسية لإطلاق حملة مقاطعة اقتصادية ضد إسرائيل في أعقاب نشر "نداء وثيقة حقّ" المنبثقة عن كايروس فلسطين. رفعت قسيس، المنسق العام لكايروس فلسطين ردّ على بعض المواقف التي طرحها الكاهن لاف خلال محاضرة ألقاها الأخير في كندا أمام جمهور أعضاء من الكنيسة.

في الرابع من شباط ٢٠١٣ قدّم أندرو لاف، قس في الكنيسة الموحدة، كندا (UCC) مداخلة في كنيسة ريدو بارك في أوتاوا. لاف انتقد خلال مداخلته نداءات لمقاطعة شركة سودا ستريم الكائنة مكاتبها الرئيسية بالقرب من مستعمرة معاليه أدوميم، إحدى أكبر المستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. مداخلته هذه تطورت رويدا رويدا إلى نقد شامل لموقف الكنيسة الموحدة، كندا (UCC) من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني أو بعبارة أخرى، يمكن القول أنّ مداخلته كانت دفاعا عن الاحتلال نفسه.

هذه ليست المرة الأولى التي ينبذ بها الكاهن لاف علناً أية محاولات دولية للدفاع عن حقوق الإنسان في فلسطين أو أية محاولات لضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي أو اجتهادات تنادي بالتوصل لسلام عادل في المنطقة. وعليه فإن موقفه من مقاطعة سودا ستريم وتحريفه للحقائق ليس مفاجئاً. لكن، تعليلاته، على سبيل المثال، أن سودا ستريم هي قوة محركة للسلام وأنها تشكل دعماً اقتصادياً لعمالها الفلسطينيين وللاقتصاد الفلسطيني عامةً وأن "فكرة" المستعمرات تُفهم خطأً، وأن الاحتلال هو "أسطورة" ابتدعها ناشطون معادون لإسرائيل عبر حملات مشوهة. إن هذه التعليلات تشكل إهانةً لكل تصورٍ عن مفهوم العدل ويتوجب الرد عليها.

لقد بدأت مداخلة الكاهن لاف بعرض فيلم "إخباري" تحت عنوان: " بناء جسور وليس جدران"١ حيث يظهر به دانييل بيرنباوم، المدير العام لسودا ستريم. خلال الفلم يعلّل بيرنباوم بأن مقاطعة سودا ستريم تسبب ضرراً كبيرا للفلسطينيين. ويستمر الفلم بعرض سودا ستريم كمُشَغِّل مثالي لعمالٍ فلسطينيين سعداء، بحسب الفلم، فإن سودا ستريم تعزز التنمية الاقتصادية للفلسطينيين وحالهم البيئيّ وذلك بسبب تجنبها تعبئة المشروب الغازي بعلب معدنية أو عبوات بلاستيكية. فان معمل سودا ستريم المتواجد في الضفة الغربية هو واحد من عشرين معملاً في العالم يعملون بناءً على هذا المبدأ. "

اذنْ، كيف لنا أن نقاطع شركة كهذه؟ فهي واحدة من أكبر مانحي العمل في فلسطين: انه من شبه المستحيل أن يتمكن العمال الفلسطينيون من تخطي الجدار العازل، رجال الأعمال الفلسطينيون يستثمرون في اسرائيل أكثر مما يستثمرون في الضفة الغربية، والنمو الاقتصادي قد تطور من ٧٪ إلى ٩٪ كل عام". هذه الرؤية للواقع سخرية بأحسن الحالات وبأسوأها مشوهه للحقيقة بشكل إجرامي. ففي الواقع لا يُذكر عبر الفلم، ولا على يد الكاهن لاف، حقيقة مهمة جدا وهي أن سودا ستريم قائمة داخل مستعمرة، والمستعمرات غير قانونية؛ سواء في حال كانت توفر أماكن عمل أم لا، وسواء في حال كانت تقلص استهلاك البلاستيك أم لا، فإن سودا ستريم مقامة على أرض محتلّة وتدرّ أرباحا من هذه الأرض المحتلّة، وعليه فإنها تشكل خرقا صارخا للقانون الدوليّ. أكثر من ذلك، فإن التركيز على الربح الاقتصادي لعمال سودا ستريم في ظل الاحتلال، لا يمكن وصفه سوى بالساخر والمهين. الفلسطينيون بحاجه إلى حرية وليس إلى تجميل القمع المركب. فليس هنالك فرق إن كان القفص من حديد أو من ذهب فانه في النهاية يبقى قفصاً.

في الفقرات التالية سأُعري تعليلات الكاهن لاف وأعرض التناقضات التي تجلّت في مداخلته. الكاهن لاف يدَّعي خلال مداخلته وبصورة مراوغه أن الفلسطينيين يستطيعون عبور الجدار العازل بسهولة في طريقهم إلى العمل. لكنه يتجاهل عمداً بأن اسرائيل، من خلال بنائها مناطق صناعية بالقرب من المستعمرات وتشغيل سفريات خاصة للفلسطينيين، تمنع العمال من تشكيل نقابات وتهددهم بأنهم قد يخسرون تصاريح العمل إن حاولوا القيام بأي تحرك مطلبي، وهي تضع عقبات جمّة وبشكل مبرمج أمام المصالح التجارية الفلسطينية في الضفة الغربية. الصورة الورديّة التي يعرضها لاف بعيدة كل البعد عن الواقع وتشكل استهتارا بآلاف الفلسطينيين المفصولين عن عائلاتهم وأماكن عملهم ومستشفياتهم ومدارسهم وحريتهم بسبب الجدار العازل، وهي محاولة للتستر على أكاذيب كثيرة. يُدَّعى في المداخلة أيضاً أن هذا المعمل في الضفة الغربية هو واحد من عشرين معملا آخر موزعة في العالم، وأن ذلك يُشَكل سببا مقنعا لعدم مقاطعة سودا ستريم. لكن، إذا أنتجت سودا ستريم منتوجاتها في مستعمرة مجرد وجودها في الأرض المحتلّة يشكل انتهاكا جسيما، فإنّه يتوجب مقاطعتها بدون أي علاقة لوجود منتوجات أخرى لها في أماكن أخرى. دعنا نتخيل أن شركة معينة في مكان ما في العالم تستغل أطفالا في العمل. في هذا السياق ومن وجهة نظر أخلاقية، هل يتوجب علينا أن نشتري من هذه الشركة فقط المنتوجات التي لا تُصنع على يد الأطفال؟ أم علينا أن نتبنى موقفا أخلاقيا ومبدئيا ضد هذه الشركة حتى تتوقف عن استغلالهم؟ الخيار الأول مريح لكن الثاني عادل. الإدعاء بأنّ رجال الأعمال الفلسطينيين يستثمرون في اسرائيل أكثر مما يستثمرون في الأرض المحتلة لا يعني حتما، بأنهم يُكّنون الحب لإسرائيل وأنهم يعارضون المقاطعة. في الحقيقة ذلك يُبين مدى التشوه الذي سببه الاحتلال لمجتمعنا. هذا التَجَّلي للاعتماد النفسي والاقتصادي المنحرف موجود في كل مجتمع: مندوبيه هم من نسميهم أغنياء الحرب.

الإدعاء بأنّ الاقتصاد الفلسطيني يشهد تحسنا، مع إطراءٍ على إسهام سودا ستريم في هذا النموّ، يُشَوه على نحو فادح طريقة اسرائيل المدمرة بربط الاقتصاد الفلسطيني كليّاً باقتصادها وعدم السماح بتطوير اقتصاد حرّ ومستقل. سودا ستريم لا تنقذ الإقتصاد الفلسطيني، على العكس تماما: هي تدعم الجهاز القمعي الذي يعمل على تكبيل الاقتصاد الفلسطيني. البطالة اليوم شائعة جدا فهنالك أكثر من مئة ألف عائلة فلسطينية تعتمد في معيشتها على المساعدات الإنسانية. صُنّاع المشروب الغازي لن يُؤَمِنوا لهذه العائلات مستقبلا أفضل أو عيشاً كريماً. في مداخلته هاجم الكاهن لاف تقريراً عن الموقف من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كانت قد قدمته مجموعة عمل في الكنيسة الموحدة (UCC). فقد هاجم لاف، وبشكل فظّ، "المزاعم" التي ابتدعت، وفقاً لوجهة نظره، في هذا التقرير. مرة أخرى، تعليلاته كانت فوقيّة وتتسم بالنفاق.

"الزعم" الأول هو أن إسرائيل مُذنبة. الكاهن لاف يشتكي من أن التقرير لا يطالب الفلسطينيين بشيء وأنه يحدد معاييراً عالية لإسرائيل مقارنة بشعوب أخرى. كما يتذمر لاف من أن التقرير لا يستنكر العمليات الاستشهادية ولا يُثني على "خروجنا"، أي الاحتلال من غزة بالذات، في الوقت الذي خلاله "كل ما يفعلونه هو إطلاق الصواريخ علينا"، مجدداً تعود ضمائر المتكلم على الصهاينة. هنا أيضاً يتجاهل الكاهن لاف جملة حقائق في غاية الأهمية: ذلك أن غزة لا زالت قابعة تحت الاحتلال وذلك بموجب القانون الدوليّ. تفكيك المستعمرات في غزة ليس سبباً للاحتفاء أو التهنئة: إن فعلنا ذلك، فإن الأمر سيكون مثل التصفيق لقاتل قد جَرَحَكَ فقُمت بتهنئته على أنه لم يفعل أسوأ من ذلك. مع ذلك علينا ألا ننسى أو نتناسى بأن غزة هي أكبر سجن في العالم: لقد سمعت مصادفة زميلة تروي عن تجربتها الشخصية للقمع قائلةً: "لا أستطيع مصافحتك في الوقت الذي تدوس فيه على وجهي".

"الزعم" الثاني، بحسب الكاهن لاف، هو أن الاحتلال والمستعمرات غير قانونية. لاف يَحتجُّ على أن تقرير مجموعة العمل لا يأخذ بعين الاعتبار وعد بلفور ويصرّ على أن الاحتلال قانوني لأن لإسرائيل حاجة ماسة لحدود آمنة. أكثر من ذلك فهو يدّعي أن معاهدات جنيف غير قابلة للتطبيق. وفيما يختص بالتصدي لمثل هذه الإدعاءات نقول إنّ وعد بلفور الصادر منذ العام ١٩١٧، ما هو الا قطعة من مراسلة خطيّة التي تُشهر نيّة المملكة المتحدة بناء "بيت قوميّ" لليهود في فلسطين. ونشدد على أنه ليس معاهدة سياسية، على خلاف اتفاقية جنيف، وقد أُرسل، لأسباب سياسية، على يد دولة بريطانيا غير المالكة للأرض (فلسطين). وعليه، ليس لهذا الوعد أية قيمة شرعية. ثانياً، ممّا لن يسعد الكاهن لاف، فإنّ عِنادَه على شرعية الاحتلال وعدم قابلية التنفيذ لمعاهدة جنيف يتجمد أمام العدد الهائل من المؤسسات الدولية التي أقرت أنّ اسرائيل لا تلتزم وتخرق التزاماتها القانونية كدولة احتلال. إذ يقصد بجزء من هذه الالتزامات معاهدة هاغ، بند ٢ (٤) ضمن دستور الأمم المتحدة، معاهدة جنيف الرابعة، قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢، القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بما يتعلق بجدار الابرتهايد في الأرض المحتلة... الخ.

رجوعاً إلى "الزعم" الثاني: وصف المستوطنات على يد الكاهن لاف "فكرة غير مفهومة" وإدعاؤه: "لو قدم أي منهم صكوك تثبت ملكيته للأرض، لما بنوا على هذه الأرض". الكاهن لاف يفشل في إدراك الإشكالية بوجود المستعمرات، فالمشكلة هي ليست "شراء" الأرض وإنما أنّ اسرائيل تُعَدّل حدودها كما تستطيب. لنتخيل مثلاً أن ألمانيّاً اشترى أرضاً في كندا وأن ألمانيا تدّعي بالتالي أن قطعة الأرض هذه تقع تحت السيادة الألمانية! هذا بالطبع لا يمتّ بصلّة لمفاهيم السيادة وهي لا تُحَقق بهذه الطريقة. لاف تابع بقوله: "يتوجب فك بعض المستوطنات"، لكنه فجأة مثّل بيديه بشكل رمزي حين

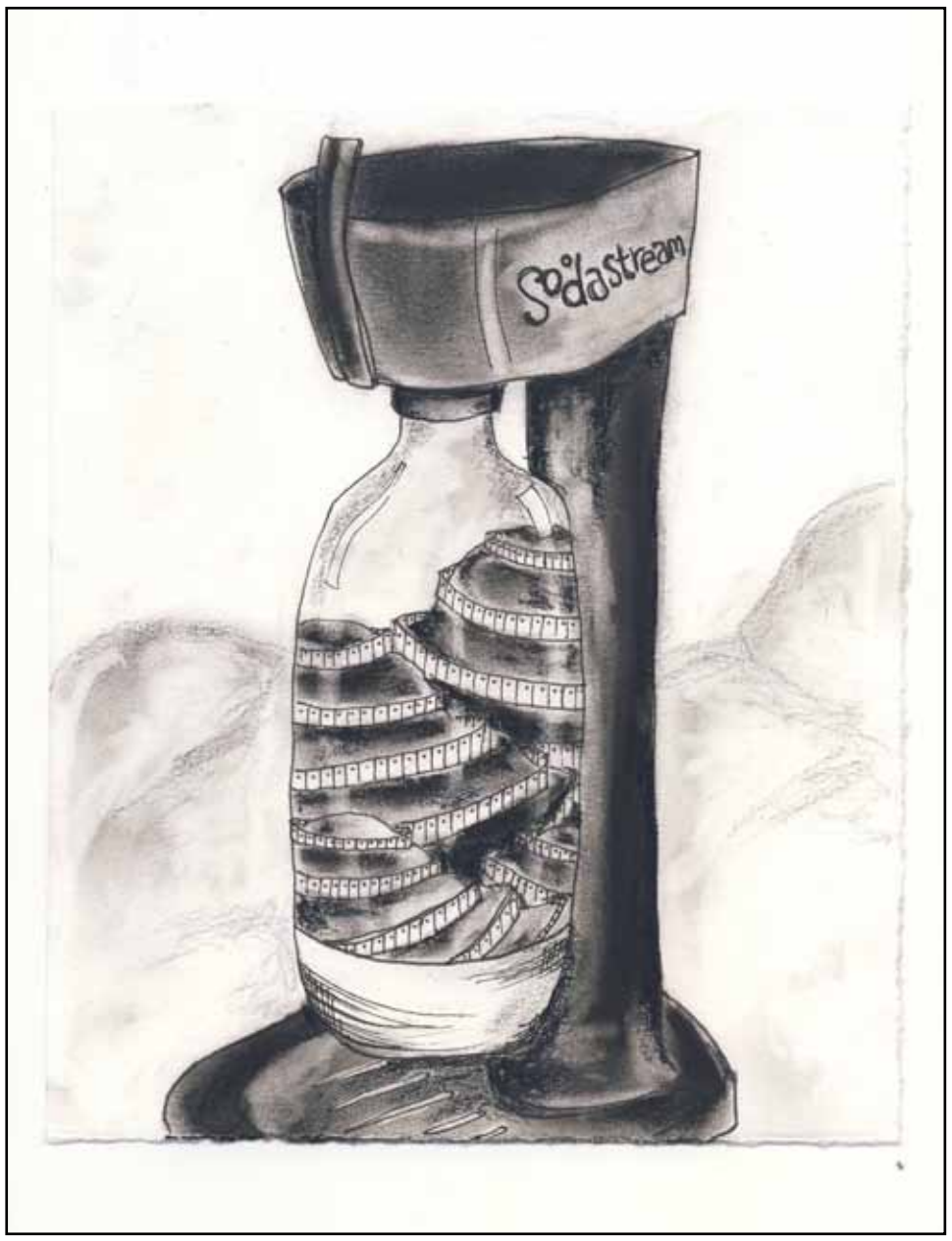

©Maia Brown

أكمل "ليس بوسعك أن تطلب من ٣٥٠٠٠ مستوطن أن يغادروا"، لكن الحقيقة أن هنالك أكثر من ٥٥٠٠٠٠، وقد إدّعى أن قرابة ال ٨٥٪ من المستوطنين يعيشون بتلامس مع الخط الأخضر وعليه فلا يتوجب إحصاؤهم، وهذا تعديل آخر مريح للحدود، احتذاء بالممارسات الإسرائيلية.

أما "الزعم الثالث" فهو أن العدل للعرب يفوق أمن اسرائيل. الكاهن لاف يستنكر فشل التقرير بذكر "التهديد على أمن اسرائيل"، مُدعِّماً هذه "الحقائق" بالعمليات الاستشهادية، استعمال الفلسطينيين للعنف ونوايا إيران الذريّة. على هذا النحو، الكاهن لاف يتبنى نفس المنطق المستعمل على يدّ اسرائيل لشرعنة كل هدم بيت، كل إخلاء، كل اعتقال عشوائي، كل سحب جنسية، كل تسجيل لجمعية على القائمة السوداء، كل إطلاق نار على متظاهرين سلميين، كل كارثة مع كل اعتقال لطفل فلسطيني، كل قصف لمنطقة مأهولة في قطاع غزة، كل إطلاق نار على شاب فلسطيني يلتقط الحصى بمحاذاة الجدار العازل في قطاع غزة، وذلك بسبب سياسات منع إدخال الإسمنت لقطاع غزة منذ دمرت اسرائيل حارات كاملة قبل ٤ أعوام، وكل خرق لحقوق الإنسان إن كان بوجه عائلة تصطف بطابور على إحدى الحواجز أو أمام الأمم المتحدة: فالشرعية هي دائما الأمن، الأمن، الأمن...

إذن، الرسالة هي أنّك طالما تصرخ بأعلى الصوت "تهديد لأمن اسرائيل" يمكنك أن تصنع ما تريد وليس بوسع أحد أن يتهمك بأنك مخطئ. الرسالة المطابقة هي: إذا تجرأت بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين فإنك تشكّل خطرا على أمن اسرائيل. من المذهل أنّ هذا المنطق لا زال ناجحاً برغم عواقبه المدمرة على الفلسطينيين، وعلى الإسرائيليين أنفسهم وللأخلاق الإنسانية عامة.

بما أن الكاهن لاف يطمح لتشويه واقع الاحتلال بشكل شامل ويتجاهل حقوق شعب كامل، فلا عجب أنه يتوجه أيضاً وبشكل خاص إلى جذوره: المسيحيين الفلسطينيين والدعم المسيحي العالمي لقضيتنا. حين هاجم شرعية وثيقة كايروس فلسطين فقد أدعى أن القيادة المسيحية الفلسطينية لا تقف وراء الوثيقة وأن إدعائنا المغاير قد أثبت عدم صحته. لا يسعني هنا إلا أن أقول أن الكاهن لاف هو صوت مشبوه به، حين يتعلق الأمر بالحديث عن الشرعية. كيف توصل إلى هذه النتائج؟ لقد قلنا منذ البداية أن وثيقة القاهرة هي تعبير عن صوت الجماهير: على هذه الخلفية فإنه يتحدى عملياً شرعية هذه الجماهير. لعلّه يتوجب عليه أن يقرأ عدد المؤسسات المسيحية التي وقعت على الوثيقة، عدد القياديين المسيحيين الذين أشهروا دعمهم لها، هذا أن مجموعة هؤلاء القياديين تضم ١٣ بطريركاً ورئيساً لكنائس مختلفة. "الكنيسة الموحدة لا تتحلى بالشجاعة"، الكاهن لاف يقول ذلك حين يُعَبّر عن استيائه من اعتراف الكنيسة (UCC) بمبادرة القاهرة. جدير بالذكر أن اتهاماته وتعجرفه ذاتهما يكشفان مدى جهله بالقضية التي يتناولها في جدله. إن كان عبر إحصائه فضائل صودا ستريم، أو عبر استنكاره لمساوئ المقاطعة، أو عبر محوه المتعمد لتاريخ من عقود القمع الممنهج، أو عبر إدعائه بمعرفة ما هو الأفضل للشعب الفلسطيني، عبر كل هذه الظواهر عند الكاهن لاف نستطيع الإشارة إلى أمر جلي: الكاهن لاف يرى العالم من منظار كولونيالي، من موقع المهيمن لا المهيمن عليه، وهو حين يتعامل مع قضايانا وكأنه يفهمها أفضل بكثير من الضحية نفسها. وكما يعلق الصحفي بن وايت في موقع الانتفاضة الإلكترونية(Electronic Intifada):٢

"الفكرة وراء المقاطعة، كما المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، هي العمل على إنهاء الحصانة بما يتعلق بالخروقات المجحفة والمبرمجة لحقوق الإنسان والقانون الدولي (في سياق النضال الفلسطيني على طريق تحقيق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار). بكلمات أخرى، فهي تستقي شرعيتها من الحقائق: الاحتلال، الاستعمار وسرقة واستغلال الموارد الطبيعية. الإدعاء بأن المقاطعة تَضُرّ بالأساس أولئك الذين يفترض أن تساعدهم يذكرنا بإدعاءات من دافعوا عن أبارتهايد جنوب افريقيا (او هؤلاء الذين يحثون علي "التفاعل مع الطرفين" بدلا من المقاطعة)".

إن محاولة إضفاء الشرعية على سرقة أرضنا، هضم حقوقنا وتهميش تاريخنا... هي جانب واحد للمشكلة، لكن الأنكى هو سرقة رواية قمعنا في خدمة نوايا كولونيالية شخصية. لن نسمح أو نتيح للكاهن لاف أن يتكلم باسم الشعب الفلسطيني.

أود أن أختم بكلمات ديزموند توتو، الداعم الحقيقي للسلام والعدل ومبادئ حقوق الإنسان. يقول توتو، متذكراً فترة نشاطه في مبادرة سحب الاستثمارات خلال فترة الابارتهايد في جنوب افريقيا:

"للأسف، لقد حان الوقت لحملات شبيهة لإنهاء الاحتلال الطويل للأراضي الفلسطينية ولمناهضة رفض إسرائيل منح الحقوق الكاملة والمتساوية لسكانها الفلسطينيين الذين هم ضحية لأكثر من ٣٥ قانون عنصري". توتو يضيف لاحقا: "إسرائيل لا تَضُر الفلسطينيين فقط وإنّما تضر نفسها أيضاً".

توتو يقتبس من رسالة الكاهن مارتين لوثر كينغ "رسالة من سجن بيرمينغهايم" ردا مثاليا على الفلم "بناء جسور وليس جدران" الذي عرضه الكاهن لاف. الكاهن كينج يكتب في الرسالة أنه كان: "مخذولاً بشكل عميق من الرجل الابيض المعتدل... المنحاز "للنظام والهدوء" بدلاً من الانحياز للعدل، الذي يفضل سلاماً سلبياً والذي يعني، غياب التوتر، بدلا من سلام ايجابي والذي يعني فيما يعنيه تحقيق العدل. ويعود كينج ليقول: "اوافقك الهدف، ولكنني لا أوافقك تبني النشاط والعمل المباشرين"... والذي وبشكل أَبَوي يؤمن أن له الحق بتحديد جدول الأعمال لحرية الآخرين... ".

الكاهن لاف لا يملك الحق بتحديد جدول الأعمال لحريتنا. ما نريده هو الحرية. ولن نساوم على انتقاصها.

* للإطلاع على الهوامش، الرجاء تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل: http://www.badil.org/haq-alawda

*رفعت عودة قسيس: المنسق العام لمبادرة كايروس فلسطين.

ضمن أنشطة حملة مواجهة التهجير القسري المستمر:

مركز بديل ينفذ يوم عمل تطوعي وترفيهي في مدرسة التواني الثانوية المختلطة جنوب محافظة الخليل

©بديل

نفذ بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يوم أمس الاثنين الموافق ٨ نيسان ٢٠١٣ يوم عمل تطوعي في قرية التواني جنوب محافظة الخليل تخلله حفلاً ترفيهياً لأطفال المدرسة وطلاء جدرانها وترميم مداخلها، وزراعة أشجار زيتون في أراضي القرية المهددة بالمصادرة من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين/المستعمرين.

وقد جاء هذا النشاط، الذي نفذ بالتعاون مع أهالي القرية والتجمعات الفلسطينية المحيطة بها، وجمعية الرواد للثقافة والمسرح وبمشاركة طلاب المدرسة، ضمن حملة مواجهة التهجير القسري المستمر التي ينفذها مركز بديل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديداً في المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاقيات اوسلو، والتي تهدف إلى رفع وعي السكان الفلسطينيين بحيثيات التهجير القسري الذي يتعرضون له من قبل سلطات الاحتلال والمستعمرين.

كما شارك في تنفيذ هذا النشاط عدد من متطوعي وطاقم مركز بديل، إلى جانب شبان وشابات من قرية التواني والتجمعات البدوية المحيطة بها وبمرافقة طالبات وطلاب مدرسة القرية اضافة لفريق من المتطوعين الإيطاليين المقيمين في المنطقة لمساندة السكان في صمودهم وتوثيق اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين اليومية على حياتهم ومصادر رزقهم.

وقد استهل النشاط بملخص يتناول مفهوم التهجير القسري وحيثياته والعناوين العامة لسبل مواجهته قدمه مركز بديل لطلاب المدرسة ومجموعة من أهالي المنطقة. وتبع ذلك جملة من الأنشطة التربوية والتثقيفية باستخدام الألعاب المنهجية قدمها فريق (باص الألعاب) التابع لجمعية الرواد للثقافة والمسرح في مخيم عايدة وفريق من الاخصائيين في أنشطة التفاعل الموسيقي والدعم النفسي للأطفال.

تبع ذلك توجه المشاركين بصحبة طلبة المدرسة الى المنطقة المحاذية لمستعمرة كرميل المقامة على أراضي التواني والسياج الذي يعزل جزءا من أراضي السكان هناك بحجة الاستخدامات العسكرية للمنطقة، حيث قاموا بزرع أشجار الزيتون بمحاذاة الأرض المغلقة، والتي تعود ملكيتها للفلاحين في منطقة التواني.

هذا وشدد نشطاء اللجنة الشعبية في التواني على مدى أهمية الاستمرار بأنشطة تتصل بالأرض مباشرة، وتسعى لفرض حقيقة وجود الفلسطيني وممارسة حقه على أرض الواقع في مجابهة سياسة فرض الواقع الاستعماري التي تنتهجها سلطات الاحتلال.

احياءً لذكرى يوم الأرض وضمن أنشطة حملة مواجهة التهجير القسري المستمر:

مركز بديل ينفذ يوم عمل تطوعي ومهرجان تعليمي للأطفال في مدرسة بنات عورتا الأساسية

©بديل

نفذ بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين اليوم الاثنين الموافق ٢٥ اذار ٢٠١٣ وبالتعاون مع أهالي قرية عورتا قضاء نابلس ومدرسة البنات الأساسية في القرية، يوم عمل تطوعي لتأهيل حديقة المدرسة وزراعتها بالاشجار وترميم الجدران. ويأتي هذا النشاط التطوعي ضمن الحملة التوعوية التي اطلقها مركز بديل لرفع الوعي حول التهجير القسري الذي يتعرض له الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل حكومة الاحتلال والمستوطنين، وتحديداً في المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاق اوسلو.

وقد شارك في تنفيذ هذه الفعالية، عدد من متطوعي مركز بديل ومتطوعين من قرية عورتا بالاضافة الى عدد من المتطوعين الذين حضروا من جامعة بيرزيت جنباً إلى جنب مع فعاليات قرية عورتا ومجلس اولياء امور الطلبة في مدرسة القرية ومديرية التربية والتعليم في جنوب نابلس.

هذا وقد افتتح يوم العمل التطوعي بكلمة لمديرة مركز بديل نجوى درويش ركزت من خلالها على اهمية اقامة مثل هذه الانشطة في المناطق التي تتعرض لعمليات تهجير وطرد على يد سلطات الاحتلال والمستوطنين، وتحديداً في مناطق الاغوار. وقالت درويش ان اقامة هذا اليوم التطوعي على اراضي قرية عورتا له اهمية خاصة، اذ ان القرية تتعرض بشكل شبه يومي لمصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وان مركز بديل يولي اهتمام كبير من خلال حملة مقاومة التهجير القسري التي ينفذها في الضفة الغربية الى المناطق الأكثر تضرراً من سياسة التهجير المستمر. اما مدير التربية والتعليم في منطقة جنوب نابلس الاستاذ محمد عواد، فقد شكر من خلال كلمته مركز بديل على تنفيذه لهذا النشاط في مدرسة بنات عورتا، وقال انه يقدر عالياً الدور الذي تقوم به المؤسسات غير الحكومية من خلال شراكتها مع وزارة التربية والتعليم والتي تهدف الى توعية الاطفال الفلسطينيين حول حقوقهم الأساسية.

اما ممثل اولياء امور الطلبة واهالي قرية عورتا السيد حسن عواد، فقال من خلال كلمته ان هذه الانشطة التطوعية التي تنفذ تعيد ارتباط الفلسطيني بالارض، وشكر مركز بديل على اهتمامه بقرية عورتا ومناطق الاغوار.

وقد تخلل الفعالية حفل تفاعلي تعليمي مع الأطفال في القرية تم تقديمه من قبل فرقة عطاء المسرحية وجمعية عطاء الخيرية. حيث ركزت محاور العرض التعليمي على الحقوق الأساسية المنتهكة للشعب الفلسطيني، إلى جانب التعريف بقرارات الشرعية الدولية المختصة في هذا الجانب بالإضافة الى تاريخ يوم الأرض وموقعه في الوعي والتاريخ الفلسطيني.

كما وتخلل الفعالية تنظيف وطلاء لجدران مدرسة بنات عورتا وزراعة الحديقة المدرسية بأكثر من ١٠٠ شجرة من مختلف الاصناف، وشارك في زراعة الاشجار حشد من المتطوعين واهالي القرية ومعلمات المدرسة والاطفال. وقد عبر طاقم التدريس في المدرسة عن سعادتهم بهذا النشاط، واكدوا ان هذا النشاط التطوعي ساهم في تجميل منظر الحديقة في المدرسة وجدرانها الداخلية.

منح اللاجئين حق التصويت

قراءة مقارنة في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني

بقلم: تيري ريمبل*

في بداية أيلول ١٩٩٣، بضع أسابيع قبل التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ- أوسلو، لتحديد الهيكل السياسي الذي بدوره سيحدد عبر مفاوضات الحلّ لمستقبل فلسطين الانتدابية، أصدرت أكثر من ١٠٠ شخصية فلسطينية من مجالات الحياة المختلفة إعلاناً عاماً يحذرون عبره من أنّ «قرارات تمسّ قضايا جوهرية وحساسة لمصير الشعب الفلسطيني لم تعد تُقرّ، كالسابق، من خلال المؤسسات الفلسطينية». بالنسبة للكثيرين منهم فقد تحقق هذا التخوف عندما تقرر لاحقاً عدم عرض إعلان المبادئ على المجلس الوطني الفلسطيني أو على منظمة التحرير الفلسطينية، وهي أعلى هيئة بما يتعلق بالقرارات السياسية.

أكثر من ذلك، فإنّ نقل كوادر منظمة التحرير ومواردها من أجل بناء دولة فلسطينية مستقبلية في الأرض المحتلة، ونقل المسؤوليات السابقة لمنظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية القائمة حديثا في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تفتقر للكثير من الصلاحيات قد عززت التخوفات والشكوك حول مقدرة منظمة التحرير على تمثيل الحقوق، المصالح والطموحات للشعب الفلسطيني قاطبةً. الكثير من الناشطين، الأكاديميين وصُناع قرار على حدّ سواء بدأوا الحديث عن "أزمة التمثيل السياسي"، بشكل خاص، استناداً على خلفية إقصاء الغالبية الكبرى من اللاجئين الفلسطينيين من صناعة القرارات التي تحدد مصير مستقبلهم.

يمكن قراءة إحدى التفسيرات المقنعة لهذه الأزمة في التسجيلات الخطيّة واستنتاجات اللجنة البريطانية لبحث أوضاع اللاجئين الفلسطينيين. هذه اللجنة شُكلت من مندوبين عن جميع الأحزاب البريطانية وقد اوكل إليها جمع شهادات من لاجئين فلسطينيين في المخيمات وأماكن تواجدهم الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك بعد انهيار المحادثات عام ٢٠٠٠ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. التقرير يصف قضية التمثيل السياسي كأكثر القضايا تعقيداً في أوساط اللاجئين ومع ذلك فإنها لا تُدرس ولا تُبحث كفاية. اللجنة تُرددّ رغبات اللاجئين بمعالجة الفجوات في التمثيل السياسي على جميع الأصعدة: السياسية، الحقوقية، الجماعية والفردية. إحدى المطالب الأساسية لأولئك الذين يأملون بتحسين واقع الأزمة وإعادة الوحدة للشعب الفلسطيني، كانت النداء لتنظيم انتخابات مباشرة للمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية. هنالك حملة قد أطلقت العام الماضي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية. تحضيراً لهذه الانتخابات؛ فقد بدأت الحملة بتسجيل غالبية الفلسطينيين المقيمين خارج حدود فلسطين الانتدابية والذين قد يدلون بأصواتهم خلال هذه الانتخابات المنشودة.

إن منح اللاجئين الفلسطينيين الحق في المشاركة بانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني إنما يُسلط الضوء على قضية طالما هُمشت ولم تُعطى انتباهاً كافيا عند مناقشة قضية حقوق اللاجئين وهي قضية حق اللاجئين بالمشاركة بصياغة ورسم الشؤون العامة إن كان بشكل مباشر أو عبر مندوبين تم اختيارهم بشكل حرّ.

مشاركة اللاجئين في الانتخابات

لقد شهدت العقود الأخيرة تعاظماً بالاعتراف، مبدئياً وعملياً، بحق اللاجئين بالاشتراك بالانتخابات في بلدهم الأصليّ. هذا لا يعني أن هذه القضية لم تُعرض أو تُناقش في العقود التي سبقت ذلك. خلال فترة ما بين الحربين العالميتين سُمح للمواطنين المقيمين خارج بلدهم الأم الاشتراك بالاستفتاءات الشعبية مع أنّ ذلك كان مشروطاً بعودتهم لاحقاً لبلدهم. الكثير من الاتفاقيات المهمة لإنهاء الاستعمار في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بدايةً بالجزائر، ضمّت بنوداً خاصة تخصّ قضية حق المشاركة بالانتخابات للاجئين في سياق النضالات الوطنية للتحرر والاستقلال. بينما كانت المشاركة بحسب هذه الاتفاقيات مشروطة بالعودة فإنّ استفتاءات حديثة، على سبيل المثال إريتريا وتيمور الشرقية، قد منحت حق التصويت للمقيمين خارج البلد الأم دون شروط. هذا الحق بات متجذرا قانونيّا وعلى مستوى الممارسة بحق تقرير المصير. يمكننا أن نعزو انتشار الإدراك والاعتراف بشرعية حق اللاجئين بالمشاركة بالانتخابات في بلدهم الأم للتعريف الحاسم والمحدد لهذا الحق بحسب القانون الدولي، لانتشار الديمقراطية الليبرالية ومركزيتها لبعثات بناء السلام المعاصرة، تأثير العولمة على ممارسات المشاركة السياسية وتعريف التهجير القسري كقضية حقوق إنسان. مع ذلك، يمكننا أن نعزو هذا التطور، كما يوضح لنا المثال الفلسطيني، إلى مطالب اللاجئين ذاتهم بالمشاركة. صياغة حق المشاركة في الانتخابات للاجئين في الكتيب الذي أصدرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن إعادة اللاجئين الطوعية لوطنهم وفي التوصيات العامة ضمن بند ٥ في المعاهدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي ساعدت بلفت الانتباه لهذا الموضوع، إنمّا تُبين مدى تعاظم التفهم لهذه القضية وأنّها منذ تلك اللحظة قد باتت قضية حماية وقضية حقوق إنسان. تلك كانت الشرارة التي حثّت الكثير من المؤسسات الأوروبية، مثل منظمة الأمن والتعاون قي أوروبا (OSCE) ومجلس أوروبا (CoE) لإقرار معايير جديدة بما يتعلق بإجراء انتخابات حيث أقّرت أهمية مشاركة اللاجئين.

وحديثاً، أقّر الأمين العام للأمم المتحدة "إطار عمل تمهيدي" عن موضوع "إنهاء التهجير عقب الصراع" والذي يدعو إلى "بذل جهد خاص لإقرار سياسات وتشريعات تسمح للأشخاص المهجرين بمزاولة حقوقهم بشكل كامل، بما يشمل الحق بالمشاركة في رسم الشؤون العامة، الانتخابات ومبادرات بناء السلام وضمان تأثير آرائهم على محادثات للسلام وعلى السياسات التي تمت لمصيرهم بأيّة صلة". وتحديداً عن حقّ التصويت، يُشدد إطار العمل على أهمية إثارة موضوع مشاركة اللاجئين بأيّ نشاط سياسيّ، بما يشمل المفاوضات حول مصيرهم، الأمر الذي يسبق عادةً الانتخابات التي تُعقد بعد إنهاء الصراع.

المعاهدات التي تدافع عن قدسيّة المشاركة السياسية وتعتبرها حقّاً أساسيّاً من حقوق الإنسان مُلزَمة بمعالجة الحالات الخاصة للاجئين. تحديداً، ضمان حقّ المشاركة والتأثير في تصميم ورسم سياسات الشؤون العامة للمواطنين المقيمين خارج بلدهم الأم، بغض النظر عن تلاشي فعالية مواطنتهم. منظمة الهجرة الدولية (IOM)، والتي عملت جاهدةً لتحديد التزامات ومعايير وممارسات ملائمة، تطرقت لموضوع هذه الفجوة وأشارت إلى أنّ حق التصويت للاجئين بحسب القانون الدولي هو وليد مباشر للمبدأ الأساسي والشامل المناهض للعنصرية. رغم ان اقتراح قانون أولي في أوروبا إلى أنّ التمييز بالمواطنة يجب أن يُقتصر على تحديد إذا ما كان المواطن خارج بلده الأم طوعاً أو قسراً؛ الا ان مقترح القانون لم يتطرق لخصوصية قضية اللاجئين. ان التشريع الحديث، والذي يعتمد على مبدأ الممارسة المثلى في الأمور الانتخابية يدعم الإدعاء أنّ إقصاء اللاجئين من المشاركة في الانتخابات في بلدهم الأم قد تُشَكِل تقييدا عشوائيا، الامر الذي يؤدي الى الحرمان من الحق في المشاركة السياسية. من هنا تنبع الحاجة الى خلق مساحة لتحسين القانون، من خلال التوصيات لمناقشة ودراسة إمكانية تعزيز قداسة حق اللاجئين بالمشاركة السياسية عن طريق خلق آليات مُلزمة.

التعليل، الذي يُذكر عامةً، لمنح اللاجئين حق التصويت يتعدّى كونه اعترافا واسع الشعبية كأحد حقوق الإنسان الأساسية. توثيق وتسجيل اللاجئين والنشاطات والحملات التي ترافق عملية الانتخاب نفسها تشكل الأدوات التي بوسعها إعادة وتجذير الاتصال والتواصل بين اللاجئين من جهة ومجتمعاتهم من جهة أخرى. دمج اللاجئين في خضم عملية الانتخاب في بلدهم الأم قد تسهم أيضا إلى المصالحة الوطنية وقد تضمن اندماجهم في سيرورة إعادة البناء والتطوير. ان منح اللاجئين حق التصويت قد يصحح ويشكل رقيبا ضد التزييف الديمغرافي من خلال مشاركتهم بغض النظر عن تهجيرهم. إنّ شرعية أيّة عملية انتخابية تتعلق بإتاحة الفرصة أمام اللاجئين للتصويت، بالذات في حال كانوا يشكلون قطاعا كبيرا، على المستوى الوطني والمستوى التشريعي. أخيراً، في حالات تسبق فيها الانتخابات إقرار معاهدة سلام فإن مشاركة اللاجئين قد تضمن أن ممثليهم في المفاوضات يعبّرون حقاً عن حقوقهم، مصالحهم وطموحاتهم.

لعلّ مشاركة اللاجئين في الانتخابات التي جرت بعد نهاية الحرب في كلٍّ من كمبوديا وموزمبيق قد كانت السبب وراء تعديل سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين. مع كون منح حق التصويت مشروط بعودة اللاجئين فإنّ الانتخابات التي عُقدت في كلٍّ من البوسنة والهرسك وكوسوفو في النصف الثاني من العقد قد أنشأت معايير جديدة من خلال اعتماد هذه البلدان إجراءات خاصة لإتاحة فرصة التصويت أمام المقيمين خارج حدود البلد. معاهدات السلام في جميع هذه الحالات قد شملت بنودا خاصّة وواضحة بخصوص منح حق التصويت للاجئين في عمليات الانتخابات ما بعد الحرب. في المعاهدات والاتفاقيات المختلفة يبدو أنّ مداولة حقّ المواطنة تخص بالأساس حقوق الإنسان وموعد العودة أكثر بكثير مما تخص حق التصويت للاجئين. في حالات أخرى، مثل كرواتيا، فقد تم هناك تنظيم حق المواطنة عبر القوانين والإجراءات الخاصة بالانتخابات الحكومية. لكن، في أغلب الحالات فإن إقرار حق المواطنة وحق التصويت، يتم بعد عودة اللاجئين وقبل عقد الانتخابات. حالات مثل البوسنة والهرسك وكوسوفو، وحديثاً أفغانستان والعراق أيضاً، هي الاستثناء وليس القاعدة. مع ذلك فإن الممارسة بعيدة كل البعد عن أن تكون مستدامة فهي تتغير وتتبدل بحسب المناطق ولم تصل الى مستوى المنهج الموحد.

السبب وراء ذلك هو بلا شك حقيقة غياب عملية تجذير هذه الحقوق الانتخابية للاجئين ضمن آليات مُلزمة. الجهات المعتمدة، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين والمنظمة الدولية للتهجير قد بدأوا حديثاً، خلال العقد الأخير بتغيير المعايير وتحسين الممارسات لإرشاد الجهات السياسية والجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان. إن مشاركة اللاجئين في الانتخابات في بلدهم الأم تجلب معها كمية لا بأس بها من التحديات، والإصلاحات مثل تغيير وإسقاط التشريع العنصري، وتشخيص وتوثيق وتسجيل الناخبين، وتحديد بنود تحددّ الجدول الزمني والمعلومات للناخب، وتأمين الشروط الآمنة والمناسبة لعودة اللاجئين الطوعية حتى يتسنى لهم المشاركة في الانتخابات، الصعوبات الإضافية والتكاليف الناشئة عن عقد انتخابات خارج البلد الأم، كاالتعامل مع اعتراض أو تقييدات مفروضة من قبل الدول المضيفة على الناخبين المقيمين خارج البلد الأم. هنالك أيضاً الخطر الدائم الذي قد ينجم عن عملية انتخاب غير منظمة بشكل حسن. حالة كهذه قد تكون الزناد لبداية صراع جديد الذي من جهته قد يتسبب في تهجير أفواج جديدة. نستنتج، أنه ومع كون الانتخابات عمادا مركزياً في حالات الانتقال من الحرب إلى السلم، هنالك إدراك يتعاظم يوماً بعد يوم لأهمية إيجاد آليات إضافية وداعمة لتمكين أكبر عدد ممكن من المعنيين من المشاركة في صنع السلم.

منح اللاجئين الفلسطينيين حق التصويت

مقارنة بسيطة مع التجربة الفلسطينية تُبرز أهمية النداءات الحديثة لعقد انتخابات للمجلس الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية كخطوة أولى في مداولة الأزمة سالفة الذكر بخصوص التمثيل السياسي والتي قد بدأت قبل أكثر من عقدين. على سبيل المثال، فكرة عقد استفتاء شعبي مما قد يتيح للشعب الفلسطيني تقرير وتحديد مستقبله قد أُجلت منذ بداية الأزمة مراراً عديدة مقابل آليات لا تمنح إلا القليل من فرص المشاركة السياسية. لقد فشلت الأحزاب السياسية، مرّة تلو الأخرى، بالوصول الى إجماع بما يخص ضمّ ودمج اللاجئين في عملية الانتخابات، على الرغم من أن اللاجئين يُشكلون أغلبية الشعب الفلسطيني. منح حق التصويت للاجئين الذين تعود جذورهم لفلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ لم يُناقش بتّاً، أما بالنسبة للاجئين الذين تعود جذورهم لفلسطين المحتلّة عام ١٩٦٧ فقد تم إقصاؤهم، وان كان ذلك، «مؤقتاً» من المشاركة في الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية. بداية أقر تأجيل الأمر لصالح مبدأ الحصة النسبية، كوتا، وذلك بتعليل أن البلدان العربية المضيفة لم تُبد تعاوناً. تلا ذلك التركيز على بناء الدولة والذي تزامن مع خلافات حول إصلاحات كان من المفروض أن تتيح مشاركة المجموعات الإسلامية. كل ذلك سوياً قد أسهم في عدم عقد الانتخابات للمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

عقد الانتخابات المباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وبغضّ النظر عن التحدّيات القانونية، السياسية، الإدارية واللوجستية تُشكل أكثر الآليات نجاعة لكونها مباشرة، واقعية وشاملة وهي تتيح للاجئين الفلسطينيين أن يكونوا شركاءً في صناعة قرارات قد تؤثر على حياتهم بما يشمل مستقبلهم. من بين الميّزات العديدة لهذا الأمر فإنها تشكل آلية لتعزيز التواصل وتقوية الاتصال بين اللاجئين وقياداتهم كما تدعم المصالحة الوطنية وتسهم في ضمان تمثيل حقوق ومصالح وطموحات اللاجئين على يد ممثليهم المفاوضين. يبدو أنّ منح حق التصويت للاجئين خلال الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني قد يفتح أمامنا أبواباً جديدة ومستويات لم نعهدها عند مقارنتها بحالات مشابهة في أماكن أخرى. إن تنفيذها على الرغم من غياب دولة مستقلة أو معاهدة رسمية تنهي الصراع ووجود المجتمع المدنيّ في مركز الأحداث وصناعة القرار وكمية لاجئين تشكل الأغلبية الناخبة؛ عقد مثل هذه الانتخابات تُلزمنا بإعادة التفكير، بشكل جذريّ، بكل تجارب الماضي بالتوجه والمقاربة لحل الصراع بما يشمل قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما يتوجب إعادة النظر بكل التطبيقات لمنهجيات أُستخدمت لحل الصراعات في أماكن أخرى.

* للإطلاع على الهوامش، الرجاء تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل: http://www.badil.org/haq-alawda

*تيري ريمبل: باحث متخصص في قضايا اللجوء، وخصوصا اللائجين الفلسطينيين، مقيم في كندا، وعضو شبكة الخبراء المساندين لمركز بديل.

الحراك الشبابي الفلسطيني في سوريا: ربيع أزهاره لم تتفتح بعد

بقلم: رجا ديب*

تعيش المجتمعات العربية حالة من الحراك الشعبي، غير مسبوق في تاريخها المعاصر، بعد أن حققت استقلالها الوطني بجلاء القوات الاستعمارية عن أراضيها بعد الحرب العالمية الثانية. هذا الحراك الشعبي الذي تفجر في تونس أواخر عام ٢٠١٠، ما لبث حتى انتقل إلى العديد من البلدان العربية (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، ومحتمل أن ينتقل إلى بلدان أخرى، وبات يُعرف بالربيع العربي، في مسعاه للتخلص من الأنظمة العربية السائدة، كونها أنظمة قائمة على الاستبداد والفساد ومُصادرة الحريات العامة، لصالح أنظمة ديمقراطية تحفظ لمواطنيها كرامتهم وتحقق العدالة في بينهم، وتفتح أبواب التطور.

الربيع العربي هو ربيع الشباب العربي، فهم محركه ووقوده، يُلونوه بميولهم السياسية والأيديولوجية وانتماءاتهم التنظيمية والفكرية، هو ما يجعله كأزهار الربيع متعددة الألوان والأشكال، وهو ربيعاً لأنه كذلك.

فأين الشباب الفلسطيني في سوريا من هذا الربيع؟

سوف نستعرض فيما يلي بعض المحطات لهذا الحراك الشبابي في سوريا، المرتبطة بشكل ما بالربيع العربي أو له دوره فيها.

بدايات:

مع اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/ ٢٠٠٠ شهد الشارع الفلسطيني في سوريا حراكاً واسعاً مؤيداً وداعماً لها، فبادر الشباب لتشكيل لجان لتقديم المساعدة لإخوتهم في الضفة،١ فجمعوا التبرعات وتبرعوا بالدم..الخ، وكانوا في مقدمة المظاهرات التي خرجت في مختلف المخيمات في سوريا، وكذلك في دمشق، واعتصموا في مبنى الأمم المتحدة بدمشق وأضربوا عن الطعام.

شارك الشباب بفاعليه في هذا الحراك من مختلف ميولهم السياسية وانتماءاتهم الفصائلية، وهو الأول من نوعه منذ خروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من دمشق عام ١٩٨٣، وظهر أثناءه الحراك الشبابي المستقل، غير المنتمي للفصائل. وقد تميز أولاً بالربط ما بين دعمه للإنتفاضة ودفاعه عن حق العودة، وثانياً برفضه لاتفاق أوسلو وموقفه النقدي للنهج السياسي للقيادات الفلسطينية، خاصة تلك التي أيدت اتفاق أوسلو.

بتراجع الانتفاضة الثانية وفشلها في تحقيق أهدافها، تراجع الحراك الشبابي الذي واكبها، وكانت السبب المباشر له، ومع انتهائها استمرت بعض تشكيلاته المستقلة تحت عنوان الدفاع عن حق العودة، وكلجان لهذه الغاية، لكن لم يستطع معظمها الاستمرار والمحافظة على دور فاعل لها على هذا الصعيد، كما كان الحال في دعم الانتفاضة.

مسيرة العودة:

في الأجواء التي خلقها الربيع العربي، نشطت مجموعات شبابية فلسطينية من مختلف مناطق التواجد الفلسطيني للشروع بمسيرة باتجاه حدود فلسطين الـ ٤٨، مستخدمة وسائل التواصل الاجتماعي فيما بينها، كـأدوات تواصل وإعلان، وقد انضم العديد من الشباب الفلسطيني في سوريا لهذا النشاط، وكانت قد بدأت الأزمة السورية آنذاك.

نجح الشباب في بلورة حراك شبابي في الشارع الفلسطيني في سوريا،٢ محوره هذا النشاط، حيث تعددت آراؤهم حوله، فبعضهم متحمس له وآخرون متحفظون عليه، من منطلق أنه سيخدم النظام السوري في أزمته التي يعيشها مع التحركات الشعبية التي عمت مختلف المناطق السورية التي تطالب بالديمقراطية والحرية. واحتدم هذا النقاش حول هذا الموضوع بعد تصريح رامي مخلوف الذي ربط فيه ما بين أمن سوريا وإسرائيل، حيث استنتج منه أن سماح النظام السوري بالمسيرة للحدود يأتي في هذا السياق. فانقسمت المجموعات الشبابية في سورية ما بين من استمر في التحضير والإعداد للمسيرة إلى الحدود في ذكرى النكبة الثالثة والستون (٢٠١١/٥/١٥) كجزء من تحرك شبابي فلسطيني عام، وبين من انسحب من ذلك وعمل لوقفها، كونها ستستخدم كورقة من النظام السوري في أزمته الداخلية.

حقق من استمر في الإعداد والتحضير للمسيرة نجاحاً في ذلك، حيث توجه الآلاف من الفلسطينيين ومن مختلف مناطق تواجدهم في سوريا ومنذ صباح يوم ١٥ أيار إلى الحدود مقابل بلدة مجدل شمس في الجولان، وكانت المفاجأة عندما تمكن الشباب من اجتياز الحدود والاشتباك مع الجنود الإسرائيليين والدخول إلى بلدة مجدل شمس، والاستقبال الذي حظوا به من أهلها. هذا التطور في المسيرة غير المتوقع وغير المخطط له أعطى للشباب دعماً معنوياً ودفعاً كبيرين، رغم سقوط ثلاثة شهداء وعشرات الجرحى، فالتشييع للشهداء الثلاثة الذي جرى في مخيم اليرموك لا يمكن مقارنته بعظمة مراسم تشييع إلا تشييع أبو جهاد (خليل الوزير).

جاءت مسيرة العودة الثانية التي عمل الشباب من أجلها بعد عشرين يوماً عن الأولى في ٢٠١١/٦/٥، في ذكرى النكسة، كانت هذه الأيام الفاصلة بينهما مليئة بنشاط شبابي غير مسبوق، أقاموا الخيام وفتحوا المجالس لمناقشة نتائج مسيرة العودة الأولى والنقاش حول الثانية.

شكلت مسيرة العودة الثانية صدمة للشباب بنتائجها، سقوط حوالي ٣٠ شهيداً ومئات الجرحى دون تحقيق أي انجاز، ولد هذا غضباً عندهم، عبروا عنه في تشييع الشهداء، الذي جرى يوم ٢٠١١/٦/٦ في المخيمات الفلسطينية. فحول الشباب التشييع إلى تظاهرة عبروا فيها عن سخطهم على النظام السوري والقيادات الفلسطينية على حد سواء، وهذا ما حال دون مشاركة أي مسؤول سوري أو فلسطيني في التشييع على غرار المسيرة الأولى. وعندما أصر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤولها في الخارج الدكتور ماهر الطاهر على الانضمام للتشييع عند دفن الشهداء في مقبرة الشهداء في مخيم اليرموك، طلب منه مجموعات من الشباب بالخروج لكنه رفض فضرب بالحجارة، فاضطر للمغادرة.

حادثة مبنى الخالصة/ مخيم اليرموك

سادت حالة من الغضب عند المجموعات الشبابية التي تشكلت في إطار مسيرة العودة، عبروا عنها بالهتافات والشعارات التي رفعوها في تشييع شهداء مسيرة العودة الثانية يوم ٢٠١١/٦/٦ في مخيم اليرموك تحديداً، حيث كانت هذه المجموعات الشبابية تهتف وترفع شعار «بدنا نحكي علمكشوف فصائل ما بدنا نشوف.. بدنا نحكي علمكشوف قيادات ما بدنا نشوف». ومن ثم وبعد دفن الشهداء توجهوا إلى مبنى الخالصة التابع للجبهة الشعبية/ القيادة العامة، وكان فيه معظم قياداتها، بمن فيهم أحمد جبريل أمينها العام، وكانوا قد حضروا إلى مخيم اليرموك للمشاركة في تشييع الشهداء، وقام المتظاهرون بمحاصرة المبنى ومحاولة الدخول إليه، فتصدى لهم الحراس وحاولوا تفريقهم/ لكن دون جدوى.

استمر حصار المجموعات الشبابية لمبنى الخالصة من الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٢٠١١/٦/٦ إلى ساعات الفجر الأولى من اليوم التالي، وقدر عددها ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ شاب، وفشلت جميع الجهود والمحاولات التي بذلت من جهات وشخصيات فلسطينية مختلفة، كي يفك الشباب حصارهم لمبنى الخالصة، وتمكين المحاصرين من الخروج. كان مطلب الشباب خروج أحمد جبريل إليهم، وعندما لم يستجب لطلبهم قاموا بإشعال النار في المبنى، فتوتر الوضع كثيراً، حيث باتت حياة الموجودين في المبنى مهددة، مما دفع قيادة الجبهة لاستدعاء قوات من معسكراتها على عجل، وقامت بفك الحصار عن المبنى وإخراج المحاصرين، وكان نتيجة ذلك سقوط عدد من الضحايا والجرحى من الجهتين.

الشباب الفلسطيني ما بين الإغاثة والمساعدة والتضامن والمشاركة:

تفاعل الشارع الفلسطيني في سوريا مع التحركات الشعبية السورية المطالبة بالحرية والديمقراطية بشكل تلقائي، نتيجة حالة الاندماج التي يعيشها الفلسطينيون في سوريا بالمجتمع السوري على مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وانعكس هذا التفاعل الإيجابي بنزوح آلاف العائلات السورية إلى المخيمات الفلسطينية، بعد تحول الصراع ما بين طرفي الأزمة في سوريا إلى صراع مسلح، فاستقبلوا من قبل أهالي المخيمات كأشقاء وإخوة أعزاء. بادر الشباب في هذه المخيمات بتشكيل هيئات إغاثة لتقديم العون والمساعدة لهم،٣ ففتحوا المدارس وقاموا بتجهيزها لتكون سكناً لهم، ونشطوا لجمع التبرعات لتقديمها لهم، للتخفيف من مأساتهم. فتطوع العشرات من الشبان ليكونوا في خدمة النازحين لمخيماتهم على مدار اليوم.

لقد عكس الشباب الفلسطيني في عملهم الدؤوب لخدمة النازحين إلى مخيماتهم مدى التلاحم والتآخي ما بين الشعبين السوري والفلسطيني، بعيداً عن أي حسابات سياسية. فمعظم ما يقدم للنازحين في المخيمات هو بجهد شبابي تطوعي. وقد تعرض هؤلاء الشبان للاعتقال والملاحقة ولكل أنواع المضايقات في عملهم الاغاثي، وسقط منهم شهداء. لكن كل هذا لم يثنيهم عن مواصلة عملهم الإنساني تجاه إخوتهم النازحين السوريين والاستمرار في بذل جهودهم لتقديم العون والمساعدة لهم.

مقابل هذا النشاط الشبابي كان برز نشاط آخر شبابي مواز له منذ تفجر الحراك الشعبي في سوريا في آذار ٢٠١١، أصحاب هذا النشاط يرون أن حالة الاندماج التي يعيشها الفلسطينيون في سوريا مع أشقاهم السوريين تجعلهم جزءا من الحراك الشعبي السوري ومعنيون به مثل أشقائهم السوريين، فلم يعودوا ضيوفاً في سوريا، وإنما جزء من المجتمع السوري والحياة السورية على جميع الأصعدة. فأصحاب هذا الرأي التحقوا بهذا الحراك وعملوا من خلاله، سواء كمجموعات فلسطينية،٤ أو مع التجمعات السورية لهذا الحراك، ولا يزالون مستمرين في عملهم هذا.

انفجار مخيم اليرموك ١٢و٢٠١٢/٧/١٣:

لمخيم اليرموك مكانة خاصة على صعيد قضيتنا الوطنية، فعدا عن كونه أكبر مخيم في مناطق اللجوء الفلسطيني، إذ يقيم فيه حوالي ١٥٥ ألف فلسطيني، فهو بمنزلة عاصمتهم السياسية. ففيه يتركز وجود الفصائل، وهو المركز لأي نشاط

©بديل

سياسي فلسطيني، وفيه مقبرة الشهداء التي فيها رفاة أكثر القادة الذين استشهدوا، ولهذه الأسباب وغيرها له رمزيته السياسية والوطنية على الصعيد الفلسطيني.

شهد مخيم اليرموك عدة تظاهرات شبابية متفرقة وصغيرة تأييداً للحراك الشعبي السوري، والجو العام في الشارع الفلسطيني في البداية كان إلى جانب هذا الحراك في مطالبه. جاءت مظاهرة التنديد بمقتل مجموعة من مجندي جيش التحرير الفلسطيني من أبناء مخيمي النيرب وحندرات في حلب في تموز ٢٠١٢ والمظاهرة الكبيرة في اليوم التالي لتفتح الباب امام الصدام مع قوات الامن؛ حيث سقط عدد من الجرحى والشهداء، الامر الذي تلاه حالة من التوتر والقلق خصوصا بعد دخول قوات الأمن إلى شارع فلسطين لفرض الهدوء ولإنهاء التظاهر. نتيجة لذلك، ظهر الأمر وكأنه انخراط فلسطيني واسع في الحراك السوري وكصدام فلسطيني سوري.

سيطرة المعارضة المسلحة على مخيم اليرموك وحصار النظام السوري له:

في الشهر الأخير من العام المنصرم دخلت تشكيلات مسلحة للمعارضة السورية مخيم اليرموك، وسيطرت عليه بكامله، بعد أن طردت قوات اللجان الشعبية التي شكلتها الجبهة الشعبية/ القيادة العامة لحماية المخيم. ونتيجة ذلك قام الطيران السوري بقصف المخيم إلى جانب قصفه بالمدفعية، فنزحت غالبية سكانه، ومن ثم فرض حصار عليه من قبل قوات النظام السوري، لمنع دخول المؤن إليه بكل أنواعها، وليتحكم بالدخول إليه والخروج منه. بالمقابل فقد قامت بعض التشكيلات العسكرية للمعارضة التي دخلت المخيم بأعمال السرقة والنهب للبيوت والمحلات التجارية في بعض حارات المخيم التي نزح سكانها.

هذه الأعمال لبعض التشكيلات المسلحة ولدت حالة من الرفض لوجودها وسيطرتها على المخيم والتحكم به واعتباره منطقة محررة من قبله. فتراجعت حالة التعاطف الشعبية ما بين الفلسطينيين مع المعارضة السورية، وظهر الخوف عندهم على مصيرهم ومستقبلهم في سوريا. وأعاد النظر الكثير من الشباب الفلسطيني في موقفهم الداعم للحراك الشعبي السوري ووقوفهم لجانبه ولتشكيلاته المسلحة، وبعضهم يعيش حالة من الصراع الداخلي، فهو يرفض ممارسات النظام تجاه المخيم بفرض حصار خانق عليه وبنفس الوقت يرفض ممارسات التشكيلات العسكرية الموجودة في المخيم.

الخلاصة:

ما أتينا على ذكره هو محطات متفرقة لحراك شبابي فلسطيني في سوريا في أجواء الربيع العربي، القراءة الأولية له تظهر أنه يغلب عليه العفوية والآنية أكثر من التأطير والتنظيم. كما أن لكل محطة تعبيراتها الشبابية الخاصة بها والمرتبطة بها، تنتهي مع الحدث الذي ولدت عنه. كما يغلب عليه استقلاليته على الصعيد السياسي، ورفضه لنهج القيادة الفلسطينية بكل تلاوينها، وكذلك رفضه للحالة الفصائلية، ويُرجع إليها حالة التراجع والتدهور التي تعيشها قضيتنا الوطنية.

وإذا كانت أداة الربيع العربي هم فئة الشباب، فإن الشباب الفلسطيني في مختلف مناطق وجوده يسعى ليكون ذلك في ربيع فلسطيني، ليعيد لقضيتنا الوطنية حضورها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وعلى أسس وأدوات نضالية جديدة، مبنية على وحدة الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية. والمحطات التي أتينا على ذكرها تدلل على أن هناك تململاً في الوسط الشبابي للتعبير عن نفسه وأخذ دوره على صعيد قضية شعبه الوطنية. فهو يبادر في كل مناسبة ليكون له دوره المستقل والمميز فيها، ويظهر استعداده للتضحية من أجلها. يبقى السؤال متى نشهد تفتح هذه الأزهار؟ سؤال مرتبطة الإجابة عنه بتطور الوضع الفلسطيني وبأي اتجاه.

* للإطلاع على الهوامش، الرجاء تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل: http://www.badil.org/haq-alawda

---

*رجا ديب: مجموعة عائدون/سوريا

«أزمة سيناء» وأثرها على سيناريوهات تعديل اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية

بقلم: أحمد بلال*

لم تكن الأوضاع الأمنية في سيناء في أفضل حال في عهد نظام مبارك، إلا أن التواجد الأمني المصري في سيناء، كان قد اختفى تقريبًا، بعد ثورة ٢٥ يناير، وحالة الانفلات الأمني التي عرفتها مصر، الأمر الذي تحولت معه شبه الجزيرة إلى قاعدة انطلاق للجماعات المسلحة، سواء ضد الجيش الإسرائيلي، أو حتى الجيش والشرطة المصريين.

وساهم في ما سبق تقييد معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية لحق مصر في نشر قواتها في سيناء بشكل كبير، وتقسيمها سيناء إلى ٣ أجزاء طولية، تقلص فيها تواجد القوات المسلحة المصرية في القسمين «أ» و«ب» بينما تحظره تمامًا في المنطقة «ج» الحدودية، على طول الحدود مع إسرائيل وقطاع غزة، وقصرت التواجد فيها على قوات شرطة مدنية، غير قادرة على التعامل مع المنطقة الحدودية لطبيعتها الجغرافية وديمغرافيتها القبلية.

تحول الوضع في سيناء إلى أزمة حقيقية، واختلفت طريقة إدارة كل من مصر وإسرائيل لما يمكن أن نطلق عليه «أزمة سيناء»، وهو ما من شأنه أن يؤثر ليس فقط على مستقبل معاهدة السلام، وإنما أيضًا على مستقبل سيناء نفسها.

ورغم إعلان القوات المسلحة والرئيس مرسي بصفته قائدًا أعلى لها، بدء العملية «نسر» لـ«تطهير سيناء»، إلا أن الأمر يزداد سوءًا، وهو ما تستغله إسرائيل لـ«شيطنة سيناء» أمام الرأي العام العالمي، ما يُمكنها بعد ذلك من التدخل العسكري فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وما يمكنها أيضًا من الحصول على مكاسب في حال تعديل المعاهدة، بذريعة حقها في الدفاع عن نفسها.

مصر «الجماعة» والفرص الضائعة

تحولت سيناء بعد الثورة إلى معقل للعديد من المنظمات والجماعات الإرهابية والمسلحة، والتي قامت بالعديد من الهجمات، في ظل انسحاب كامل للأجهزة الأمنية للدولة، إن لم يكن للدولة بشكل عام، كان من بينها «هجمات إيلات» في أغسطس ٢٠١١، التي قتل فيها ٦ إسرائيليين، وقتل ١٦ جنديًا مصريًا في رمضان الماضي، بالإضافة إلى الهجوم على مديرية أمن شمال سيناء ونقاط مراقبة أمنية في ١٦ سبتمبر باستخدام أسلحة ثقيلة نوعية.

أيضًا اقتحام عناصر مسلحة لمقر قوات حفظ السلام في طريق الجورة في شمال سيناء في ١٤ سبتمبر احتجاجًا على «الفيلم المسيء للرسول»، ما أسفر عن إصابة ٣ جنود من كولومبيا، وإحراق عدة مركبات، والاستيلاء على معدات وأسلحة من الموقع.

إلى جانب تفجيرات خط الغاز الواصل لإسرائيل والأردن التي وصل عددها حوالي ١٥ تفجيرًا منذ بداية الثورة المصرية حتى ٢٢ يوليو الماضي، وتكرار إطلاق الصواريخ من سيناء على أهداف داخل الحدود الإسرائيلية التي كان أبرزها في ١٧ يونيو و٤ إبريل ٢٠١٢.

سمحت إسرائيل بنشر كتيبتين، أي نحو ٨٠٠ جندي في منطقة شرم الشيخ، بعد تدهور الأوضاع في سيناء، رغم منع اتفاقية السلام ذلك، وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي رفض في ٦ فبراير ٢٠١١ طلبًا مصريًا ثانيًا بنشر المزيد من القوات، إلا أن إسرائيل وافقت في نهاية أغسطس ٢٠١١ على نشر ١٥٠٠ جندي مصري في شمال وجنوب سيناء وفي رفح المصرية، في إطار ما عُرف باسم العملية «نسر». وفي ١٢ إبريل ٢٠١٢ ذكرت صحيفة «هآرتس» أن عدد الفرق التي أدخلتها السلطات المصرية إلى شبه جزيرة سيناء وصل إلى سبع.١

وعلى الرغم من سماح تل أبيب للقاهرة بإدخال قوات عسكرية إضافية لسيناء، وللمنطقة «ج»، على عكس ما تسمح به معاهدة السلام، إلا أن هذه القوات لم تتمكن حتى الآن من وقف العمليات المسلحة في شبه الجزيرة، أو منع وجود الجماعات الإرهابية، وهو ما أضاع على مصر فرصة طلب تعديل اتفاقية السلام، بعد تنصيب أول رئيس مصري بعد الثورة، وأضعف موقفها.

وقد حالت الاستحقاقات السياسية لبعض جماعات الإسلام السياسي التي تعتنق الفكر الجهادي، وأيدت الدكتور مرسي في الانتخابات الرئاسية، بين الرئيس، وهو نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبين الحسم العسكري، وألزمته بالجلوس على مائدة المفاوضات مع هذه الجماعات في سيناء، باعتبار أن لها ظهيرًا سياسيًا في الوادي مازال متحالفًا سياسيًا مع الرئيس مرسي وجماعة الإخوان.

إسرائيل و«شيطنة» سيناء

على الجانب الآخر من الحدود، تناولت الصحف الإسرائيلية عددا من التقارير حول نشر كتيبة «كراكال»، ووحدة «ريمون»، وكتيبة استطلاع إضافية، ووحدة المستعربين، على الحدود مع مصر، بالإضافة إلى الإسراع في الانتهاء من السياج الحدودي الذي تقيمه إسرائيل على الحدود.

كما نشرت وزارة الدفاع الإسرائيلية الخطة «عوز» في ٢٤ أغسطس ٢٠١١، والتي تتحسب لاحتمالات مواجهة عسكرية مع مصر بتأهيل القوات على اعتبار مصر جبهة مواجهات عسكرية، والاستعداد لنشر زوارق الصواريخ الجديدة «ساعر٥» في البحر الأحمر لاستهداف قناة السويس، وتطوير منظومات التسلح، وزيادة الإنفاق العسكري.٢

رفعت إسرائيل إنفاقها العسكري بعد الثورة المصرية أكثر من مرة، حيث كانت الميزانية المقررة للدفاع في عام ٢٠١١ تبلغ ٥٣,٥ مليار شيكل، إلا أنها وصلت إلى ٦٠,٧ مليار في ميزانية ٢٠١٢، بعد الزيادات المتتالية، ثم تم إضافة مبلغ ١,٦٧ مليار شيكل في ٢٨ ديسمبر، بعد أسبوع واحد. وفي يونيو ٢٠١٢ طلب الجيش ووزارة الدفاع من نتنياهو زيادة الميزانية العسكرية بمبلغ ١٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ربع الميزانية.٣

واتخذت إسرائيل أيضًا تدابير إضافية على حدودها مع مصر، ففي ٥ نوفمبر ٢٠١١ قررت تغيير مسار طائراتها الحربية قرب الحدود المصرية، وفي ١٩ نوفمبر نشرت أجهزت استشعار عن بعد ترصد حتى ٣ كيلومترات داخل سيناء.

إلى جانب ذلك، هدد القادة العسكريون الإسرائيليون في تصريحاتهم، بشكل واضح، باستخدام القوة العسكرية ضد مصر إذا اقتضى الأمر. في ١٥ فبراير ٢٠١١ أكد رئيس الأركان السابق، جابي أشكنازي على ضرورة «الإبقاء على مصر كحليف»، إلا أنه أكد أن «إسرائيل لديها خطة طوارئ حال قيام القاهرة بإلغاء معاهدة السلام». كما أعلن رئيس الأركان الحالي بني جانتس في ٢١ يونيو ٢٠١٢، أن جيشه بات مستعدًا لتنفيذ عملية لوقف إطلاق الصواريخ وينتظر اللحظة التي يقرر فيها انطلاق العملية، وقال: «نحن على أتم الاستعداد للرد على أي اعتداء يهدد أمن إسرائيل، سواء من قطاع غزة أو الأراضي المصرية، التي باتت تشكل خطرًا أمنيًا كبيرًا».٤

لجأت إسرائيل أيضًا إلى التهديد برد عسكري، يتخذ شكل العمليات النوعية. فبعد إطلاق صواريخ جراد على إيلات، في ٥ إبريل ٢٠١٢، قالت «هآرتس» إن «إسرائيل أرسلت تهديدًا للقيادة المصرية أنها ستعمل بنفسها داخل سيناء، إذا لم تقم السلطات المصرية بكبح جماح الجماعات المسلحة هناك». وفي ١٥ إبريل ٢٠١٢، كرر نتنياهو التهديد: «إننا نشاهد الآن سيناء قد تحولت إلى قاعدة للإرهاب، ونحن نعالج ذلك، ونقيم سياجًا أمنيًا، ولكنه لا يوقف الصواريخ، وسنجد حلًا لذلك أيضًا، سنستهدف أولئك الذين يعتدون علينا، لا يمكن منح حصانة للإرهاب ويجب أن نكافحه».٥

عمل إسرائيل داخل سيناء أمر تعدى التهديد إلى الفعل على الأرض، حيث أوصى التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي، بالتعامل بحذر مع الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في سيناء. وجاء في التقدير: «يجب أن تفهم إسرائيل أن كل عمل تقوم به في سيناء وقطاع غزة من شأنه أن يكون له تأثير كبير على العلاقات مع مصر، وأيضًا، عليها أن تدير سياسات حذرة جدًا تجاه التحديات الأمنية في كلتا الساحتين». وأضاف التقدير: «كل أنشطة إسرائيل تجاه مصر يجب أن تتم بالتنسيق الوثيق والتعاون مع الولايات المتحدة من أجل أن تساعد في التأثير على النظام المصري».٦

«أزمة» سيناء واحتمالات تعديل الاتفاقية

تباينت الطريقة التي أدارت بها كل من مصر وإسرائيل «أزمة سيناء». فلجأ النظام المصري بقيادة الإخوان المسلمين إلى تغييب منطق الدولة في التعامل مع حالة الانفلات الأمني في سيناء، التي تحولت إلى وكر لجماعات إرهابية مسلحة، وغلبت منطق «الجماعة» التي ترتبط ببعض من هذه الجماعات باستحقاقات سياسية وانتخابية، وفضلت جماعة الإخوان الحاكمة التعامل مع هذه الجماعات من خلال الجلسات العرفية، عبر عدد من قيادات الإسلام السياسي، بدلًا من الحسم العسكري معها.

استغلت إسرائيل حالة الضعف التي يعاني منها النظام الحالي في مصر، في تعزيز قواتها في المنطقة الحدودية «د»، الواقعة على الجانب الإسرائيلي من الحدود، وعلى الرغم من أن كل هذه التعزيزات، التي تشير إلى استعداد إسرائيلي حقيقي للتدخل العسكري في سيناء، في انتظار الأمر فقط، كما قال بني جانتس، أو العمل داخل سيناء، يمثل انتهاكًا للمعاهدة إلا أن الحكومة المصرية لم تتحدث عن هذا الانتهاك، رغم مطالبة إسرائيل لمصر بسحب قوات إضافية أدخلتها سيناء دون موافقة وزير الدفاع الإسرائيلي، ويرجع الصمت المصري الرسمي إلى عوامل الضعف التي انتابت النظام في القاهرة، والتي حولتها إسرائيل إلى عوامل قوة في تعاملها معه.

نجحت إسرائيل في «شيطنة سيناء» أمام العالم، وأظهرتها أنها مصدر تهديد حقيقي على أمنها القومي، بسبب فشل النظام المصري في إدارة هذه الأزمة، وهو ما سيجعل موقفها أقوى في حال تعديل اتفاقية السلام، والتي ستتمسك بتضمينها موادًا تعزز التعاون الأمني مع مصر أكثر مما هو قائم.

عندما وضع الساسة الإسرائيليون شروطًا للانسحاب من هضبة الجولان كان من أهم هذه الشروط هو وضع أجهزة إنذار مبكر في الهضبة السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وتسمح معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية لتل أبيب بوضع أجهزة إنذار مبكر في المنطقة «د»، وهي المنطقة الواقعة على الحدود مباشرة، فيما لا تسمح للقاهرة بوضع أجهزة الإنذار المبكر إلا في المنطقة «أ»، وهي المنطقة الواقعة على قناة السويس مباشرة، يفصل بينها وبين إسرائيل منطقتي «ب» و«ج».

ووضع أجهزة إنذار مبكر إسرائيلية في عمق سيناء قد يكون من أهم المطالب التي ستسعى إسرائيل لإضافتها في المعاهدة، في مقابل السماح بزيادة عدد جنود القوات المسلحة في سيناء.

أيضًا العمليات الإسرائيلية النوعية، والتي تقوم بها قوات إسرائيلية في سيناء، والتي يطالب الخبراء الأمنيون الإسرائيليون أجهزتهم الأمنية بالحذر من رد الفعل المصري عليها، قد تكون مطلبًا إسرائيليًا للسماح بتعديل المعاهدة، حيث يشمل التعديل اتفاقًا بأن يكون من حق إسرائيل ملاحقة من يقومون بالهجمات ضدها حتى لو داخل سيناء، وهو تعديل قد تدعمه الولايات المتحدة، باعتباره جزءا مما يسمى بـ«الحرب على الإرهاب» التي تقودها في العالم. وأيضًا اتفاقية دفاع مشترك إسرائيلية- مصرية ضد الجماعات «الإرهابية» في سيناء.

إن إدارة نظام الإخوان المسلمين لـ«أزمة سيناء» بعقلية الجماعة هو أمر لا يضعف فقط موقف مصر في قضية تعديل اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية، وإنما أمر فيه خطورة على الأمن القومي المصري، حيث لا يتوقف الأمر على تحول سيناء إلى بؤرة إرهابية كبيرة فقط، وإنما يتعدى ذلك، إلى ما سيترتب على هذا الأمر من تداعيات، لا تقتصر أيضًا على إضعاف موقف مصر من تعديل اتفاقية السلام، ولكن تصل إلى استمرار قيام إسرائيل بعملياتها الاستخباراتية في سيناء، أو قد تصل إلى تدخل عسكري إسرائيلي في سيناء، قد يكون محدودًا أو موسعًا، وهو أمر صرحت به القيادات العسكرية صراحة.

على نظام الإخـوان المسلمين أن يتعامل مع سيناء كقضية أمن قومي لا ورقة مساومة سياسية مع حلفاء سياسيين، وأن يعتمد الحسم العسكري ضد الجماعات الإرهابية، لا أن يعتمد على جلسات عرفية، والتزام باستحقاقات انتخابية، لمصلحة الجماعة لا الوطن، على نظام الإخوان أن يتعامل مع الأمر بمنطق الدولة لا منطق الجماعة.

أيضًا على هذا النظام أن يدرك أن تنمية سيناء ضرورة للأمن القومي المصري، والتعامل مع سيناء والتفكير فيها يجب أن يتم بمنطق المواطنة، لا بالمنطق الأمني، بمعنى أن هناك ضرورة لتواجد الدولة بكافة مؤسساتها التعليمية والصحية وغيرها في سيناء، وخاصة في المنطقة «ج»، وإعادة الاعتبار للمصريين أبناء سيناء، ودعمهم من أجل إقامة مشاريع تنموية تستوعبهم في شبه الجزيرة، لكونهم حائط الدفاع الأول عن الوطن، وتستوعب أيضًا أبناء الوادي الذين يجب أن يشاركوا جنبًا إلى جنب مع أشقائهم المصريين في سيناء في تعمير شبه الجزيرة واستغلال ثرواتها.

* للإطلاع على الهوامش، الرجاء تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل: http://www.badil.org/haq-alawda

*أحمد بلال: عضو المكتب السياسى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - مصر، والمنسق العام لإتحاد الشباب الاشتراكى فى مصر [إئتلاف شبابى يضم الشباب الاشتراكى من التجمع ومن أحزاب أخرى ومستقلين]، صحفى بجريدة (المصرى اليوم) متخصص فى قضايا الصراع العربى الإسرائيلى.

ما قيمة الوطن بلا إنسان يحمله في ذاكرته وقلبه؟

بقلم: نورما مصرية

حكاية لم تتوقف.

ثمة حكاية مرحة يتناقلها أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن شتاتهم!

فماذا تقول الحكاية؟

إنه لو جمعت المساحات التي يروي فيها الأجداد والجدات عن "الفردوس المفقود"، بما يشمل من بيوت، وبيارات، وأراضٍ، التي كانت لعائلاتهم في فلسطين، لبلغت مساحة الوطن العربي كله!

بنية هذه الحكاية الداخلية تعكس أمرين من ضمن حركة الواقع والتاريخ:

الأمر الأول: استمرارية الثقافة العفوية لدى اللاجئين الفلسطينيين، وحتى الجيل الرابع اليوم، رغم مضي ٦٥ عاماً على رحلة اللجوء والتشرد والنفي.

الأمر الثاني: تعميق الشعور بالاستمرارية الزمانية قبل النكبة وبعدها، عبر استحضار التاريخ المشترك، والتضامن الجمعي للاجئين، تحديداً في المخيمات؛ الأمر الذي تبلورت معه الذاكرة الجماعية التي عملت على إدامة سردية الهوية المتخيلة للاجئين طيلة رحلة النفي. فالوطن في مخيال المنفى أداة توحيد وحشد، في غمرة صراع الوجود، حتى يبقى، طالما ليس بإمكان اللاجئون قلب معادلة القهر والرضوخ التي يواجهون أينما وجدوا!

وباختصار، فإن حياة اللاجئين الفلسطينيين هي، نسخة لزمان ومكان آخرين: "واقع له سطوة الذاكرة والحلم والحنين، وواقع آخر خاضع لسطوة الراهن، بما هي هموم معاشة، بدءاً من لقمة العيش، وصولاً لاستحقاق المقاومة وتوازنات الجغرافيا السياسية"، وفقاً لما يقوله نصار إبراهيم.

وفي السيرورة التاريخية للاجئ الفلسطيني نجد أن ذاكرة التحدي تسكنه، أو ما أسماه ادوارد سعيد "منطق الأضداد"، بوصفها ذاكرة تنطلق من المكان المؤقت والآني القاسي، مخيم/موقع اللجوء، لتسافر عبر الحلم إلى المكان الأم والأول. فالحنين المستمر إلى الزمان والمكان الأوليين، يأتي عبر التداخل والاختلاط، وعبر النبش في التاريخ، وفي الذاكرة بين مكانيين وبين زمانيين، فإدامة الهوية المتخيلة للاجئين، وبمعنى آخر "تقديس ما كان "أصبح المصدر لخلق ذهنية عامة ووعي الذات والعلاقة مع الآخر. وتسير آلية خلق الهوية المتخيلة للاجئين وفق المنحى التالي:

١. يعرف الناس في المخيم أنفسهم استناداً إلى القرية المنشأ في فلسطين؛
٢. أداة تكوين الذاكرة الجمعية الشعبية تكمن في الأحاديث والقصص الشفاهية عن القرية.
٣. تصبح الهوية المتخيلة غير منفصمة عبر صورة القرية المنشأ، بل أن صورة فلسطين تنطلق أساساً من صورة المكان الذي ينتمي إليه هذا الفرد أو ذاك.

وحسب سيادة المفهوم، فانه إذا بقيت الجماعة، فإن الثقافة تظل مستمرة، رغم حواجز العوامل الجغرافية؛ فالرؤى واحدة، واللغة مشتركة، وذات علاقة بتحقيق الحقوق الوطنية والسياسية وعلى رأسها حقهم الشرعي بالعودة.

النكبة مستمرة...

النكبة ليست تاريخاً فقط، بل هي حاضر مستمر في الوعي الفلسطيني الفردي والجمعي، ما دام "حق العودة" ما زال مطلباً مرفوعاً لم يتحقق بعد، وما دام الوجود الإنساني الفلسطيني على أرض فلسطين مهددا، بل الوجود الفلسطيني كهوية على تلك الأرض، ليؤكد يوماً بعد يوم عمق المعركة التي نخوضها شعباً وأرضا!

إن قوى النفي والحنين لدى اللاجئين عبر أربعة أجيال، كانت وما زالت النبراس الذي يضيء الطريق للاجئين، لاستمرار نضالهم والتزامهم المزدوج بشأن تحقيق مطالبهم وحقوقهم السياسية في العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني بأكمله، لاجئين وغير لاجئين، ومن هنا تتجلى الهوية الحقيقية للاجئين، الذين أثبتوا من خلال فعاليتهم أنهم القوى القائدة لكل نضال، وحيث وضعوا الأساس، من خلال الثقافة التي استحدثوها في المخيمات، لتغيير جذري، من حق العودة إلى تطوير صياغة قومية فلسطينية حقه، ومن حقوق جماعة تعيش التشتت بكل معانيه، إلى حركة وطنية ذات إصرار على الإرادة الجماعية الواسعة لشعب بأكمله، ومعها تم بلورة هوية اللاجئ الحقيقية، حيث بات الشعور بالشخصية المستقلة من أهم مكونات العمل السياسي الفلسطيني، ضمن تصورات إستراتيجية ومرحلية، تمثلت، أولاً، برفض مبدأ التوطين الذي لم يتغير منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، وثانياً، تصدر تجمعات اللاجئين الدور الفاعل، خاصة الشباب والأطفال، العمل النضالي الفلسطيني بالداخل والخارج، في مواجهة التهديد الدائم لوجودهم، واستهداف إنهاء قضيتهم بأي شكل من الأشكال. ومعها طوّر اللاجئون في المخيمات إحساسا أو حساً باللادوامية أو المؤقتية التي أصبحت فيما بعد مؤشراً لنشأة الوعي الفلسطيني وتطوره.

وفي هذا السياق، نستطيع القول أن نبوءة مجلة الثأر في عددها بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني، ١٩٥٥، وهي المجلة الفلسطينية الأولى التي صدر أول أعدادها بعد النكبة في عام ١٩٥٢، قد صدقت، والتي كتبت تقول:

> "النازحون العرب تحت خيامهم البالية في مخيمات الشقاء يستطيعون، إن أرادوا، أن يصبحوا قوة فعالة في تقرير مصيرهم ومصير الوطن الذي سلبه اليهود... إن حوالي مليون نازح عربي، عندما يقودهم شباب مخلص قادر، يستطيعون أن يصبحوا قوة تفرض إرادتها وتساهم في رسم مستقبل شعبنا".

توريث الحكاية والحق...

إن التأثير الذي مارسته وما زالت تمارسه العائلة الفلسطينية كنظام، يعتبر جزءاً رئيسياً في التنشئة السياسية للأجيال المتعاقبة من اللاجئين من خلال "توريث الحكاية والحق". إن العائلة الفلسطينية كجزء من الثقافة الشرق أوسطية التي أثبتت "استحالة شرخها أو كسرها"، كانت الوسيلة والدافع، اللذين من خلالهما استطاع الفلسطينيون التجاوب مع ظروف نفيهم وأزمتهم، وبالتالي، الارتقاء بغرض بقائهم. فمن خلال هذا المجتمع العائلي المتماسك، استطاع الفلسطينيون، كما قال ادوارد سعيد البقاء أمام عملية تدمير تاريخنا، بأخطائه المأساوية، وبمحنته وبممارسات وسياسات إسرائيل المدمرة. فالعائلة الفلسطينية أتاحت المجال للحفاظ على، وحماية، الهوية الوطنية الفلسطينية/الحس الوطني الفلسطيني. لقد أصبح التعليم أو التشريك السياسي مسؤولية العائلة والتي تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة السياسية.

لقد وصف عاموس ألون دهشة الجنود الإسرائيليين عند اكتشافهم قوة الروابط الاجتماعية القائمة بين اللاجئين بعد دخولهم لعدد من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧، فكتب يقول:

> "فعند دخول أحد الجنود الشباب مخيماً للاجئين، اكتشف أن الساكنين ما زالوا ينظمون أنفسهم في مساكنهم، كحمائل صغيرة أو كجيران، حسب المدينة أو القرية أو حتى الشارع الذي عاشوا به قبل تشتيتهم في عام ١٩٤٨، مثل بئر السبع، الفالوجة، المجدل..."

محاولات تطبيع حق العودة

ولا غرابة، أن نجد الاحتلال الإسرائيلي منذ الأيام الأولى ما بعد حزيران ١٩٦٧، يعمل جاهداً على تطبيع حق العودة بين اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في مخيمات قطاع غزة. فقد أراني بعض اللاجئين في مخيم الشاطئ، في قطاع غزة، هوياتهم الإسرائيلية مشيرين إلى أن بلدتهم الأصلية لم يرد ذكرها تحت مكان الولادة في الهوية الإسرائيلية، على الرغم من أن هذه المعلومة أعطيت لهم حين قاموا بالإحصاء السكاني عام ١٩٦٧؛ وبدلا من ذلك وضعت كلمة "غير مسجل". كما حدثني مبحوثون آخرون، كيف قامت السلطات الإسرائيلية بتغيير أسماء المخاتير، فبدلاً من أن يحمل المختار اسم بلدته الأصلية، أصبح يحمل الحرف الهجائي لوحدات المخيم (Block A, B, C..)، حيث كانت هذه الوحدات قبل عام ١٩٦٧ تحمل اسم القرية أو المدينة الأصلية في فلسطين، حسب تجمع السكان في كل وحدة. ولا يسعنا المجال هنا، للتطرق إلى التدمير الذي ألحقه الاحتلال الإسرائيلي بالمخيمات الكبيرة في قطاع غزة في بداية السبعينيات، وإعادة إسكانهم في مشاريع توطين أقامها الاحتلال في القطاع، بغية تشتيت اللاجئين ناحية، وضرب مقاومتهم من الناحية الأخرى؛ فحسب إحصاء وكالة الغوث (الاونروا) فقد تم هدم ١٠,٧٩٤ غرفة، تأثرت من جرائها ٣,٩٤١ عائلة، ما مجموعه ٢٤,٠٦٧ شخصاً.

ماذا بانتظار اللاجئين الفلسطينيين؟

مما تقدم، وحين نقرأ وقائع النهج الواحد والثابت في السياسة الإسرائيلية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، يتجدد السؤال هنا، والذي ما يزال في ضمير المستقبل، حول مصير اللاجئين في الداخل والخارج. خاصة، في ظل النوايا التوسعية للجانب الإسرائيلي بعد أن ثبت أن إسرائيل تضلل العالم حول مفاوضات السلام، وتختلق الذرائع لتبرير تجميدها، فما الذي ينتظر قضية اللاجئين الفلسطينيين؟

وينقلنا هذا إلى سؤال محوري، ماذا سيكون عليه موقف اللاجئين الفلسطينيين من الطروحات الأخيرة؛ خاصة الاستراتيجيات التي تحاك في الخفاء لمحاولات إسقاط قرار ١٩٤ (١١) من على قرارات الأمم المتحدة، وإعلان يهودية الدولة، وأخيراً موضوع تبادل الأراضي، والذي من شأنها جميعاً تقويض الحق الشرعي للاجئين بالعودة والحقوق الأخرى ذات العلاقة بهذا الحق؟

يضاف إلى ذلك، ما أتخذ من قرار سياسي في ديوان رئيس الحكومة ووزارة الخارجية في إسرائيل في أيلول الماضي، والذي يقضي بأن "يتم شمل قضية اللاجئين اليهود من الدول العربية كواحدة من قضايا الحل الدائم في المفاوضات مع الفلسطينيين، منذ الآن"، حسب ما أوردت صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٣ أيلول، ٢٠١٢.

علينا أن ندرك، أن لا وجه للمقارنة بين قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهجرة اليهود العرب لإسرائيل، بما تحمل كلا التجربتين من طرفي نقيض للتمثيل الكولينيالي لمشروع الإمبريالية في فلسطين والمنطقة.

الأمن الإسرائيلي أولاً!

فالمشروع الصهيوني الإسرائيلي استهدف فلسطين كقاعدة ارتكاز لمشروعه في مواجهة الأمة العربية، بحيث لا يسيطر على فلسطين فقط، بل على الأمة جميعها ويبقيها متخلفة وضعيفة ومتفككة أرضا لنهبها.

وهي تهدف من ذلك، كما لاحظ الكاتب اللبناني محمد السماك، إلى تحقيق أمرين أساسيين:

الأول: تحويل العالم العربي إلى سوق استهلاكية للاقتصاد الإسرائيلي بهدف بناء ما أسماه شمعون بيرس بـ "الشرق الأوسط الجديد"، زاعما بأن هذا المشروع سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة الشعوب العربية، ومن ثم القضاء على ما يسميه "إرهاب الأصولية الإسلامية".

إن بيرس، في هذا الطرح، لم يقدم صيغة للاندماج الاقتصادي العادل في المنطقة، وإنما صيغة واضحة جداً محدد فيها طرفاها الأعلى والأسفل، دون توافر أية علاقات متكافئة مع دول المنطقة.

الثاني: محاولة ضرب الشعوب العربية بأنظمتها مستندة إلى إستراتيجية الأمن الإسرائيلي التي لا تقوم على التفوق العسكري، وحتى النووي، على الدول العربية مجتمعة وحسب، ولكنها تقوم على الأمن العربي أيضاً، أي على تمزيق المجتمعات العربية إلى مجموعات طائفية ومذهبية وإثنية متقاتلة على النحو الذي يجري في شمال العراق وجنوبه، والآن في سوريا، وفي البحرين وغيرها من الدول العربية.

وفي هذا الطرح، كما يقول ناصيف حتي، فانه "يجري القفز فوق الهوية الجامعة للنظام العربي، للتعامل مع "دول"، وليس ذلك بالصعب طالما أن أهل البيت هم من اسقطوا سياج الهوية".

عسكرة الحياة والوعي للشعب الإسرائيلي!

هنا على أرض فلسطين، فان الماضي والحاضر والمستقبل قد جرى غزوهما وتوفيقهما، فعبر الخصخصة الإلهية لشرعية الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها، توظف سلطة المعرفة، وليس قوة السلاح فقط، لتشكيل وجدان ووعي الشعب "اليهودي"/الإسرائيلي لإضفاء الشرعية على سرقة وطن بكامله وإزالة الشرعية عن الفلسطينيين، عبر عسكرة الحياة والعقل، فيتم تغييب طرد الفلسطينيين في الوعي الأسطوري الصهيوني. الأمر الذي لا يتوافق مع محصلة المعرفة في النهاية، ألا وهي إكساب وتوجيه المواطنين في هذا الكيان نحو "معرفة الصحيح وعمل الصحيح"، دون أي تضليل لإدراكهم الشعبي، وتزييف لوعيهم أو حتى لاوعيهم.

واللافت أن هذا التزييف لم ينتهي لليوم، رغم ما كشفه المؤرخون الجدد من الإسرائيليين، أمثال إيلان بابيه، أفي شليم، وغيرهم، من زيف الرواية الصهيونية/الإسرائيلية حول طرد الفلسطينيين، وما تعرضوا له من تطهير عرقي في عام ١٩٤٨ وما بعده.

فكتب يرون لندن في صحيفة يديعوت احرونوت (٢٠١١/٥/١٨) في مقالة بعنوان: "مهندسو الذاكرة.. أكاذيبنا وأكاذيبهم!؟" حول تعبئة الزيف هذا، وحول تنشئة اليهودي/ الإسرائيلي على ثقافة التناسي والصمت المتعمد، كتب في مقالته، قائلاً:

يتبع

"نحن نفرض وعينا على ذاكرتنا، هذه حقيقة من يعترف بها، لا يحب أن يضعها قيد الاختبار... فالأكاذيب تسمم الدم، ونحن نحب أن يُكذب علينا. هذه حقيقة عليلة".

هذه الثقافة حصيلة سوداء لا تقل فداحتها عن جريمة الاستيلاء على أرض فلسطين، ببحرها وسماءها.

من هنا، يمكننا أن ندرك لماذا ترفض إسرائيل حكومة وشعباً الاعتراف بمسؤوليتهم الأخلاقية عن تشريد عرب فلسطين من ديارهم؛ والذين هم لاجئون أحياء في المنافي والمخيمات لليوم. وشواهد العجز الأخلاقي منذ النكبة ولليوم أكثر من أن تحصى، وبحيث استحقت إسرائيل أن تكون الدولة الأكثر إدانة في قرارات الأمم المتحدة، بواقع ٥٠٠ مرة وأكثر، وللسخرية، أنها، أي اسرائيل، الدولة التي حصلت على أكبر عدد من حق النقض (الفيتو) من قبل مجلس الأمن، بما يفوق المائة مرة.

دعاوى، هروب، إنكار...

ومثلّت، وما زالت تمثّل الدعاوي الصهيونية/الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ وما قبله، مرتكز سياستها العنصرية ضد الآخر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد شملت إدعاءاتها:

١) الحق التاريخي والديني في فلسطين؛
٢) دعوى الأرض الفارغة؛
٣) دعوى تمدين فلسطين؛
٤) دعوى احتكار صفة الضحية؛
٥) دعوى أنها الديمقراطية الوحيدة في قلب الشرق الأوسط؛
٦) ادعاءها أنها جزيرة صغيرة في وسط عربي وفلسطيني معاد، وهذا الإدعاء الأخير يتناقض مع واقع إسرائيل كترسانة عسكرية متقدمة، تمتلك القوة النووية من ناحية، كما يتناقض مع صورة الضحية التي تتبناها لنفسها، وخاصة في ظل خوضها لثمانية حروب!

فتبنى إسرائيل لهذه الدعاوي، ما هو إلا أسهل الحلول للهروب من تناقضات الإنكار ونفي الآخر، ليشترك اليسار واليمين والوسط في حلم واحد بأن يختفي الفلسطيني، ويتشاورون: هل نقوم بترحيله مباشرة؟ أم بطريقة غير مباشرة؟ أم نرحله بصمت؟ أم نستخدم الترحيل الهادئ بدلاً من الترحيل الصامت؟!

وفي تفسير لمحمود درويش حول ديمقراطية وحداثة إسرائيل، يقول:

"إنه جسد حداثة مشوه يغير إسمه وملامحه في كل لحظة".

فحداثة إسرائيل تتراوح ما بين سؤال ما بعد الحداثة، في مجتمع ما قبل الحداثة، باستثناء حداثة المؤسسة الأمنية.

في مرحلة ما قبل النكبة وما بعدها، نحن دائماً الفريق الثاني للحركة الصهيونية وإسرائيل ومؤيديها. الجانب الآخر للجانب الآخر. وفرادة إقامة الكيان الصهيوني، إنه صنع صنعاً وغرس في أرض فلسطين بمنطق "حق القوة" والذي تمثله إسرائيل في سلوك تجاوز كل الحدود، ووصل إلى حد ممارسة غطرسة القوة تجاه الآخر!

هذا هو المسار التاريخي المعكوس لقيام إسرائيل، فهو مجتمع مسبق الصنع، حيث المؤسسة العسكرية الأمنية سبقت تواجد المجتمع الإسرائيلي خلافاً لما يعلمنا إياه التاريخ، بأن الأرض والبشر هما البداية في نشأة المجتمع فالمؤسسات فالدولة.

إن الواقع والخطاب واللغة المزدوجة التي تعيشها إسرائيل حكومة وشعباً، جعلها في غفلة عن نظرية "الكيد المردود" لأفعالها ضد الآخر كما تقول حنه ارندت، الذي من شأنه أن ينتهي بإلحاق الضرر بها ككيان!

وتفيد التجارب التاريخية، بأن أية إستراتيجية قائمة على فرضية معاكسة تماماً ستؤدي في الإحتمال الأغلب إلى إعطاء نتائج أخرى. فمحاولات إسرائيل لأن تتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق الحل الاقتصادي لا السياسي، واشتراطها التطبيع أساساً ومدخلاً إلى التسوية، سيقود حتماً إلى الفشل، كونه قفز عن الحقوق السياسية للفلسطينيين بشكل عام.

تجربة جمعية بامتياز

أمام هذه التحديات الإسرائيلية القديمة، الجديدة نقول ونؤكد، إننا قد انتصرنا على مشروع إخراجنا من التاريخ ومن الأرض. وإن عمل المحتل على تهويد الأسماء ومعالم المكان التاريخية والأثرية والحضارية والبيئية، لكي تعطي صورة لشعبها وللعالم بأنها من حولّت "الصحراء [فلسطين] إلى جنة"، فلا مكان للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا منها، فقراهم هدمت، ومدنهم تغيّرت، فالديمغرافيا والجغرافيا التي كانت ولّت.

فهل استطاع المحتل الإسرائيلي اقتلاع الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني؟

الإجابة؛ حتماً لا..

إن الذاكرة بطبعها عدو للقهر، وما من قوة بقادرة على قهر الذاكرة أو دحر الوجدان، فالتجربة الفلسطينية امتلكت خصائص تجربة جمعية بامتياز...

فالفلسطيني جاء من هذا المكان، وليس إليه، يقف فيه، وليس عليه، إنه إنسانها الحقيقي، القادر على أن يكون واحد في جماعة وجماعة في واحد، وحارساً لعلاقة لا تنفصم بين هويته وهوية الأرض.

يقلق ماضينا المحتل الإسرائيلي الذي يفضل آلا يواجه الحقيقة الساطعة! لهذا أقلقهم ادوارد سعيد حيث شن هجوم منتظم على المحتل بالكتابة عن الماضي، الذي يرفض مواجهة ذاكرة جماعية تأبى النسيان...

وفي السياق نفسه، فإن وجود مخيمات اللاجئين هنا على الأرض الفلسطينية وفي الشتات، هو بمثابة كابوس يحاصر الإسرائيلي في نهاره وليله، فهم المفسدون للحلم الصهيوني. وأصبح نجاح حلمهم مقروناً بالحاق المزيد من الانتهاكات ضد الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، بداخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، من مختلف الجوانب.

هل هناك سوء تقدير إسرائيلي؟

لقد وقع المشروع الصهيوني في الخطأ في عدم التقدير السليم للمقاومة الشعبية للاجئين وغير اللاجئين من الفلسطينيين. ليقول للآخر: إننا نحن أبناء هذا المكان منذ الأزل وستبقى هنا، ومن المستحيل أن لا نكون هنا في أي لحظة قادمة.

لم يرضَ الإسرائيلي بشروط اللعبة، "لسانا بلسان، لا طائرة ضد طائر" كما يقول درويش، وأيضاً لا دبابة ضد حجر، ورصاصة ضد مقلاع...

إن المأزق الذي يواجهه الإسرائيلي ليس أقل فداحة من النكبة التي حلت بنا. فهي أبعد من أن تكون "جنة عدن"، حسب اليوتوبيا التي وضعها هرتسل لهذا الكيان. هذا أن تفسخ المجتمع الإسرائيلي من الداخل وتعمق مظاهر التقاطب والتباين فيه، إضافة، للضريبة الكبيرة التي يدفعها الاحتلال أخلاقياً من جراء سياساته الاحتلالية ضد المجموع الفلسطيني فكراً وعملاً. لتؤكد ما قاله يوسي سريد: "اعتقدنا بأننا احتلينا المناطق. واكتشفنا فيما بعد أن المناطق هي التي احتلتنا وليس بالعكس".

في رفقة الأمل القسري!

ولعلنا ما نحتاج له في الذكرى الـ٦٥ للنكبة، أكثر من معرفة أن لنا حقاً
"في الغد،
تمرداً على الحاضر،
ودفاعاً عن شرعية وجودنا في الماضي" بحسب درويش مرة أخرى.

فالفلسطيني منذ نكبته يسير إلى هدف واضح، ألا وهو تحرير وطنه وتحرير نفسه. لقد شهدت الـ ٦٥ سنة الماضية ملاحم شعبية من الصمود والمقاومة وتعبئة الطاقات لإنهاء النكبة، لكي نوفر لأجيالنا القادمة حق الحياة بحرية وكرامة.

إن تسونامي التضامن الدولي وحركات المقاومة السلمية على مدار سنوات خلت تضامنا مع الشعب الفلسطيني، قد كشفت عن الوجه الحقيقي لإسرائيل، لتشكك الرأي العام الدولي حول مصداقية الدعاوى والأكاذيب والأساطير الصهيونية/ الإسرائيلية السابق ذكرها.

وجواب لماذا ينقض علينا هنا معلنا:

إن الفلسطيني أتعب الأمل بإصراره على أن ينتقل "من موضوع يُشفق عليه، إلى ذات تُحسد"، بانتظار حريته القادمة غدا لا محالة، لانحيازه للأمل والحب والحياة، حتى يكون ما يريد أن يكون، وليس ما يريد غيرنا أن نكون.

إن التاريخ لا يتكرر لكنه يقدم دروساً، إن كل طموحنا في الغد أن ينتهي واقعنا غير الطبيعي الذي نعيش على مدار ٦٥ أيار و٤٦ حزيران. نرى أرضا تقل وسكانها يكثرون. ونراهم يقلعون ونحن نزرع، هم يهدمون ونحن نبني، هم يستهدفون تجهيل الفلسطينيين ومعه وجودنا ونحن نتعلم ونصر على البقاء. ما زلنا صامدين، نرفض أن نقبل التساوي بين الجلاد والضحية!

في ٢٦ أيار من كل عام يعبر كافة الأستراليون في "يوم الأسف" عن أسفهم وندمهم على سوء المعاملة التاريخية السيئة التي تعرض لها السكان الأصليين للبلاد، الأبورجنيز، وقاد "يوم الأسف" إلى قيام الحكومة الاسترالية، بإزالة ما تبقى من المواد الدستورية التي تحتوي على تميز عنصري. والتعبير عن الندم وتقديم الاعتذار إلى "الجيل المسروق". وبهذا، كما قال رئيس الوزراء كيفين رود، ان الاعتذار سوف "يزيل وصمة عار كبيرة من روح الأمة".

لقد حان الوقت ان تدرك إسرائيل هذا الدرس... وذلك، لأن التاريخ يتحرك، وأن ما يحدث الآن ليس هو الصحيح، وليس هو النهائي.

---

*نورما مصرية: باحثة وأستاذة مشاركة في علم الاجتماع السياسي- جامعة بيت لحم.

بالنسبة للفلسطينيين الذين ولدوا بعد سنة ١٩٤٨ فالكثير منهم يعتقدون أن ما يسمى" بالنكبة" كان حدثاً واحداً مميّزا، وكان له أول وآخر، وانتهى مع انتهاء سنة ١٩٤٨. أما بالنسبة لي فالنكبة كانت موجودة عندما وعيت على العالم وما زلت حتى هذا اليوم أشعر بوجود جو النكبة يغلف حياتي وحياة الفلسطينيين أينما كانوا. أقدم فيما يلي بعض الذكريات من المراحل الأولى من هذه النكبة المستمرة.

ولدتُ في قرية فلسطينية في الجليل عام ١٩٣٥، وقريبا سأبلغ الثامنة والسبعين من العمر. وهذا يعني بالنسبة لي أنني كنت وما زلت أعاني فكريا وعاطفيا، وربما جسديا، مما فعله ولا يزال يفعله الصهاينة ضد شعبي على امتداد ثمانية وسبعين عاماً. وما بين ميلادي وحاضري، كلما تقدم بي العمر وأصبحت أشدّ وعيا وأحدّ إدراكا للظلم الممارس على شعبي بلا انقطاع، كلما زاد الألم في ذهني، وفي روحي. ومع مرور الوقت أصبحَت مشاعر الاستياء تسيطر على نظرتي "للآخر" وللحياة بشكل عام. و"الآخر" الذي هو محط استيائي يتضمن الصهيونية والانتداب البريطاني أولا، والثقافة والعقلية الأوروبية الاستعمارية ثانيا، والهيمنة الأمريكية الاستعمارية الجديدة ثالثا وأخيرا، ولكن بدرجة لا تقل عن سابقيها. وقولي هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أنني أعتقد أن شعبي هو سرب من الملائكة، أو أنه أفضل من باقي شعوب العالم. ولكنه شعبي... ولطالما علمتني ثقافتي أن "يدكَ منكَ ولو شُلّت".

ثمانية وسبعون عاماً وأنا أشاهد شعبي يتعرض لعملية بطيئة ومتدرجة ومستمرة من الإبادة والتطهير العرقي، ولكن في الأعوام الأخيرة أخذت هذه العملية في التحول إلى حرب إبادة جماعية.

عبر كل هذه الأعوام الثمانية والسبعين، كنت أقوم بدور المراقب للأحداث وليس بدور المشارك فيها. وبحكم ظروف حياتي وطبيعة تدريبي المهني ونشاطي الأكاديمي، تعودت على أن أقف جانبا وأتخذ لنفسي موقف المتفرج الذي يسجل الوقائع بدلاً من أن أشارك في اللعبة السياسية أو العسكرية التي كانت تدور من حولي، والتي أدت إلى تدمير شعبي في النهاية. ففي الوقت الذي انتهت فيه "الانتفاضة الأولى"، أي ثورة الـ ١٩٣٦، كنت في الخامسة من عمري. وما زلت حتى الآن أستحضر في مخيلتي صوراً غير واضحة المعالم لممارسات التدمير والإذلال التي كان يقوم بها الجنود البريطانيون، ذوو الشعر الأشقر والعيون الزرقاء، ضد قريتنا وأهلها. وأستطيع أن أرى في مخيلتي صورة عمي، وكان مختار القرية في حينه، يتوسل إلى الجنود ألا يدمروا "المونة" التي كانت موجودة في بيوت أهل القرية وألا يخلطوا موارد الغذاء الشحيحة المتمثلة في زيت الزيتون، والقمح، والعدس، والفول ببعضها. وما زلت قادرا كذلك على أن أستحضر صور شباب القرية وهم يحاولون جاهدين أن يكسبوا رضا الجنود البريطانيين من خلال الظهور بمظهر الودعاء والمسالمين، فيربطون خيول هؤلاء الجنود ويطعمونها أمام مضافة عمي، ثم بعد قليل يجلبون لهم "مناسف" مليئة بالأرز واللحم واللبن؛ تلك الأطعمة التي كنا نحن محرومين منها. وإذا كانت ملامح العجز تبدو واضحة على عمي المختار، فبإمكانكم أن تتخيلوا كيف كنا نشعر نحن الأطفال.

استمر اضطهاد جنود الانتداب البريطاني للناس وإذلالهم وتحطيم معنوياتهم حتى عام ١٩٤٨، وفي هذه الأثناء تمت تصفية معظم قيادات الشعب الفلسطيني من قبل سلطات الانتداب البريطاني. لقد جاء البريطانيون لنقل الحضارة إلينا وإعدادنا للاستقلال، ولكن حين غادرونا بعد ثلاثين عاما لم نكن قد وصلنا إلى درجة من التحضر بحيث نقوم بتسليم أراضينا وبيوتنا وممتلكاتنا بصمت وسلام للموجة الجديدة من الغزاة الأوروبيين، أي اليهود الصهيونيين الأوروبيين. هكذا بدأنا نحن الفلسطينيين، مسيرتنا "كإرهابيين".

لقد بدأ الاستعمار الصهيوني في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا. إلا أن الهجمة الصهيونية الكبرى أتت في النصف الثاني من عام ١٩٤٧، وكنت حينها في الثانية عشرة من العمر، فكنت شاهدا حيا على اغتصاب فلسطين. وكان ذلك الاغتصاب اغتصاباً جماعياً ارتكبته الحركة الصهيونية، تدعمهم و"تصفق لهم" أوروبا المسيحية... نفس أوروبا المسيحية التي ذبحت اليهود وأرسلت من تبقى منهم إلى الشرق الأوسط لأنهم لم يكونوا أوروبيين أنقياء بل ساميين. ومن سخرية الأقدار أنه عندما جاء هؤلاء اليهود أنفسهم إلى الشرق الأوسط استعادوا هويتهم الأوروبية وقرروا أن يعيشوا في الشرق الأوسط كأوروبيين، وعادت أوروبا تصر على أنهم أوروبيون وتستخدمهم كرأس حربة للاستعمار الأوروبي الجديد في بلاد المسلمين العرب، بلاد الحليب والعسل والبترول، وفي كل آسيا وأفريقيا. لقد أضحت إسرائيل دولة مرتزقة في خدمة الغرب.

على أية حال، لقد كنت في الثانية عشرة من العمر حينما تم

ذكريات نكبة مستمرة

بقلم: د.شريف كناعنة*

قرية صفورية وبيادر القمح (سنة ١٩٤٠ تقريباً) [صفورية] (المصدر: palestineremembered.com)

تكثيف وتصعيد الهجمات الإرهابية للقوات الصهيونية على القرى والمدن الفلسطينية عام ١٩٤٧، وسرعان ما تحولت هذه الهجمات إلى حملة كاملة لتهجير الفلسطينيين من وطنهم. كنت طفلا في الثانية عشرة في ذلك الحين، وما زلت أذكر كم كنت خائفا عندما رأيت عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، والكلاب والحمير والخيول والأبقار، وفي بعض الأحيان عددا من الفراخ الصاخبة مربوطة من أرجلها ومحمولة على رأس امرأة أو على ظهر إحدى البهائم... كل هذا الحشد من البشر والحيوانات يهرول عبر قريتنا في حالة من الهلع والفوضى والارتباك. وكم كان مروعاً أن أرى رجالا ونساء بالغين وأصحاء يبكون كالأطفال ويتوسلون من أجل قطعة خبز أو جرعة ماء. كان هؤلاء أهل القرى المحيطة بالناصرة وطبريا، في طريق نزوحهم شمالا نحو الحدود اللبنانية. وأذكر على وجه الخصوص أهل قرية صفورية، لأن لهجتهم كانت تختلف عن لهجة أهل قريتي، خاصة المتقدمات في السن من النساء، اللواتي كن يلفظن حرف الكاف كالهمزة. لقد كان ذلك المشهد يبث في نفسي أشد الرعب، لأنه كان يبدو لي في تلك اللحظة كمشهد "يوم الحشر" الذي كان يصفه لنا معلم الدين بكل دقة وتفصيل.

بعد ذلك بأشهر قليلة جاء دور قريتنا والقرى المجاورة. ولم تكن هناك أية مقاومة في هذه القرى، فجيش "الإنقاذ" كان قد انسحب في اليوم السابق، وأصبح السكان على يقين تام بان كل شيء قد ضاع وانتهى، وبأنه لا جدوى من المقاومة.

هنا أتذكر تفاصيل المشهد بوضوح: جاء الجنود الإسرائيليون إلى القرية عند بزوغ الفجر، من منطقة الجبال الواقعة جنوبي القرية، وكانوا يطلقون النار من أسلحتهم الأوتوماتيكية. وما أن سمع أفراد عائلتي والعائلات المجاورة صوت الرصاص حتى استولت عليهم حالة من الذعر والارتباك، وذلك لأن عددا من نساء الحي، ومن بينهن أختي الكبرى، كن قد خرجن قبل الفجر إلى الهضاب الواقعة شرقي القرية لجمع الحطب ولم يعدن بعد. ولكن، ولحسن الحظ، عادت أختي والأخريات إلى البيت سالمات بعد برهة وجيزة.

دخل الجنود القرية، وجمعوا كل الرجال القادرين في مركز البلد، وأحاطوا بهم من كل الجهات، وأخذوا يطلقون النار في الهواء بشكل متقطع. ووقف النساء والأطفال على مداخل البيوت في محاولة منهم لاستيعاب ما يجري. وكلما أطلق الجنود الرصاص في الهواء، انفجرت حشود النساء والأطفال بصراخ مذعور، فقد كانوا يظنون أن الجنود يقومون بإعدام الرجال.

وجلس كبار السن من الرجال على الأرض، كل أمام بيته، يتابعون ما يجري بصمت ورباطة جأش، ويطلبون بين الفينة والأخرى من النساء أن يتوقفن عن الصراخ مطمئنين إياهن بأن الأمور ستكون على ما يرام. وكان والدي أحد هؤلاء الرجال. لم يكن والدي في الواقع طاعنا في السن، فلعله كان في أوائل الخمسينيات من عمره في ذلك الوقت، ولكنه كان قد اعتاد على أن يبدو بسلوكه وتصرفاته وكأنه رجل أكبر سنا مما هو في الواقع، لكي يحظى بأكبر قدر من احترام الناس له. ثم حدث أمر في أثناء هذا المشهد أعتقد أنه أقسى وأصعب تجربة مررت بها في حياتي: كان أحد الضباط الإسرائيليين يجوب أحياء القرية طالبا من كل عائلة أن تسلمه قطعة سلاح واحدة على الأقل. وكان هذا الضابط معروفا لي ولوالدي ولأهل القرية، وكانوا يدعونه " الشويلي". فقبل اندلاع القتال كان "الخواجة شويلي" هذا يأتي إلى القرية ليشتري الماشية من أهل البلد، وقد تناول العديد من الوجبات في مضافة عمي المختار. ولذلك توقع والدي أن يكون لدى هذا "الخواجة " حد أدنى من الشعور بالامتنان، وأن يبدي بعض الاحترام لقاء "الأيام الخوالي". إلا أن الضابط تقدم نحو والدي شاهرا مسدسه وهو يصرخ ويتوعد ويهدد بإطلاق النار، طالبا من والدي أن يسلمه مسدسا. بقي والدي جالسا، محاولا الإبقاء على رباطة جأشه وكرامته، فتقدم منه الخواجة غزال وصفعه على طرف رأسه صفعة أوقعت حطته وعقاله. ثم فقد الخواجة غزال الأمل وانتقل إلى البيت التالي. إنني في الواقع اشك في مقدرة العديدين على استيعاب ما تعنيه تلك الحادثة بالنسبة لي! أنا الآن في السابعة والسبعين ، وعلى الرغم من ذلك فإنني ما زلت حتى الآن أبكي وتنهمر دموعي كلما تذكرت تلك الحادثة.

جاءت حافلات كبيرة إلى القرية لاحقا في ذلك اليوم، وتم تحميل الرجال في الحافلات ونقلهم إلى مكان مجهول. وبدت القرية كأنها تصرخ وتنوح لساعتين أو أكثر، ثم خيم عليها الحزن والسكون.

وتبين لنا فيما بعد أن الرجال لم يُؤخذوا للإعدام كما حصل في قرى أخرى، بل نقلوا إلى "معسكرات السخرة" حيث تم احتجازهم لفترات تراوحت بين عام وثلاثة أعوام.

وبقيت عائلتي، كبقية أهل القرية، فيما أصبح يعرف بإسرائيل. وأصبحنا نُعرف "بعرب إسرائيل" أو "عرب الـ٤٨". وبقي منا في البلاد حوالي ١٥٠ ألفا فقط من بين ما يزيد على المليون فلسطيني الذين كانوا يقطنون البلاد حتى عام ١٩٤٨، أما الباقون فقد أرغموا على النزوح إلى الدول العربية المجاورة أو حشروا فيما بات يعرف بالضفة الغربية وقطاع غزة على الطرف الآخر من الخط الأخضر.

وُضِع الذين بقوا في البلاد تحت الحكم العسكري، وأخضعوا للعزل ومحاولات الإذلال والترويض، مثلما حدث لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة فيما بعد ولكن بشكل أشد ضراوة وقسوة. ولما أصبحوا شبه مذللين ومروّضين، تم استخدامهم للعمل في بناء بيوت اليهود الإسرائيليين وزراعة محاصيلهم. وكانت الغالبية العظمى من الحجارة التي كانت تستعمل لبناء منازل اليهود، تُنتزع من البيوت المدمرة في القرى والمدن الفلسطينية المجاورة التي تم إخلاؤها قبل بضعة أعوام، أما الحقول التي كان هؤلاء العمال العرب يفلحونها "لمالكيها" الجدد من اليهود الإسرائيليين، فكانت ملكا للفلسطينيين العرب الذين طردوا من أراضيهم قبل ذلك بأعوام قليلة. وفي الكثير من الحالات كان العمال الذين يقومون بهدم بيوت القرى العربية المدمرة ونقل حجارتها إلى "مشاريع الإعمار" اليهودية الجديدة، يعرفون شخصيا أصحاب تلك البيوت، ولربما شاءت الصدف في بعض الحالات أن يكون أصحاب هذه البيوت من بين أصدقائهم أو أقربائهم. كذلك كان الحال بالنسبة للحقول التي كان العمال العرب يفلحونها للمستوطنات اليهودية الجديدة. وكان العمل في فرعي البناء والزراعة هو العمل الوحيد المتوفر للعرب الذين بقوا في الدولة الجديدة، والذين كانوا في غالبيتهم من القرويين. ولم تكن ظروف هؤلاء العمال بأفضل من ظروف عمل أولئك الرجال الذين تم نقلهم إلى معسكرات السخرة عشية قيام الدولة، باستثناء فارق وحيد، وهو أن معسكرات نوم هؤلاء العمال كانت بيوتهم وقراهم هم أنفسهم. فالعمال من كلا النوعين كانوا يتعرضون للازدراء والتحقير والقمع والإذلال، وكانوا بنوعيهم "سكانا أصليين" أرغموا على العمل كعبيد لدى أسياد كانوا هم أنفسهم قد تحرروا للتو من العبودية لأسيادهم الأوروبيين.

عاش من بقوا في الوطن من الفلسطينيين في ظروف مرعبة، ولكن بما أنهم كانوا يشكلون أقلية ضئيلة تعيش وسط جو مشحون بالعداء والعنصرية، وبما أنهم كانوا معزولين كليا عن العالم الخارجي، فإنه لم يتمكن أحد قط من اكتشاف ما قد مروا به من معاناة.

كان حوالي الثلث من العرب الذين بقوا في إسرائيل "لاجئين داخليين"، أو - حسب العبارة المستوحاة من سجلات القانون الإسرائيلي، "حاضرين-غائبين". هؤلاء هم قرويون كانوا قد نزحوا عن قراهم ووصلوا إلى إحدى القرى المجاورة التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن قريتهم الأصلية، أو أنهم اختبأوا في الحقول والجبال القريبة لكي يتجنبوا ما كان ينزله الجيش الإسرائيلي من ويلات بأهل القرى التي كان يحتلها. ولحقتهم الحرب وأمسكت بهم، فظلوا حيثما كانوا، وتحولوا إلى "مواطنين إسرائيليين" فيما بعد. وبعد النزوح بفترة قصيرة حاول البعض من هؤلاء المهجرين العودة إلى بيوتهم في قراهم الأصلية، أو أن يعودوا لزراعة بعض المحاصيل في أراضيهم، فأطلق الإسرائيليون عليهم تعريف "المتسللين"، فكان هذا التعريف بحد ذاته كافيا لتسويغ قتلهم بمجرد اكتشاف وجودهم. وفي النهاية استسلم هؤلاء المهجرون واستقروا خارج قراهم الأصلية، ولم يحاولوا حتى المطالبة بإعادة توطينهم في قراهم، بل إنهم كانوا يتحاشون التعريف عن أنفسهم لألا ينكشف أمرهم ويتم طردهم من الدولة.

بعد فترة قصيرة التحقتُ بالمدرسة الثانوية البلدية في الناصرة، ثم تخرجت منها وعملت كمدرس في مدرسة ابتدائية في قرية بدوية. وكان جهاز التعليم في المدارس العربية آنذاك يدار رسميا من قبل وزارة المعارف، إلا أنه في الواقع العملي كان، ولا يزال إلى حد بعيد، يدار من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي، الشين بيت. وكان معظم المدراء والعديد من المعلمين في المدارس الابتدائية العربية يعملون كمخبرين لجهاز المخابرات لقاء حصولهم على وظائفهم دون أن تكون لديهم المؤهلات المطلوبة. وقد شاعت في الوسط العربي آنذاك طرفة حول ذلك الوضع في جهاز التعليم مفادها أن طالبي وظيفة التدريس في المدارس العربية كانوا يبصمون على الطلب لأنهم لم يكونوا قادرين على كتابة أسمائهم. وكمدرسين، كنا نُجبَر على الاحتفال "بعيد استقلال إسرائيل"، وكنا نُجبَر على أن نجبر طلابنا على الاحتفال بتلك المناسبة، أما من لم يظهر حماسا كافيا في الرقص والغناء من بين المدرسين فكان يفقد وظيفته بعد وقت قصير. وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسين عاما فما زلت أذكر الأبيات الأولى من إحدى الأناشيد التي كان المدرسون والطلاب العرب يرددونها في تلك المناسبة، حيث يقول البيت الأول:

"بعيد استقلال بلادي قلبي فرحان *** غني يا طير الشادي وقول الألحان."

كان العمل في جهاز التعليم العربي مجحفا إلى درجة لم أستطع معها الاستمرار في وظيفتي وقتا طويلا، وفي نهاية الأمر تركت الوظيفة سنة ١٩٦١ وغادرت البلاد إلى الولايات المتحدة، وعدت إلى جامعة بيرزيت سنة ١٩٧٥ لأتابع النكبة من الضفة الغربية.

---

*د.شريف كناعنة: أستاذ علم الإنسان، متقاعد/ جامعة بير زيت، ورئيس مركز دراسات التراث والمجتمع والفلسطيني في جمعية إنعاش الأسرة.

٦٥ عاماً والنكبة الفلسطينية مستمرة والتهجير القسري متجدد

ما يقارب من ٧٠٪ من الفلسطينيين البالغ عددهم اليوم في جميع أنحاء العالم ١١,٤ مليون نسمة هم لاجئون أو مهجرون داخليا، حيث أكثر من نصفهم يعيشون كلاجئين في الشتات (المنفى). وبتواصل النكبة الفلسطينية التي تدخل عامها الـ٦٥، والتي كانت الأساس في التهجير، لا زالت الأرقام الخاصة بالتهجير والنزوح الفلسطيني ترتفع من سنة لأخرى تبعاً لاستمرار النكبة والتهجير المتجددين. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، استهدفت آلة الاحتلال والاستعمار والأبرتهايد الإسرائيلي وجود السكان الفلسطينيين الأصليين على جانبي الخط الأخضر، وخاصة في القدس، المنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية، المنطقة العازلة في قطاع غزة، وفي النقب. وفي ٦ أيار ٢٠١٣، وافقت الحكومة الإسرائيلية على "خطة برافر/Prawer Plan"، التي ستؤدي في حال تنفيذها إلى تهجير ٤٠,٠٠٠ فلسطيني قسراً من النقب. وفي اليوم نفسه، أصدرت إسرائيل أوامر بهدم ١١ منزلاً في قرية دير نظام في محافظة رام الله، والتي، إذا ما نفّذت، ستتسبب بتشريد ٤٠ فلسطينياً. وبغض النظر عن هذه الأعداد سواء كثرت أم قلت، فإن تشريد الفلسطينيين وتهجيرهم لا يزال مستمرا، وذلك في مشهد يتكرر وكأنه فصل من فصول النكبة المتواصلة والتي جراؤها تتزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين والمهجرين داخليا كل عام. تستهدف سياسات التهجير القسري المستمر: الفلسطينيين المقيمين على جانبي الخط الأخضر في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وأراضي ١٩٤٨ غرب "خط الهدنة لعام ١٩٤٩"، وأولئك الذين يعيشون قسراً في المنافي. ومع ذلك، يستمر نضال الشعب الفلسطيني وصموده على أرضه في مواجهة الانتهاكات المنهجية المستمرة لحقوقه الإنسانية، وحقوقه السياسة- الوطنية وخاصة ممارسة حقه في العودة إلى دياره الأصلية.

في العام ١٩٤٨، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٩٤. وقد جاء هذا القرار بهدف توفير إطار وآلية خاصة لحماية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أوكل للجنة التوفيق الدولية حول فلسطين مهمة تنفيذ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها، واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهم. وفي عام ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٣٧، مطالباً إسرائيل السماح بعودة النازحين والمهجرين بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية المحتلة وشبه جزيرة سيناء. وحتى اليوم، فشل المجتمع الدولي، في تنفيذ أي من القرارين المذكورين: ١٩٤ أو ٢٣٧.

ضمن سياق هذا الفشل، تتصاعد الأزمة والصراع في سوريا الأمر الذي يتسبب في تعريض اللاجئين الفلسطينيين هناك إلى أخطار التهجير والتشريد المتجدد د، بالإضافة إلى الخطر المحدق بحياتهم أو على الأقل كل ما يؤثر سلباً على أوضاعهم المعيشية التي تمتعوا بها سابقا. وحالياً، تتجلى آثار هذا الواقع على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا على الأشكال التالية:

الحاجة للمساعدة في سورية: يعتبر اليوم ٤٠٠,٠٠٠ من إجمالي ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سوريا في حاجة ماسة إلى المساعدة. وعلاوة على ذلك، فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من العراق ويقيمون الآن في سوريا ولم تحدد بعد طبيعه إقامتهم القانونية هناك، يفتقرون إلى الحد الأدنى من مستويات الحماية التي يستحقونها؛

الاحتجاز والتمييز على الحدود الأردنية: يضيف احتجاز اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا إلى الأردن على الحدود ومنعهم من الدخول إلى معاناتهم المستمرة معاناة جديدة، حيث يواجهون خطر الترحيل بشكل دائم. وقد صرح وزير الداخلية الأردني صراحة بأن الأردن لن يتعامل مع الفلسطينيين الذين يأتون من سوريا كلاجئين، "[هم] سوف يعاملون فقط كضيوف"؛

التمييز والإهمال في لبنان: إن دخول الفلسطينيين إلى لبنان هو دخول غير منظم وغي مقنن حيث يجري استيعابهم في مخيمات اللاجئين المكتظة أصلاً. وغني عن القول هنا أن السلطات اللبنانية تميز وتفرّق ما بين اللاجئين من أصل فلسطيني وغيرهم من اللاجئين من أصول أخرى، رغم تماثل معاناتهم وأسباب نزوحهم وحاجاتهم الإنسانية، وبالتالي تتفاقم معاناة اللاجئين الفلسطينيين هناك أكثر فأكثر؛

الحرمان من الحقوق في مصر: حيث يتم حرمان اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا من حق الإقامة و/تصاريح الإقامة في مصر، الأمر الذي ترتب عليه حرمانهم من حقوقهم كلاجئين بسبب البيروقراطية التي إما لا تعترف بهم أو تفتقر إلى المرونة اللازمة للقيام بذلك.

إن الميزة الأكثر وضوحاً لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين هو عدم وجود الحماية الكافية لهم ، وذلك على العكس مما كان مقررا لهم من حقوق، . ولهذا، وفي ذكرى مرور ٦٥ عاماً على النكبة الفلسطينية المستمرة، فإننا نطالب المجتمع الدولي ومنظمة التحرير الفلسطينية بما يلي:

ضمان توفير الحماية الفعّالة والفعلية للاجئين الفلسطينيين والمهجرين داخلياً وأولئك المعرضين لخطر التهجير القسري، وذلك من خلال تفعيل مسؤوليات كل من لجنة التوفيق حول فلسطين (UNCCP)، الأونروا (UNRWA)، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وتنفيذ الحل العادل والدائم لقضيتهم وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧؛

القيام بمبادرات وحملات منظمة بهدف إخضاع إسرائيل للمحاسبة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الدعوات لإجراء التحقيقات الجنائية والملاحقة القضائية، وإنصاف الضحايا من اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وتبني منهجية الحل المؤسس على الحقوق؛

تحسين وتطوير آليات التعامل مع الواقع القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي داخل الخط الأخضر، وداخل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، وذلك من خلال عدم الاقتصار على برامج المساعدات الطارئة وقصيرة الأجل، بل العمل على توسيعها وتطويرها على أساس سد الثغرات في إجراءات وشروط الحماية على المديين المتوسط والطويل واعتبار ذلك شرطا أساسيا من شأنه منع التهجير القسري والممنهج؛

تقديم المساعدة والعون إلى كل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى القسري، وعلى وجه الخصوص اللاجئين الذين يهجرون حالياً من سوريا.

مطالبة الدول والجامعة العربية، والقوى السياسية الفلسطينية، والمنظمات الاجتماعية والحقوقية والإنسانية والمدنية اتخاذ خطوات عملية لحماية الحقوق الإنسانية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، وبما يمكنهم من تطوير آليات العودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها.

المؤسسات والهيئات والقوى الموقعة:

للاطلاع على أسماء المؤسسات الموقعة، الرجاء تصفح الموقع الإلكتروني لمركز بديل:

http://www.badil.org/haq-alawda

(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
نضال العزة
باسم صبيح
نضال الزغير

تصميم
الايام
مونتاج
عطاالله سالم

الهيئة الاستشارية
عيسى قراقع (بيت لحم)
احمد محيسن (بيت لحم) هشام نفاع (حيفا)
رنين جريس (حيفا) رانيا ماضي (جنيف)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢ ، هاتف ٢٧٧٧٠٨٦-٠٢
بريد الكتروني: haqelawda@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org